الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية **شعبة العلوم السياسية**

قســـم العلوم السياسية **تخصص: علاقات دولية**

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية -ليبيا ومالي أنموذجا-

إعـــــــــداد الطالب:
قوادرية علي

إشراف الـــــــدكتور:
سليم عشور

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
حسام الدين بوعيسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيســــــــــا
سليم عشور	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	مشرفــا ومقررا
ساعد طيابية	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	مناقشـــــــــا

السنة الجامعية: 2022-2023

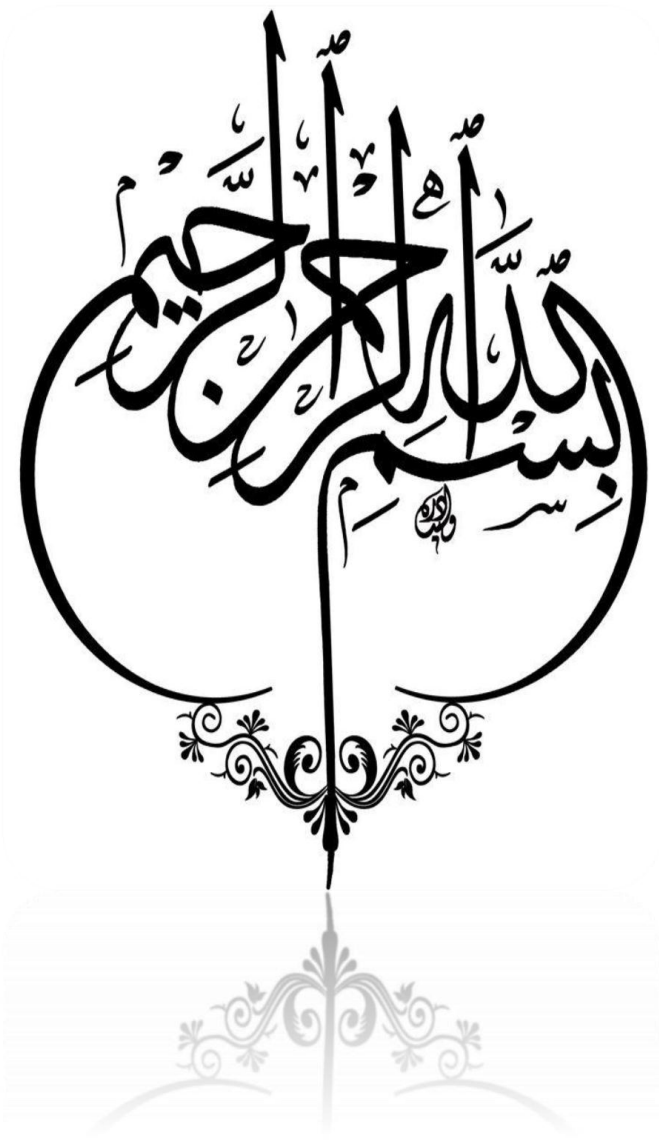
بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): قوادرية علي الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203834381 والصادرة بتاريخ 13/12/2018

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية - ليبيا ومالي أنموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 11 جوان 2023

توقيع المعني (ة)

إهـــداء

اللهم اغفر لمن عشنا معهم أجمل السنين وهزنا إليهم الحنين "والديّ الكريمين"، اللهم أجمعنا بهم في جنتك يا أرحم الراحمين

إلى زوجتي الكريمة أدعو الله أن يطيل في عمرك ويرزقك السعادة والعفو والعافية.

إلى فلذات أكبادي "عبد المنعم"، "بسملة"، "أنس"، "آية".

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى على نعمه الظاهرة والباطنة في أن وفقنا على إتمام هذه المذكرة

أتقدم بجزير الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "سليم عشور" الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وإرشاداته

فله مني أسمى عبارات التقدير والاحترام

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه الخاص على تحملهم عناء قراءة هذه المذكرة وقبول مناقشتها

والى كل من ساعدني فلهم مني جزيل الشكر

مقـــــــدمة

مقدمة:

لعبت الجزائر دورا إيجابيا وفعالا، في تسوية وحل العديد من النزاعات الدولية والإقليمية، خاصة الإفريقية منها، والتي كادت تعصف بالدول المجاورة، لولا دبلوماسيتها، فبواسطتها يتم تسوية العديد من المشاكل والقضايا التي تعاني منها مختلف الوحدات السياسية، ولقد عملت الدبلوماسية الجزائرية على اعتماد الحلول السلمية لتسوية هذه النزاعات، من أجل تحقيق الأمن والسلم، من خلال تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز.

1-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون الوساطة وسيلة من وسائل تسوية النزاعات الإقليمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي تسليط الضوء على دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية، مع الوقوف على إدارتها لهذه العملية، خاصة في النزاع الليبي والمالي باعتبارهما مجال دراستنا، ووصولا إلى نتائج المقاربة الجزائرية في عملية التسوية.

2-أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في العديد من النقاط والتي منها:

- إبراز الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية، في محاولة تسوية النزاع الليبي والمالي بالطرق السلمية، والعمل على الوساطة بين أطراف النزاع بغية الوصول إلى استتباب الأمن في المنطقة، بالعمل المشترك مع دول جوار ليبيا ومالي والأمم المتحدة.
- بحكم موقع ليبيا في الحدود الشرقية، ومالي في الحدود الجنوبية للجزائر فهما يعدان ظهيران استراتيجيان للجزائر من الناحية الجيوأمنية والاقتصادية، مما جعل من الجزائر طرفا قويا وأساسيا لا يمكن إبعاده في المعادلة الإقليمية من أي طرف كان.

3-مبررات اختيار الموضوع:

أ-المبررات الموضوعية:

- إن نشاط الدبلوماسية الجزائرية الحثيث على المستويين الدولي والإقليمي، أصبح يجلب اهتمام الباحثين والكتاب، وكذا منظمة هيئة الأمم المتحدة، لما تتمتع به دبلوماسيتها من كفاءة عالية ونجاح باهر، باعتبار أن الجزائر دولة محورية بحكم موقعها الاستراتيجي، فهي تتوسط القارات الثلاث، ومحور للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية والأوروبية وبلدان المغرب العربي.
- محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المختلفة والمتشعبة، كالبعد الوطني والإقليمي والدولي.
- إن أي نزاع جواري للجزائر، يعتبر تهديدا مباشرا للجزائر، ويؤثر على أمنها واستقرارها.
- كون المنطقة تمثل امتداد جغرافي للجنوب الجزائري، ما يجعل الجزائر تتأثر بكل التطورات الحاصلة في المنطقة الساحلية.
- التعرف على مسار الدبلوماسية الجزائرية والمقاربة المنتهجة لتسوية النزاع في ليبيا ومالي.

ب-المبررات الذاتية: وهي متعددة منها:

- الرغبة الشخصية الصادقة في معرفة الموضوع، والكشف عن التحديات التي تواجه بلدنا الجزائر في جوارها الليبي والمالي، والتي تؤثر سلبا على أمن واستقرار الجزائر.
- قرب مسرح الأحداث.
- رغبتنا في تنمية المعارف في هذا المجال، إلى جانب اهتمامنا بالجزائر وسياستها الخارجية.

– مواكبة التطورات والتغيرات الإقليمية خلال الوضع الراهن، والتغير في التوجه الدبلوماسي بعد انتخاب الرئيس تبون.

4–إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية دراستنا هذه حول سؤال جوهري مفاده: **إلى أي مدى استطاعت الجزائر تقديم مقاربة فعالة وناجعة في تسوية النزاع الليبي والمالي؟**

تتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

– ما نشاطات الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي؟

– فيما تتمثل أسباب النزاع المسلح في ليبيا ومالي وتداعياته؟

– ما هي المقاربة التي اعتمدتها الجزائر لتسوية النزاع في ليبيا ومالي وتحدياتها؟

5–فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن الجزائر لعبت دورا فعالا في إطار اللقاءات المتواصلة من أجل تسوية النزاع الليبي والمالي، إلا أن جهودها لا تزال بحاجة إلى دعم داخلي ليبي ومالي، وكذا دول الجوار والدول الأجنبية في إطار منظمة الأمم المتحدة.

وللقيام بتحليل موضوعي ومنطقي، وللإجابة عن إشكالية الدراسة، وكذا التساؤلات الفرعية، سننطلق من الفرضيات الآتية:

– من خلال النشاطات الحثيثة التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة وبعدها، أكسبتها خبرة لا مثيل لها، جعلت من المفاوض الجزائري يمتلك قدرات ومهارات، بالإضافة إلى مساهمة المحددات والمبادئ المشكلة للسياسة الخارجية في توجيه دبلوماسيتها وتفعيل دورها.

– اقترحت الجزائر حلولا لمعالجة أسباب النزاع المسلح في ليبيا ومالي، بتحسين الأوضاع السياسية وتجنب التهميش في ليبيا، وتحسين الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية لسكان الطوارق في مالي، ورفض التدخل الأجنبي لكليهما، ومحاصرة مختلف التهديدات اللاتماثلية.

- قامت الجزائر بعدة جهود لتسوية الأزمة الليبية، بالتأكيد على الحل السلمي واعتماد أسلوب الحوار، وجمع الأطراف الليبية، كما اهتمت بالشأن المالي بالاعتماد على مقاربة الأمن والتنمية لتحقيق الاستقرار ومعارضة التدخل الخارجي.

6-حدود الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية ليبيا ومالي أنموذجا، قمنا بحصر هذه الدراسة في مجال زماني ومكاني.

-المجال الزماني:

إن بداية الحراك الشعبي في ليبيا 2011، يمثل المجال الزمني لدراستنا، أما مالي فيرجع تاريخ الوساطة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية، الى أول مشكل وقع بين قبائل الطوارق والحكومة المالية سنة 1962، وقد عالجت الجزائر النزاعات الداخلية سنوات 1990 و2006، وبداية سنة 2012 تمثل المجال الزمني لدراستنا إلى غاية الآن.

-المجال المكاني:

تنحصر الحدود المكانية للدراسة في الدائرة الإفريقية بصفة عامة، ودول المغرب العربي بالنسبة لليبيا بصفة خاصة، لأنها جارة للجزائر من الجهة الغربية لليبيا، أما مالي فهي من دول الساحل تقع في الجنوب الغربي بالنسبة للجزائر، والدولتان معا مجال دراستنا.

-أدبيات الدراسة:

فيما يخص الدراسات السابقة التي اعتمدناها في هذا البحث، فهي التالية:

- كتاب الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإرترية لمحمد بوعشة، تطرقت فيه إلى: الوساطة الجزائرية أمام جملة من الكيانات المتصارعة، كالوساطة ومعاينة الواقع الإثيوبي-

الإرتري، والوساطة والتجربة الجزائرية في مواجهة صراع الحدود في القرن الإفريقي، ودراسة خلفية الوساطة وتعدد الوساطات في الدبلوماسية الجزائرية في صلتها بالمتغير الاقتصادي، بإظهار ثقل العامل الجغرافي، وتركيبة ودور الوفد الجزائري المفاوض، كما أشار الكاتب إلى تصور الجزائر لخلفيات وأبعاد اتفاق السلم بين إثيوبيا وإرتريا، بأن السلم والعمل الجماعي هو أساس التفاهم والنجاح والحل الدائم.

- مذكرة ماجستير، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة للطالب لحلوح بلقاسم 2004، حيث تطرق في دراسته إلى دور الدبلوماسية في حل النزاعات المسلحة، كما تطرق إلى الأساليب الدبلوماسية في حل النزاعات المسلحة والقائمين بها، والوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات، كما عالج أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات، كالوساطة في حل النزاع الإرتري الإثيوبي، وتسوية بعض النزاعات الداخلية.
- مذكرة ماجستير الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي للطالب العايب سليم 2010-2011، حيث تطرقت الدراسة إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية، والعمل تحت راية منظمة الاتحاد الإفريقي لتوجيه دبلوماسيتها، كما عالجت محددات السياسة الخارجية والسمات والمبادئ، والجانب الكرونولوجي لتطور الدبلوماسية الجزائرية منذ الأمير عبد القادر، وإبراز دورها الإقليمي في دعم حركات التحرر.
- مذكرة ماستر، دور الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة الأزمات الدولية، أزمة مالي أنموذجا، للطالب يوسف دوسن (2018-2019)، حيث تطرقت الدراسة إلى الإطار النظري الذي تناول دراسة نبذة تاريخية عن الدبلوماسية، وعن علاقة الجزائر بدول الساحل، ثم تداعيات الأزمة المالية على الدول

الإقليمية، بدراسة الموقع الجغرافي لمالي، وطبيعة النظام السياسي، وجذور النزاع وأسبابه، ثم مساعي الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء أزمة مالي.

- مذكرة ماستر، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية، للطالبتان: زغبيب رانيا، وجودي سليمة (2020-2021)، حيث تطرقت الدراسة إلى ماهية الدبلوماسية والأزمات الدولية، وجهود الوساطة في ليبيا ومالي، بتناول مضمون الأزمة الليبية، وطبيعتها وأسبابها، والمقاربة الجزائرية لحل الأزمة في مالي وليبيا.

نخلص إلى أن دراسة الطالب لحلوح بلقاسم، المعنونة بـ "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"، ركزت على الإطار النظري والتعمق فيه لأكثر من 66 صفحة من أصل 121 صفحة بنسبة تفوق 50%، وأخذت ثلاث نماذج للنزاعات المسلحة، وهو النزاع الإثيوبي الإرتري، والنزاع النيجري والنزاع المالي، هذا الأخير توقفت الدراسة فيه إلى غاية 1994.

أما دراسة الطالب العايب سليم في الفصل الأول، تناولت الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية، درس فيها محددات ومبادئ السياسة الخارجية وفي الفصل الثاني، تناولت النشاط القاري للدبلوماسية الجزائرية وفي الفصل الثالث، تناول دبلوماسية القمم، ومنه فدراسته تتضمن الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي فقط.

أما مذكرة الماستر للطالب يوسف دوسن، ركزت على الإطار النظري في الفصل الأول، وفي الفصل الثاني تناولت تداعيات الأزمة المالية، ولكن ذكرت الموقع الجغرافي، ثم جذور النزاع، والأسباب والأطراف المحركة له، ولم تتناول التداعيات، المهم أن الدراسة شملت دولة مالي فقط.

أما مذكرة الماستر للطالبتان زغبيب رانيا، وجودي سليمة، فركزتا على دراسة الإطار النظري للدبلوماسية والأزمات الدولية، في الفصل الأول بنسبة 50%، ثم تناولا جهود الدبلوماسية في ليبيا ومالي، بتناول المقاربة الجزائرية لحل الأزمة في مالي وليبيا.

أما دراستنا المعنونة بـ "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية ليبيا ومالي أنموذجا"، فتم تناول الإطار النظري بعيدا عن الفصل الأول، عكس ما تناولته الدراسات السابقة، أما الفصل الأول فتناولنا فيه الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي، بالتطرق إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة التحريرية وبعدها إلى غاية 2023، بالإضافة إلى تناول محددات ومبادئ الدبلوماسية، وفي الفصل الثاني تناولنا فيه النزاع الليبي والمالي، بذكر الأسباب الداخلية والخارجية للنزاع، وكذا تداعيات النزاع الليبي على الأمن القومي الجزائري، مدعما بإحصائيات حديثة، أما الفصل الثالث فتناولنا فيه المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي والمالي، بذكر التحديات الداخلية والخارجية إلى غاية 2023، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة أيضا.

8-الإطار النظري:

تم توظيف **مقاربة الدور (Rôle Approach)** كإطار نظري يهتم بدراسة سلوك الدول، وإن تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في ليبيا وفي منطقة الساحل (مالي) جعل من الجزائر توظف مقاربة الدور (Rôle Approach) كمحدد هام في العلاقات الدولية الراهنة، ويعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، كما أن مفهوم الدور يعتبر من المفاهيم الحديثة المستعملة في تحليل السياسة الخارجية للدول، والذي يوظف بهدف إدراك المسارات التي تتخذها وتتبناها الدول في إطار تفاعلها مع الوحدات المشكلة للسياسة العالمية.

مقاربة **بناء السلام (Peace Building)** يقصد به مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بها لدعم الجهوية الرامية إلى تثبيت التسوية وضمان عدم الارتداء بعد انتهاء الصراعات المسلحة أو الأزمات الدولية، فهو بنية جديدة ينظر إليه كنظير للدبلوماسية الوقائية، التي تسعى لتفادي انهيار الظروف السلمية، لقد انتقلت الأطر التحليلية لبناء السلام من اقترابات معينة بإدارة الصراع إلى أخرى معنية بحل الصراع، وأخيرا اقترابات أكثر شمولا تتعلق بتحويل الصراع.

هناك محورين أساسيين في مراحل بناء السلام بالنسبة لمدرسة السلام للأمم المتحدة، وتتمثل في الدبلوماسية الوقائية، ومرحلة ثانية تتمثل في صنع السلام ثم حفظ السلام كمرتكز مهم وصعب لإنهاء الصراع قبل آخر مرحلة تتمثل في عملية بناء السلام وفرضها.

تبنت الجزائر مقاربة بناء السلام، حيث قامت بمساعي دبلوماسية لإيجاد تسوية سياسية للأزمة في مالي، بدءا باتفاقية تمنراست جانفي 1991، واتفاقية الجزائر للسلام في جويلية 2006، واتفاقية السلام في الجزائر مع السلطة في باماكو (2015)[1]، بالإضافة إلى مواصلة الجهود في استقبال الجزائر للبعثات المالية في 06 جانفي 2022 وغيرها.

كما أن جهود الجزائر لبناء السلام في ليبيا، تجسدت في أولى جولة للحوار بالجزائر في 10 مارس 2015 بحضور الأطراف الليبية والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وصولا إلى اجتماع 30 أوت 2021 بالجزائر، وحضور المبعوث الأممي لليبيا، كل هذا من أجل بناء وإرساء السلام في المنطقة، وهذا ما دفع بإشادة مجلس الأمن الأممي بجهود الجزائر في رعاية السلام في اجتماع عقد يوم 12 أفريل 2023 بنيويورك.

9-الإطار المنهجي:

إن طبيعة الموضوع المدروس يحتم علينا الاعتماد على عدة مناهج للدراسة منها:

-المنهج التاريخي Historical Approach:

إن أي تعامل مع النزاع في أي دولة يجب أن يبنى أساسا على معرفة كاملة بالماضي التاريخي للنزاع، وكيفية تطوره، ورده إلى جذوره الحقيقية، وهذا ما تناولناه من خلال استقراء كرونولوجيا الدبلوماسية الجزائرية وتتبع جذور الازمتين في ليبيا ومالي.

-المنهج المقارن: comparative Approach

يعتبر المنهج المقارن من بين المناهج الأساسية في البحث، وخاصة وأن موضوع دراستنا يحتم علينا استخدام هذا المنهج، بهدف مقارنة الدبلوماسية الجزائرية، فهي تختلف

[1] – مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، جامعة الجزائر– 3، 2014، ص 13.

بين فترات التسعينات والوقت الحالي (2023)، وتحديد أوجه الفروق التي تميز كلا منها عن الأخرى.

-منهج دراسة الحالة:case Study Approach

تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، لأنه يقوم على تشخيص دقيق للأزمة وتتبعها بشكل كامل تاريخيا، ودراسة ما أدت إليه أو أفرزته، والتحليل الشامل لكل العوامل والأسباب التي أدت إلى النزاع، والاهتمام بكل شيء عن الحالة المدروسة للأزمة.

-المنهج الإحصائي: statistical Approach

يعرف الإحصاء باعتباره أعدادا أو أرقام يتم في هذا المنهج جمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة أي ظاهرة، مثل ما تناولناه في دراسة وإحصاء بعض الجوانب الاقتصادية، كتقديم أرقام عن مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا، وتناول بالأرقام ظاهرة التهديدات اللاتماثلية على الأمن القومي الجزائري، كظاهرة تنامي تهريب السلاح، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في كلا من ليبيا ومالي.

10-الإطار المفاهيمي:

هناك عدة مفاهيم متعلقة بالدراسة منها:

1-الدبلوماسية [Dieplomatic]: تتعدد تعاريف الدبلوماسية وتتنوع، فثما ما تحصرها في عملية التفاوض، وبهذا الشكل تعتبر أنها «إدارة العلاقات عن طريق التفاوض»، ويعرفها الدبلوماسي البريطاني الباز Barson الدبلوماسية بأنها تعني بالنصح وصياغة، وتنفيذ السياسة الخارجية[1]، هذه الأخيرة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف الدولية، والتي تترجم إلى واقع ملموس، ومن خلال الدبلوماسية.[2]

[1] – أمين شلبي السيد، في الدبلوماسية المعاصرة، (ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1997)، ص 29.

[2] – أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص 27.

كما ترتبط الدبلوماسية بالسياسة الخارجية ارتباطا وثيقا: فإنها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية، فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية، بقدر ما تكون أداة تحضير وإعداد لها في ذات الوقت.[1]

كما تتخذ الدبلوماسية تعريفا بسيطا باعتبارها «الطريقة التي تدار بها العلاقات الدولية».[2]

ومنه فعلاقة الدبلوماسية بالعلاقات الدولية علاقة عضوية لا يمكن فصلها، فالدبلوماسية هي أداة لإدارة العلاقات بين مختلف الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وشركات متعددة الجنسيات.[3]

2-النزاع والأزمة:

أ-**النزاع: [Dispute]**: يعرف النزاع حسب "ريمون آرون Reymond Aron على أنه «نتيجة تنازع شخصين أو جماعتين أو وحدتين للسيطرة على نفس الهدف، أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة».[4]

الأزمة [Crisis]: يعرفها فهد أحمد الشعلان أنها: «حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة».[5]

3-النزاعات الإفريقية: يقول جون بوروتون John Burton: "أن نزاعا يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".

---

[1] – علي حسن الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، (ط3، لبنان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)، 40.

[2] – أمين شلبي السيد، المرجع السابق، ص 29.

[3] – علي حسن الشامي، المرجع السابق، ص 40.

[4] – عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، (ط1، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016)، ص 13.

[5] – وضاح زيتون، المعجم السياسي، (ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص 23.

فالتنافس الدولي في إفريقيا له دوافع منها: أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي للقارة الإفريقية، فهي تعتبر ثالث قارة من حيث المساحة 30.3 مليون كلم^2، ووجود الطاقة واستغلال الموارد الطبيعية والثروات المعدنية، والاستثمار في النزاعات المحلية، بالإضافة إلى أن إفريقيا سوق للسلاح، وهذا ما جعل الدول تتصارع لكسب مناطق النفوذ فيها، ومنها (فرنسا، روسيا، إيطاليا، تركيا).

4-التسوية والحل:

أ-التسوية [Sett lement]: هو اتفاق دولي مهما كان شكله، يؤدي إلى تسوية نزاع قانوني حول موضوع معين.[1]

ب-الحل [Selvent]: فهو "الوصول إلى اتفاق أو أرضية مشتركة أو وفاق سياسي، وهذه تميل إلى أن تكون تسوية سياسية بين متخاصمين يحصل فيها كل طرف على جزء من مطالبه ومصالحه، والحل حسب تعبير الدكتور سليم قلالة "لا يمكن إلا أن يكون من صنع الخبراء أهل الكفاءة والقيم الوطنية وإن كانوا من مشارب فكرية ومدارس مختلفة".[2]

ومن أنواع الوسائل البديلة لتسوية النزاعات، والتي لها علاقة ببعض المصطلحات والتي منها:

أ-التفاوض [Negotiation]: وهو في الاصطلاح السياسي أحد الطرق الدبلوماسية لإجراء تسوية ودوية بين دولتين أو أكثر، وذلك لتبادل الرأي من أجل الوصول إلى حل تقبله جميع الأطراف.[3]

ب-التوفيق [Conciliation]: هو حل النزاع بين فريقين بواسطة فريق ثالث، شريطة أن يكون لكل الفريقين الحق في رفض الحل المقترح.[4]

---

[1] – وضاح زيتون، المعجم السياسي المرجع السابق، ص 95.

[2] – محمد سليم قلالة الشروق أونلاين، «المفهوم الصحيح للحل السياسي»، 2017/07/18 www.echoroukonline.com (2023/05/06).

[3] – المرجع نفسه، ص 311.

[4] – المرجع نفسه، ص 108.

ج-التحكيم [Arbiteration]: هو طريقة لتسوية النزاعات الناشئة بين الدول، بواسطة شخصية عالمية لها وزنها ومقبولة من الطرفين، أو بواسطة شخصيات محايدة رسمية أو دبلوماسية أو قضائية.[1]

د-الوساطة [Mediation]: إن الوساطة في مفهومها العام هي تلك الوسيلة السلمية المعترف بها دوليا، والمدونة على التوالي في المواثيق الدولية، وفي الدساتير وفي النصوص الرسمية للدول، وفي نشاط الأحزاب والمنظمات غير الحكومية.[2]

11-خطة الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة وفحص الفروض المقترحة، ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع، تم الاعتماد على تقسيم البحث من ثلاث فصول أساسية على النحو التالي:

في الفصل الأول الذي يحمل عنوان: "الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي"، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه التركيز على نشاطات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية، والتي تمت على مستوى مداولات الجمعية العامة، ومختلف المؤتمرات، كمؤتمر باندونغ وغيرها، وكذا إنجازات الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال، وذلك بتفعيل دور الدبلوماسية قاريا، وقد تمثلت في الوساطة الجزائرية لتسوية عدة نزاعات، كما تم التطرق إلى محددات الدبلوماسية الجزائرية، كالمحدد الاقتصادي والأمني وغيرها، ومبادئ الدبلوماسية في **المبحث الثاني** منها: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، **ومبدأ التعاون مع الدول المجاورة وغيرها.**

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان " النزاع الليبي والمالي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية "، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

---

[1] – كتوباتي إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي-إنجليزي)، www.kotobati.com/book/reading/55c3d6fd، (2023/05/01).

[2] – محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإيريترية، (ط1، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2006)، ص 17.

المبحث الأول تناولنا فيه أسباب النزاع المسلح في ليبيا داخليا وخارجيا، بدراسة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، منها التفاوت الكبير في توزيع الثروة، وعدم تحقيق التنمية الاقتصادية، والأسباب التاريخية كالتنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة.

المبحث الثاني، تناولنا فيه دراسة الخلفية التاريخية للنزاع في مالي وأسبابه، وذلك بتتبع جذور النزاع التاريخية، بداء بميلاد النزاع، ثم مرحلة تنظيمه وختاما انفجار النزاع، ودراسة أسباب النزاع داخليا منها: الطبيعية والإثنية وغيرها، والأسباب الخارجية كدراسة النفوذ الفرنسي وغيره،

المبحث الثالث، فيتناول تداعيات النزاع الليبي والمالي على الأمن الجزائري.

أما الفصل الثالث الذي حمل عنوان "المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي والمالي وأهم تحدياتها"، تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول، تناولنا فيه مرتكزات المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي، والتي منها التأكيد على الحل السلمي واعتماد أسلوب الحوار، وجمع الأطراف الليبية، ومعارضة التدخل الأجنبي، وكذا دراسة تحديات المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي، منها التحديات الداخلية السياسية منها والأمنية، والتحديات الخارجية كالتدخل الفرنسي والروسي والإيطالي والمصري والإماراتي في الأزمة الليبية.

أما **المبحث الثاني** فتم فيه دراسة مقاربة الأمن والتنمية كمحور الدبلوماسية الجزائرية تجاه النزاع في مالي، وهندسة بناء السلم فيه، وذلك بالاهتمام بالجانب الأمني كالاهتمام داخليا بسكان الجنوب خصوصا عملية البناء الوطني، وذلك بإدماج سكان الطوارق في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، والتركيز على الجانب الاقتصادي والتنموي، بالإضافة إلى العمل على هندسة بناء السلم في مالي من خلال سلسلة الوساطات التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية بداية من تسعينيات القرن الماضي إلى غاية مؤتمر برلين-2-، 2021 وما بعدها .

12-صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي اعترضتنا أثناء دراستنا هي:

- صعوبة الحصول على المعلومة الموثقة، لأن هناك صعوبة تتعلق بمدى مصداقية بعض الأبحاث.
- ضيق الوقت الذي يعتبر غير كاف لتقديم آفاق جديدة للموضوع.

الفصل الأول

الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي

المبحث الأول: نشاطات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية وبعدها

المطلب الأول: أهم نشاطات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية

المطلب الثاني: إنجازات الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال

المبحث الثاني: محددات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا إيجابيا قبل الاستقلال وبعده، وعملت على تسوية العديد من النزاعات سواء التي تقع في محيطها الإقليمي إفريقيا وعربيا أو دوليا، وإن قبول الجزائر كوسيط لتسوية وحل مختلف النزاعات جاء نتيجة تبني سياسة الحياد الإيجابي والتوازن في المصالح بناء على محددات دبلوماسيتها والالتزام بمبادئها.

المبحث الأول: نشاطات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية وبعدها

إن النشاط الدبلوماسي الجزائري ليس وليد الأمس، بل هو وليد إرث تاريخي بدأ في مواجهة الاستعمار الفرنسي، منها: نشاط الأمير عبد القادر، والأمير خالد، وحمدان خوجة، وأحمد باي، ونشاط الهيئات والأحزاب الوطنية، كما أنها نشطت خلال الثورة وبعد الاستقلال تمثلت في عدة إنجازات منها:

المطلب الأول: أهم نشاطات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية

حققت الدبلوماسية الجزائرية أثناء ثورة التحرير إنجازات مهمة على مستوى مداولات الجمعية العامة ومختلف المؤتمرات الدولية، ومنها:

1-مؤتمر باندونغ 18-24 أفريل 1955:

ضم تسعا وعشرين دولة من القارة الآسيوية والإفريقية[1]، إن ثماني عشرة دولة من دول باندونغ التسعة والعشرين أعضاء في هيئة الأمم المتحدة، وثلاث عشر دولة من مجموعة دول كولمبو[*2] [كولومبو]، وقد مثل الجزائر وفد ملاحظ يتكون من حسين آيت أحمد وامحمد يزيد، وهو حضور كاف لتسجيل انتصارها في المجال الدولي...وتم إصدار قرارات

[1] – أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 26.

[*] – هي الدول التي حضرت مؤتمر القمة الخامسة لحركة عدم الانحياز المنعقد في كولومبو، سيريلانكا من 16 إلى 19 أوت 1976.

[2] – مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، (ط3، سوريا: دار الفكر، 2001)، ص 102.

لصالحها بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله، والتوصية بعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة في دورتها المقبلة.[1]

فمن خلال مناقشات دارت في البرلمان الفرنسي عن مسألة الجزائر كانت باندونغ هي شاشة عرض المناقشات المتصلة لموضوع الإدراج المفاجئ للقضية في جدول أعمال الأمم المتحدة، فأعلن المتحدث باسم الحكومة (الفرنسية) في المجلس: «أن مؤتمر باندونغ كان وسيكون ذا نتائج خطيرة، مع أننا لم نتوقع له أن يحدث انقلابا كهذا في العالم...».[2]

2-مؤتمر القاهرة من 26 ديسمبر إلى 01 جانفي 1958:

في مؤتمر القاهرة ترسخت المبادئ الكبرى لمؤتمر باندونغ 1955، التي رددها 500 مبعوث يمثلون 44 دولة آفرو-آسيوية، حيث لعبت جبهة التحرير الوطني الممثلة من طرف لمين دباغين نشاطا فعالا في المؤتمر.[3]

3-مؤتمر آكرا (عاصمة غينيا) بين 22/15 أفريل 1958:

كان أهم بروز للدبلوماسية الجزائرية بدعوة من الرئيس الغاني نكروما، وبحضور 8 دول إفريقية مستقلة، وقد مثل الدبلوماسية الجزائرية كلا من: "امحمد يزيد، أحمد بومنجل وفرانس فانون".[4]

وقد خصص المؤتمر قراره الثالث (من قراراته الثمانية) للقضية الجزائرية، حيث أبرز انزعاجه لاستمرار الحرب في الجزائر، وحرمان فرنسا للشعب الجزائري حقه في تقرير

---

[1] – عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص 107.

[2] – مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 104.

[3] – عطا الله فشار، دور الدبلوماسية الجزائرية في انتصار الثورة الجزائرية، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ-جامعة الجزائر، 2001، ص 35.

[4] – ابتسام أوعشرين، «الدبلوماسية الجزائرية من الموروث الثوري إلى الحاجة لإنعاش الأدوات الاقتصادية: تحديات وفرص»، السياسة العالمية، المجلد 6، العدد2، 2022، ص 316.

مصيره، وطالبها بإنهاء القتال وسحب قواتها والدخول في مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الوطني.[1]

4-مؤتمر منروفيا (ليبيريا) من 04 إلى 08 أوت 1959:

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، وانضم وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA) كعضو رسمي[2]، حيث ضم امحمد يزيد وزير الإعلام، وقد شارك الوفد الجزائري بصفة رسمية ورفع العلم الجزائري إلى جانب الأعلام الإفريقية الأخرى.[3]

وكان رد فعل المؤتمر تبني لائحة سياسية تضمنت توصيات كان أهمها: تحضير مناقشة جادة حول القضية الجزائرية، ومواصلة الدعم الدبلوماسي، والدعم المادي للقضية الجزائرية، والإعلان عن جعل 01 نوفمبر "يوم الجزائر".[4]

5-مؤتمر تونس بين 25-30 جانفي 1960:

كان هناك حضورا للدبلوماسية الجزائرية، أكدت من خلاله ضرورة اعتراف كل الدول الإفريقية بالحكومة المؤقتة، والدعم الإعلامي، وكذا انسحاب القوات الإفريقية التي زجت بها فرنسا في حربها ضد الجزائر[5]، وتقديم المساعدات المالية لصالح الجهاد الجزائري، ودعا إلى تكوين فرق من المتطوعين الأفارقة للمشاركة في حرب الاستقلال في الجزائر، كما دعا الأمم المتحدة إلى المساهمة في إقامة السلام والاعتراف باستقلال الجزائر.[6]

6-مؤتمر أديسا بابا من 15-24 جوان 1960:

انعقد هذا المؤتمر بأديسا بابا عاصمة إثيوبيا بحضور خمسة عشر (15) دولة، وقد شاركت الجزائر بوفد رسمي يمثل الحكومة المؤقتة تحت رئاسة امحمد يزيد وزير الإعلام،

---

[1] – عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 107.

[2] – عطا الله فشار، المرجع السابق، ص 36.

[3] – عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 109.

[4] – منصف بكاي، «دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية»، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 1، العدد1، 2014، ص 04.

[5] – ابتسام أوعشرين، المرجع السابق، ص 316.

[6] – عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 110.

وبحضور عمر أوصديق وفرانز فانوس واحمد بومنجل[1]، رحب المؤتمرون بفكرة التفاوض على القضية الجزائرية وتبنوا لائحة تضمنت النقاط التالية:

- إنشاء صندوق ممول بموارد مالية تسجل على عاتق ميزانيات مختلف الدول الإفريقية المستقلة.
- دعم الجانب الإعلامي عن طريق الصحافة والراديو لكشف الجرائم التي اقترفتها فرنسا بالجزائر، ولعل أهم اقتراح تبناه المؤتمر، هو ذلك المتعلق بضرورة انسحاب القوات الإفريقية التي أقحمتها فرنسا في حربها ضد الجزائر.[2]

7-مؤتمر القاهرة في مارس 1961:

شكلت قضية فصل الصحراء محور مناقشات مؤتمر الشعوب الإفريقية، حيث دافع السيد بومنجل ممثل جبهة التحرير الوطني بشدة عن قضية وحدة التراب الجزائري، وبهذا الشأن، قرر مؤتمر القاهرة "التدعيم الكامل لموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية (GPRA) المتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري.[3]

نخلص إلى أن الدبلوماسية الجزائرية حققت خلال الثورة التحريرية، إنجازات باهرة ولعبت فيها دورا رياديا وفعالا في جعل القضية الجزائرية قضية إفريقية، واحتلت الصدارة على الساحة الإفريقية، وفي كل اللقاءات القارية، رغم ما كانت تعانيه من تضييق وعزلة شديدين من قبل الاستدمار الفرنسي، إلا أنها استطاعت تخطي ذلك بفضل عزيمة وصبر رجالها المخلصين.

المطلب الثاني: إنجازات الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال

لقد مرّت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من التجارب والمحطات، ما جعلها تكسب خبرة كبيرة في مجال العمل الدبلوماسي محليا وعربيا وإفريقيا، وحتى دوليا، كما تركز الدبلوماسية على هيئات نشطة وفق ما تمليه مبادئ القانون الدولي خاصة مبدأ التسوية السلمية لحل

[1] – عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 111.

[2] – منصف بكاي، المرجع السابق، ص 07.

[3] – عطا الله فشار، المرجع السابق، ص 37.

النزاعات الدولية، ومن بين أهم الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية من خلال علاقاتها الثنائية أو من خلال الإطار الجماعي ضمن لجنة الوساطة والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية نذكر ما يلي:

أولا: تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية قاريا والتي منها:

1- الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع المالي البوركينابي (تسوية الحدود بين هذين البلدين)[1]، وتم إحالة هذا النزاع على محكمة العدل الدولية، وتمت التسوية السلمية وتجنب بذلك وقوع حرب بين البلدين.[2]

2- الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع بين السينغال وموريطانيا، بذلت الجزائر جهدا كبيرا من أجل إخماد هذا النزاع الحدودي.

3- الوساطة الجزائرية في تشاد، سعت الجزائر لتحقيق الوفاق بين الأطراف المتنازعة على السلطة وإبعاد القوات الأجنبية على البلاد.[3]

4- وساطة جزائرية لتلطيف "الجو" بين تونس وليبيا 1974، لا سيما بعد فشل الوحدة بين البلدين.

5- وساطة جزائرية لوضع حد للخلاف الحدودي حول شط العرب بين العراق وإيران عام 1975.

6- وساطة جزائرية لوقف الحرب الليبية-المصرية عام 1977 تمثلت في تحول الرئيس بومدين شخصيا لأداء الوساطة بنفسه، وقد نجح في ذلك حيث قررت مصر وقف تقدم قواتها باتجاه التراب الليبي، وبذلك تم (اقتصاد) جهد عربي وأموال وأرواح.[4]

---

[1] – كريم رقولي، المرجع السابق، ص 65.

[2] – أحلام بارش، كريم رقولي، «دور الدبلوماسية الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي»، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 3، 2021، ص 512.

[3] – المرجع نفسه، ص 505.

[4] – محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإيريترية، ص ص 133-135.

7- الوساطة الجزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، حيث تمكنت الدبلوماسية الجزائرية في 20 جانفي 1980 من التوصل إلى اتفاق مع إيران، أفرجت فيه الأخيرة عن رهائن في السفارة الأمريكية بطهران[1]، دامت مدة الحجز 444 يوما، وتم حجز 56 موظفا من الأمريكيين داخل السفارة الأمريكية من أجل الضغط على الولايات المتحدة لتسليم الشاه من أجل محاكمته على الأفعال المرتكبة مدة 38 عاما من حكمه، وكذا تحويل أمواله الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية، ورفع التجميد عن أموال الدولة الموجودة بالبنوك الأمريكية.[2]

8- وساطة اقتصادية لوقف الحرب العراقية الإيرانية 1982[3]، وقد توسطت الجزائر في حل الصراع العراقي الإيراني والذي فقدت فيه الجزائر وزير خارجيتها محمد الصديق بن يحي والذي لقي حتفه إثر تحطم طائرته على الحدود التركية العراقية في 03 ماي 1982 خلال وساطته بين إيران والعراق.[4]

9- الوساطة الجزائرية في النزاع المالي، إن الوساطة الجزائرية في النزاع المالي كانت تهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية المالية، مع عدم إقصاء أو تهميش التوارق، وقد بدأت اللقاءات بتمنراست في الفترة ما بين 27 إلى 1991/06/30، وقد توجت جهود الجزائر بالتوقيع في باماكو بتاريخ

---

[1] – سيد أحمد ولد سالم، العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في أغلب مراحلها، 2007/02/14، www.aljazeera.net، 2023/03/24.

[2] – لحضر شعاشعية، «دور الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران»، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، 2017، ص 18.

[3] – نصير لعرباوي، «صورة الدبلوماسية الجزائرية في السفارات الأجنبية بالجزائر–سفارة دولة فلسطين نموذجا»، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 13، 2019، ص 61.

[4] – سيد أحمد ولد سالم، المرجع السابق، ص 01.

1992/04/11 على الاتفاق الوطني المالي الذي مهد له لقاء الجزائر في الفترة ما بين 22 إلى 1992/01/24.[1]

ثانيا–مرحلة تراجع الدبلوماسية الجزائرية:

أدت الأزمة الداخلية التي شهدتها الجزائر سنة 1988 إلى انفجار الوضع الداخلي عام 1992، الأمر الذي انعكس سلبا على تراجع النشاط الدبلوماسي الجزائري، حيث تمحور نشاط الدبلوماسية الجزائرية خلال ثلاثة محاور وهي: الدفاع عن شرعية إدارة النظام للازمة الداخلية، والتعاون مع التي تشهد الظاهرة نفسها، والاهتمام بقضية الصحراء الغربية، وكذا قضية الطوارق، فرغم تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية إلا أنها بقيت تحافظ على دورها ولو شكليا، منصبا حول القواعد الخلفية للإرهاب.[2]

غير أن دور الجزائر ضعف في القارة الإفريقية بسبب العوامل الداخلية سنة 2013، وما عرضته الأوضاع المتوترة داخليا وسياسة التقشف، حيث سمح حراك الشعب الجزائري ضد العهدة الخامسة بتنحي بوتفليقة وتنظيم انتخابات رئاسية، فظهرت محدودية الدور الجزائري خارجيا لتأثير الدبلوماسية الشخصية على عملية صنع القرار في الجزائر.[3]

ثالثا–مرحلة إعادة تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية:

واصلت الجزائر جهودها ودورها الدبلوماسي في الوساطة كما يلي:

[1] – بلقاسم لحلوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة البليدة، ديسمبر 2004، ص 28.

[2] – ليلى دقلة، توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو القارة الإفريقية بعد 2019، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2022)، ص 52.

[3] – سمية مدوم، المرجع السابق، ص 53.

أ-الوساطة الجزائرية في النزاع النيجيري:

تم التوقيع على بروتوكول الاتفاق بين حكومة النيجر وحركات التوارق المتمردة في 1997/11/28 بالجزائر، تحت إشراف الدبلوماسية الجزائرية، إن هذا الاتفاق جاء تتويجا للجهود التي قادت سلسلة من اللقاءات بين الأطراف المتنازعة.[1]

يمتد اللقاء الأول من 20 إلى 1997/10/28، والثانية من 18 إلى 1997/11/21، والثالثة من 21 إلى 1997/11/28 والذي يمثل تاريخ التوقيع على البروتوكول الذي نص على عدة مبادئ أهمها:

- وقف إطلاق النار.
- إطلاق سراح الأسرى.
- الشروع في عملية نزع الألغام.
- إقرار عفو شامل.[2]

ب-الوساطة الجزائرية لحل النزاع الإثيوبي الإيريتري سنة 2000:

إن النزاع المسلح بين إيريتريا وإثيوبيا اندلع بعد ممارسة إيريتريا سيادتها الوطنية على المناطق الحدودية، وهذا النزاع نتيجة سعي إثيوبيا لمنح سيادتها على إقليمي بادمي والمناطق المجاورة، ودخول القوات المسلحة الإثيوبية إلى عمق 25 كلم من الحدود القانونية[3]، حيث عرفت الوساطة الجزائرية عدة جولات قام بها أحمد أويحي للدولتين، آخرها الجولة السادسة في الفترة من 22 إلى 24 ماي 2000، ولم يقتنع الطرفان بمواصلة المفاوضات إلا بعد زيارة شخصية للرئيس بوتفليقة للبلدين في 27 ماي 2000، تم توقيع

[1] – إبراهيم مجاهدي، «دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية (دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)»، مجلة صوت القاهرة، العدد 8، 2017، ص 247.

[2] – إبراهيم مجاهدي، المرجع السابق، ص 247.

[3] – بلقاسم لحلوح، المرجع السابق، ص 71.

اتفاق سلام شامل برعاية الرئيس الجزائري في 2000/12/12، وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه انتصار لصوت العقل والقوة الدبلوماسية.[1]

بالإضافة إلى المساعي التي بذلتها الجزائر دبلوماسيا، قد أثمرت قبول واعتماد المجموعة الدولية بعد نجاحها في مصادقة مجلس الأمن على القرار 1904 في 2009/12/27 والقاضي بتجريم أي دفع للفدية لمختطفي الرهائن، والذي يعد مكملا للائحة رقم 1373 واللائحة رقم 1267 المتعلقة بتمويل الإرهاب* ومكافحته.[2]

ج-الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي في مارس 2011:

كما عقدت الجزائر عدة لقاءات مع أطراف ليبية وأخرى خارجية في 10 مارس 2015 بالجزائر العاصمة، ويومي 13 و14 أفريل 2015، وفي 2016/12/18، وحضور الجزائر لأشغال مؤتمر برلين -1- في 2020/01/19، ومؤتمر برلين -2- بشأن ليبيا في 2022/06/23. (وهذا ما ستنطرق إليه في الفصل الثاني، المبحث الأول، والفصل الثالث، المبحث الأول).

د-الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع المالي بدءا من 1990:

ولقاءات أخرى تمت بالجزائر، منها: اتفاقية تمنراست 1991 وإلى غاية جوان 1994، ثم اتفاقية الجزائر ديسمبر 2012، ومارس 2015، ووصولا إلى استقبال البعثات المالية في 06 جانفي 2022 من طرف الرئيس "عبد المجيد تبون"، كما رحبت الجزائر بإجراء الانتخابات وتحديد موعد الاستحقاق الرئاسي في فيفري 2024. (وهذا ما ستنطرق إليه في الفصل الثاني، المبحث الثاني، والفصل الثالث، المبحث الثاني).

---

[1] – عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «دور الجزائر في حل النزاع الإثيوبي-الإيريتري»، مجلة آفاق العلوم، المجلد 5، العدد 3، 2000، ص 281.

* – الإرهاب: من بين تعاريف الإرهاب الواردة في بعض القواميس لمتخصصة نذكر: في قاموس السياسة الحديثة "الإرهاب هو استخدام العنف سياسيا، كوسيلة للضغط على الحكومة أو المجتمع لقبول التغيرات السياسية أو الاجتماعية الراديكالية"، مأخوذ عن مريم مهدي، الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3. 2012، ص 17.

[2] – مريم مهدي، المرجع السابق، ص 72.

المبحث الثاني: محددات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية

تشمل محددات الدبلوماسية الجزائرية: المحدد الجغرافي، والعسكري، والاقتصادي والأمني، والتي تؤثر على سياستها الخارجية، والقائمة على عدة مبادئ رسختها الثورة الجزائرية، وظلت هذه المبادئ توجه السياسة الخارجية والتي منها:

المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية

تعتبر الدبلوماسية Diplomacy، إحدى أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، وكآلية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية Foreing Policy، وبالتالي تعتبر محددات Determinants السياسة الخارجية للدولة هي ذاتها محددات دبلوماسيتها، وهي تختلف من دولة إلى أخرى حسب إمكانياتها السياسية، الاقتصادية والعسكرية[1]، ومن بين أهم محددات الدبلوماسية الجزائرية ما يلي:

1-المحددات الجغرافية:

وتتضمن الموقع، المساحة، التضاريس، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية.

كما يعد العامل الجغرافي أحد العوامل الأساسية في تحديد حجم الدولة ومكانتها في سلم ترتيب الدول على الصعيد الخارجي، فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي تعتبر أكثر فعالية وتأثير في مجريات الأحداث الدولية من تلك التي تقع في إقليم يتميز بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية.[2]

---

[1] – علي مصباح محمد لوحيشي، «دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة»، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 5، 2017، ص 05.

[2] – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 1989)، ص 136.

إذا، البعد الجغرافي لكل دولة هو من العوامل المحددة لقوة الدولة أو ضعفها، ومدى تأثيرها وتأثرها بالسياسة الدولية القائمة في ظل وجود النزاعات الدولية كظاهرة اصلية في العلاقات الدولية سواء كانت النزاعات حدودية أو داخلية أهلية أو حتى حيوية طبيعية.[1]

كما تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 09 غرب غرينيتش و12 درجة شرقه، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط، بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة.[2]

2-المحدد العسكري:

أما بالنسبة للمحدد العسكري، فيمكن القول بشأنه أن الجزائر من الدول المتوسطة التطور في المجال العسكري، وهذا راجع إلى عدم تمكنها من إنتاج أسلحة تزود بها قواتها الحربية، دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية[3]، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات، واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، من شأنه أن يحد السلوك الجزائري الخارجي، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو اثني أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا دون اللجوء إلى الاستيراد.[4]

---

[1] – محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 136.

[2] – سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2011، ص 24.

[3] – هنية عسلوج، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة دراسة في الآداء، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 09 ماي 1945، قالمة، 2013، ص 105.

[4] – هنية عسلوج، المرجع نفسه، ص105.

3-المحددات الاقتصادية Économic Determinants:

تعتبر الموارد الاقتصادية Economic regources، المحدد الأساسي للسياسة الخارجية للدول إذا ما استغلت تلك الموارد استغلالا جيدا، فمن خلال الموارد الاقتصادية المتاحة تستطيع الدولة أن تلعب دورا سياسيا في محيطها الإقليمي والدولي، وتسهم في تحقيق تنمية اقتصادية فعالة وبناء اقتصاد قوي، يمكنها من القدرة على التسلح بتقنيات حديثة، فبدون موارد اقتصادية يكون من الصعب على الدولة القيام بأي دور محوري في سياستها الخارجية.[1]

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد الطبيعية، لأنها تعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول، وهي مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز)، والمعادن الخام، (كالحديد والخام، القصدير والبوكسيت)، والموارد الغذائية (كالقمح والذرة)، والموارد الزراعية (كالقطن والجوت).[2]

4-العقيدة الأمنية:

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأة العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسية الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات لتي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة).[3]

لا يمكن استثناء الجزائر كدولة ضمن الحركيات والديناميكيات التي تشهدها البيئة الأمنية الساحلية...فدور العقيدة الأمنية الجزائرية مكرسة دستوريا والتي تعمل على نشرها والدفاع عنها، على اعتبار أنها ثوابت لا يمكن التنازل عليها، ولعل أبرزها عدم التدخل في

---

[1] – علي مصباح محمد الوحيشي، المرجع السابق، ص 05.

[2] – سليم العايب، المرجع السابق، ص 14.

[3] – بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazra.net/reports/2012/06/20126310429208904html.

الشؤون الخارجية للدول، وهو ما تنص عليه المادة 29 من دستور 2016، تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية.[1]

5-الثوابت الدستورية Constitutionnel Constants:

تتصف الدبلوماسية الجزائرية بالثابت في تعاملها مع القضايا الإقليمية والدولية، فمنذ استقلال الجزائر في عام 1962، لعبت السياسة الخارجية الجزائرية دورا بارزا في الدفاع عن القضايا العربية والإفريقية، كمساندة الثورة الفلسطينية، والإعلان عن قيام دولة فلسطين من الجزائر عام 1988، والمناداة بإنهاء الاستعمار والتمييز العنصري في إفريقيا.[2]

6-العامل الشخصي في الدبلوماسية الجزائرية Personale Factor in the Algerian Diplomacy:

كلما ازداد اهتمام صانع القرار Décision-Makers بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية، إن صفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسيين تؤثر على نتائج قرارات السياسة الخارجية، لأن الدولة ليست إلا كيانا قانونيا مجردا تقوم جماعة معينة باتخاذ القرارات باسمه.[3]

فالسياسة الخارجية الجزائرية، اتسمت أساسا بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، جراء منح الدساتير سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بتغير الرؤساء، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى

---

[1] – ناصر بوعلام، «دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيوأمنية في منطقة الساحل»، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، 2018، ص 208.

[2] – علي مصباح محمد الوحيشي، المرجع السابق، ص 06.

[3] – المرجع نفسه، ص 07.

تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، وهنا يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها.[1]

فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين (58) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه "يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم"، ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996، من خلال ما عبرت عنه المادة 77.[2]

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

تقوم الدبلوماسية الجزائرية على جملة من المبادئ من خلال مساعيها من أجل تسوية أزمات دول الجوار والتي كرسها القانون الدولي، تتمثل أساسا في:

1-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تعتبر الجزائر أحد أهم الدول الداعمة لمبادئ المواثيق الدولية والإقليمية التي تنتمي إليها الرامية إلى سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[3]

وتجسيدا لنص المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة[4]، نصت المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة على: ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا

[1] – رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص ص 156-157.

[2] – محمد الطاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة، جامعة قسنطينة، 2005، ص 83.

[3] – كريم رقولي، «الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011»، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة السادسة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 489.

[4] – نادية آيت عبد المالك، «دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية»، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، العدد 2، 2018، ص 44.

مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ وهو لا يحل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع وهو مبدأ مستقر وثابت في القانون الدولي.[1]

تعمل الجزائر على الالتزام بكل الاتفاقيات ومواثيق الأمم المتحدة، كما جاءت من أجل تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المعتمد لديها أيضا، فقد جاء النص عليه في اتفاقية فيينا لعام 1961، وفي اتفاقية هافانا لعام 1988، وفي ميثاق هيئة الأمم المتحدة.[2]

كما سعت الجزائر منذ اندلاع الأزمة في ليبيا إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية في دولة ليبيا، وهذا تنفيذا لمبادئ السياسة الخارجية للجزائر المنصوص عليها في مختلف الدساتير، لاسيما التعديل الدستوري 2016 في المادتين 29 و31 منه.[3]

كما نص دستور 2020 في المادة 32: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، **وعدم التدخل في الشؤون الداخلية**، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.[4]

وينقسم عدم التدخل إلى نوعين: عدم التدخل بالمعنى الواسع وهو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول من طرف دول أخرى، أو من طرف منظمة الأمم المتحدة، وعدم التدخل بالمعنى الضيق وهو عدم التدخل المادي باستخدام القوى العسكرية.[5]

---

[1] – سليمة جودي، رانيا زغبيب، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2022، ص ص 16-17.

[2] – علي حسين الشامي، الدبلوماسية شأنها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، (ط3، لبنان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 591.

[3] – عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «مساعي التسوية السليمة للنزاع الليبي-رؤية تقييمية للدور الجزائري-»، مجلة صوت القانون، العدد خاص، ص 152.

[4] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، ع 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

[5] – رؤوف بوسعدية، «دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، 2016، ص 158.

2-التعاون بين الدول المتجاورة:

لقد أدرجت الدبلوماسية الجزائرية ضمن أولياتها توطيد أسس السلم في العالم وفي القارة الإفريقية ودول المغرب العربي خاصة، من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات، بل وتعدت التعاون بين دول الجوار إلى المناضلة من أجل تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، من خلال إيفاد ملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن[1]، نصت المادة 27: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة.[2]

فمبدأ التعاون مع الدول المجاورة وتنمية العلاقات معها من خلال التشاور والحوار، وفي هذا الإطار وقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب.[3]

كما نص دستور 2016 في المادة 31 منه: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.[4]

3-مبدأ حل النزاعات بين الدول وبالطرق السلمية:

استمدت الدبلوماسية الجزائرية هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي حث على اللجوء للوسائل السلمية لحل النزاعات، ضمن الفصل السادس منه[5]، ويتم حل النزاعات مع

---

[1] – رؤوف بوسعدية المرجع السابق، ص 159.

[2] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989 مأخوذ من موقع الرئاسة https://www.elmouradia.dz/arabe/sumbole/lex/es/constitution89.html.

[3] – نادية آيت عبد المالك، المرجع السابق، ص 44.

[4] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، ع 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

[5] – رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 160.

دول الجوار من خلال المفاوضات والتحقيق، والوساطة، التحكيم، والتوثيق والتسوية القضائية، من أجل الحفاظ على السلم والأمن والابتعاد عن استعمال القوة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن مجالات التعاون، قد كانت محصورة في المجالات الاقتصادية والسياسية، إلا أنها وبتطور العلاقات الدولية امتدت لتشمل مجالات حماية حقوق الإنسان ومكافحة الجرائم وفض النزاعات الدولية[2]، وقد التزمت الجزائر بهذا المبدأ أثناء سعيها للوصول إلى حلول سلمية بين الدول الإفريقية المتنازعة، ويرتبط هذا المبدأ بشكل طردي على مبدأ "حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية"، والتي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2/4 منه، بحيث جعل منه قاعدة آمرة في القانون الدولي ويعد الأساس لقيام مجتمع دولي يحظى بالسلم والأمن، بل وسع من نطاق هذا المبدأ ليشمل حظر التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية.[3]

4-مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يستند حق تقرير المصير مصدره من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، إضافة إلى قرارات محكمة العدل الدولية والتي تعطيها قيمة لإلزام معنويا، كالقرار رقم 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1960 والذي يقضي بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة، والإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا بتاريخ 24-25 جوان 1993، والذي أقر على أحقية شعوبها في تقرير مصيرها.[4]

ويظهر هذا المبدأ جليا في كافة الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الحالي، ففي دستور 1963 ركز في مقدمته على أن الجزائر توخي سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال والتعاون الدولي، ومناهضة الاستعمار، والمؤازرة الفعلية للحركات

---

[1] – نادية آيت عبد المالك، المرجع السابق، ص 44.

[2] – رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 160.

[3] – سمية غضبان، «مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية –تحدى نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر، 2018، ص 52.

[4] – ياسين بن عمر، «حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2019، ص 245.

النضالية في العالم من أجل التحرير الوطني والاستقلال، نفس الشيء بالنسبة للدساتير التي جاءت فيما بعد على غرار دستور 1976[1]، الذي نص في المادة 92 منه: يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة، يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي من أجل **حقها في تقرير المصير** والاستقلال[2]، كما نص دستور 1996 في المادة 27 منه: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، **والحق في تقرير المصير** وضد كل تمييز عنصري.[3]

5-ضبط الحدود مع دول الجوار:

وفقا لقاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار وإبرام اتفاقيات مع جيرانها لترسيم الحدود، وذلك من أجل ضمان علاقات حسنة مع دول الجوار، ولتفادي اللجوء إلى القوة[4] أخذت قضية الحدود بين الطرفين المغربي والجزائري بوادر التسوية النهائية في إطار المنظمة الإفريقية منذ 1969/01/15، في أعقاب لقاء جمع وزيري خارجية الدولتين في أفران المغربية اللذات أعربا عن رغبتهما في تدعيم روابط الصداقة وحسن الجوار.

ثم جرى لقاء تلمسان في 1969/05/24، بين الحسن الثاني وهواري بومدين، وفيه اعترفت المملكة رسميا بالصفحة الجزائرية للأراضي المتنازع عليها، فتم توقيع الاتفاق في 1972/06/19[5]، كما رسمت الجزائر حدودها مع تونس بعد اتفاقية سنة 1970، وموريتانيا سنة 1983 ومالي 1983 والنيجر سنة 1987، أما الحدود الليبية فكانت مضبوطة بموجب

---

[1] – كريم رقولي، المرجع السابق، ص 490.

[2] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الجريدة الرسمية، ع 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.

[3] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، ع 76، المؤرخة في 08 ديسمبر 1996.

[4] – نادية آيت عبد المالك، المرجع السابق، ص 44.

[5] – جمال بلفردي، فاتح زياني، «إفريقيا في ميزان الدبلوماسية الجزائرية 1962-1973»، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 28، 2021، ص 1107.

الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956، وبترسيم وتعيين الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على النزاع حولها.[1]

[1] – أحلام بارش، كريم رقولي، «دور السياسية الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي»، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 03، ص 508.

خلاصة:

من خلال التطرق لموضوع الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الدولي والإقليمي، تبين لنا أن النشاط الدبلوماسي الجزائري كان فعالا، نتيجة ما كسبه من خبرة طويلة للممارسة الدبلوماسية الجزائرية، وذلك قبل الثورة التحريرية، بداية من مؤتمر باندونغ ومختلف المؤتمرات الدولية، والتي شاركت فيها الجزائر بوفد رسمي للحكومة الجزائرية المؤقتة: كمؤتمر القاهرة، وأكرا، ومونروفيا، وتونس، وأديس بابا، حيث لعبت فيها الجزائر دورا رياديا لجعل القضية الجزائرية قضية إفريقيا، واحتلت الصدارة على الساحة الإفريقية، رغم ما كانت تعانيه من تضييق وعزلة شديدين من قبل الاستدمار الفرنسي.

كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة والخلافات الدولية والإقليمية بعد الاستقلال ومنها: النزاع المالي البوركينابي، والسينغالي والموريتاني، والتشاد، وتونس وليبيا، والعراق وإيران، وليبيا ومصر، وأزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، والنزاع النيجيري، والإثيوبي الإيرتري، وصولا إلى النزاع الليبي والنزاع المالي.

كما تعتبر محددات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، هي ذاتها محددات دبلوماسيتها، ومنها: المحددات الجغرافية، والتي تتضمن الموقع، والمساحة، والتضاريس، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياتها الخارجية، والمحدد العسكري يحد من سلوك الجزائر الخارجي، لعدم تمكنها من إنتاج أسلحة تزود بها قواتها الحربية، دون اللجوء إلى الاستيراد، والمحددات الاقتصادية، فبدون موارد اقتصادية يكون من الصعب على الدولة القيام بأي دور محوري في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى العقيدة الأمنية، باعتبارها دليلا يقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ويوجهونها، وكذا الثواب الدستورية في تعاملها مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

كما تستند الدبلوماسية الجزائرية على عدة مبادئ، قائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعاون بين الدول المجاورة، وبمبدأ حل النزاعات بين

الدول بالطرق السلمية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وضبط الحدود مع دول الجوار، كل ذلك من أجل لعب دور محوري للدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا.

الفصل الثاني

النزاع الليبي والمالي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية وتداعياته على الأمن الجزائري

المبحث الأول: النزاع الليبي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للنزاع الليبي

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للنزاع في ليبيا

المبحث الثاني: النزاع المالي بين الخلفيات التاريخية والأطماع الخارجية

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنزاع في مالي

المطلب الثاني: أسباب النزاع في مالي

المبحث الثالث: تداعيات النزاع الليبي والمالي على الأمن الجزائري

المطلب الأول: تداعيات النزاع الليبي على الأمن الجزائري

المطلب الثاني: تداعيات النزاع المالي على الأمن الجزائري

يشكل النزاع في ليبيا ومالي تهديدا مباشرا للأمن الجزائري، بحكم الجوار الجغرافي، مما دفع بالسياسة الخارجية الجزائرية إلى تكثيف نشاطها من أجل احتواء الانعكاسات السلبية للنزاع على الجزائر، فما أسباب هذا الصراع المسلح؟ وما تداعياته على الأمن الجزائري؟

المبحث الأول: النزاع الليبي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية

انطلق الحراك الشعبي بتاريخ 17 فيفري 2011 متأثرا برياح التغيير في كل من تونس ومصر، حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي الليبي*، وتحولت هذه الاحتجاجات السلمية إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار من القبائل**، كقبيلة ترهونة، والزوية، والطوارق، وغيرها حسب ماهو موجود بخريطة توزيع القبائل داخل ليبيا.

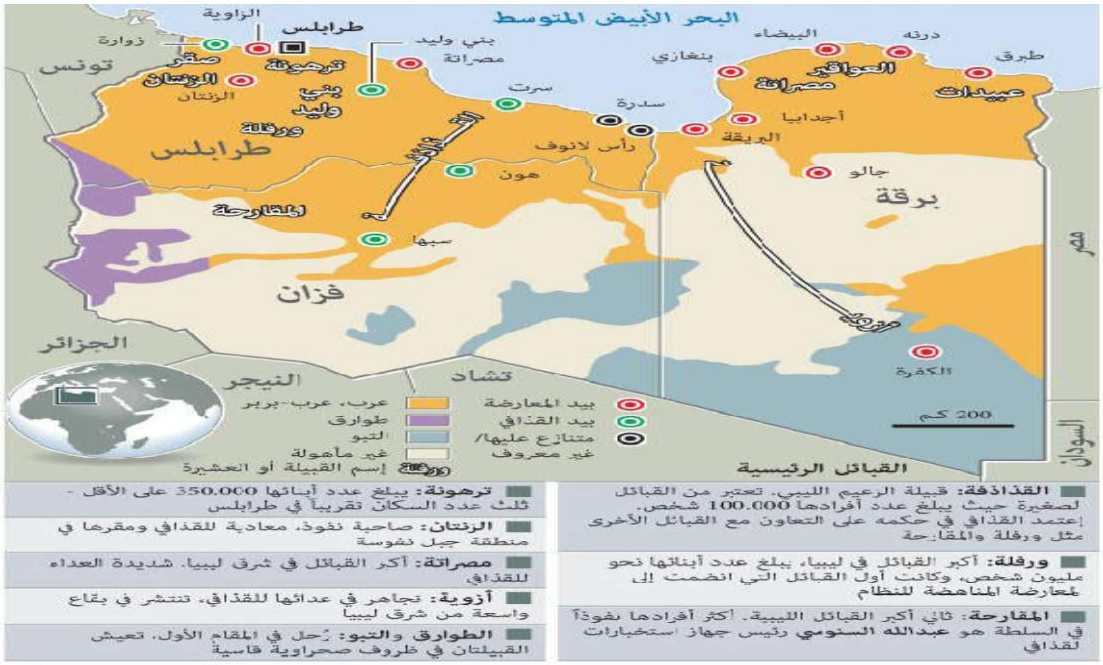

المصدر: Google image

* – انطلق النداء لتظاهرات يوم غضب في ليبيا عن طريق شبكة الإنترنيت، إذ تم توجيه الدعوة الرئيسية من خلال موقع "الفيس بوك" حيث أنشأ نشطاء ليبيون من معارضة المهجر صفحة بعنوان انتفاضة 17 فبراير 2011 لتجعله يوم للغضب في ليبيا وعبر البيان المنشور بالصفحة عن ضرورة الخروج للشارع للتعبير عن الفساد والقهر الذي تعيشه ليبيا. عن زياد عقل، «عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011، ص 62.

** – ومن ضمن القبائل التي انضمت إلى الاحتجاجات قبيلة ورفلة في 20 فيفري 2011 وهي أكبر قبائل ليبيا، وقبيلة ترهونة، وقبيلة الزوية في جنوب ليبيا وقبائل الطوارق في الجنوب والزنتان وبني وليد، والعبيدات وأخيرا قبيلة المقارحة وأولاد سليمان، نقلا عن دينا شحاتة، ومريم وحيد، «محركات التغيير في العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011، ص 15.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للنزاع الليبي ويتضمن ما يلي:

1-الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

تكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن ليبيا أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية سنة 2000، تقدمت إلى المركز رقم 61 في تقرير سنة 2001، ثم المركز 55 في تقرير عام 2009، فالمركز 52 في تقرير عام 2010.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي، مقارنة بشعوب عربية أخرى، فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته، وعلى شراء الأسلحة وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب.[1]

بالإضافة إلى الصراعات والجهوية عبر التاريخ حول النفوذ والمكانة وعدم رضا الشعب عن سياسة القذافي الذي صرف أموال عائدات البترول في دعم الحركات المسلحة في التشاد والنيجر ومالي، بدل تحقيق التنمية الاقتصادية... وتوقف النشاط الاقتصادي ما كلف البلاد نحو 07.07 مليار دولا من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

-أزمة الفساد المستشري:

حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009، فإن أكثر من 70% من دول منطقة الساحل الإفريقي لم تتجاوز 3 من 10 على سلم الفساد، ما يبرر حجم الفساد المستشري في المنطقة.[3]

---

[1] – محمد المهدي عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، مركز الشهيد أحمد أحواس للدراسات 2021/07/09، www.hajmarkiz.org، 2023/03/26.

[2] – أحمد لفقيه، أمال بريزيني، «المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي: دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية أنموذجا»، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 12، العدد 1، ص 386.

[3] – نسيم بهلولي، مراد شحماط، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل، (ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص 71.

الدول	ترتيب	مؤشر 2009 ipc	مجال الثقة
ليبيا	131	2.6	3.0-2.2
مالي	101	3.1	3.3-2.8

المصدر بتصرف *Global Corruption, Report 2009, Corruption and the private, sector, cambridge university press, pp 397-402*

2-الأسباب التاريخية والسياسية:

تاريخيا: كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي.[1]

وعلى الصعيد السياسي: عبر عقود حكم القذافي، تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية: أولها الثورية القومية، وثانيها، المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة: شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل (الإمبريالية الدولية).[2]

تعرضت ليبيا لفشل دولاتي، بعد ثورة فيفري 2011، يعود أسبابه بالدرجة الأولى إلى نظام القذافي الذي أقام دولة طيلة 42 سنة دون مؤسسات نظامية فعلية تقود السلطة، حيث كانت السلطات الثلاث تجتمع في يد معمر القذافي وعائلته، في ظل الغياب التام للمجتمع المدني والأحزاب السياسية، حيث كان النظام الليبي نظام قبلي عشائري.[3]

[1] – محمد المهدي عاشور، المرجع السابق، ص 01.

[2] – المرجع نفسه

[3] – محمد أمين ديداوي، «رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية»، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 1، ص 45.

كما أن النخبة السياسية والمتمثلة في المجلس الانتقالي، التي أخذ زمام تسيير شؤون الدولة بعد سقوط النظام، فاقد للوعي السياسي الكافي التي يمنحها القدرة الكافية في تسيير شؤون الدولة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، كان قد صرح في 11 أفريل 2016، مؤكدا على أنه بات من الصعب استعادة ليبيا ما قبل 2011، كما اعترف بأن التدخل في شؤونها ربما كان أسوأ "غلطة" خلال فترته الرئاسية[2] [من 20 جانفي 2009 وحتى 20 جانفي 2017].

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للنزاع في ليبيا

هناك عدة أسباب ودوافع خارجية نذكر منها ما يلي:

1- موجة الاحتجاجات الإقليمية والحراك التي شدتها المنطقة العربية في كل من تونس ومصر، مما أعطى دفعا قويا لمسار الأحداث في ليبيا، وتشجيع الشعب الليبي على الاحتجاج والتمرد ضد معمر القذافي والإطاحة بنظامه.[3]

2- بروز دور أطراف خارجية لإعادة ترتيب المنطقة، بما يخدم مصالحها كالطرف الفرنسي، حيث تدخلت منظمة حلف الشمال الأطلسي في 19 مارس 2011 بمبادرة فرنسية بالأساس، وذلك بعملية "فجر الأوديسيا" بزعم تطبيق أحكام القرار رقم 1970 الصادر في 2011/02/26، والذي أحال فيه مجلس الأمن الوضع القائم في ليبيا على المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك القرار 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011، والذي فرض منطقة حضر جوي فوق ليبيا، إلا أن

[1] – محمد أمين ديداوي، «رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية»المرجع السابق ص 45.

[2] – الأزمة الليبية (2011–الآن) ويكيبيديا www.ar.m.wikibidia.org .

[3] – زهرة مناصري، «سياسة الجزائر الخارجية والأزمات الإقليمية دراسة حالة: تصفية الاستعمار في الصحراء العربية والأزمة الليبية»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، 2022، ص 118.

مهمة الناتو تجاوزت ذلك التفويض من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للقذافي.[1]

لقد كان لمشاركة حلف الناتو دور كبير في إثارة الفوضى وأعمال العنف والإرهاب، وإطلاقه العنان للمجموعات المتشددة التي كانت صامتة بسبب رقابة نظام القذافي عليها، لتظهر على الساحة الليبية أمام صوت دولي أطلق عنان الراديكالية المتحصنة خلف التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي وتركت البلاد تعيش حالة من الفوضى والإرهاب.[2]

صرح رئيس الوزراء الإيطالي الذي شاركت بلاده في التدخل العسكري في ليبيا قائلا: «إن ما حدث في ليبيا لم يكن ربيعا عربيا أو ثورة شعبية بل تدخلا أرادته فرنسا».

إن التدخل الغربي في ليبيا، لم يكن من أجل حقوق الإنسان والحريات، وإنهاء الظلم على الشعب الليبي، وإنما من أجل مصالح فرنسية بريطانية على النفط الليبي.[3]

في 19 جويلية 2019 أقرت فرنسا بمصر ثلاثة من قواتها الخاصة، بعد إسقاط مروحيتين غرب مدينة بنغازي، وهي المرة الأولى التي تقر فيها باريس بوجود قوات فرنسية تشارك في عمليات مع اللواء المتقاعد "خليفة حفتر".[4]

كما تقف روسيا في المحور الذي يدعم قوات شرق ليبيا، بقيادة الجنرال "حفتر"، وكان تقرير أممي قدم إلى مجلس الأمن الدولي في 24 أفريل 2019، قد أشار إلى وجود مرتزقة روس يقاتلون من مجموعة "فاغنر" إلى جانب القوات التي يقودها حفتر...، وأشارت وزارة

---

[1] – عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «مساعي التسوية السلمية للنزع الليبي–رؤية تقييمية للدور الجزائري»، مجلة صوت القانون، العدد خاص، 2022، ص 151.

[2] – محمد إمحمد محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، (درجة ماجستير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص 98.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – الجزيرة، الحرب في ليبيا: اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرضها المصالح ويحكمها التاريخ، 2020/07/23، www.aljazeera.net/politics/2020/07/23/ (2023/05/15).

الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، أنها وثقت إرسال روسيا 14 طائرة من طراز ميغ-29 إلى ليبيا خلال مجموعة "فاغنر".[1]

المبحث الثاني: النزاع المالي بين الخلفيات التاريخية والأطماع الخارجية

إن النزاع في مالي ليس وليد سنة 2012، وإنما يرجع إلى الاستقلال، ولفهم ما حدث في مالي ينبغي تتبع الجذور التاريخية للنزاع، ثم فهم الأسباب الداخلية والخارجية للنزاع في مالي، وأهم تداعيات النزاع المالي على الأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنزاع في مالي

إن الخلفية التاريخية للنزاع تبدأ من مرحلة ميلاد النزاع، ومرحلة التنظيم المسلح، وانفجار النزاع، ثم فهم الأسباب الداخلية، كالأسباب الطبيعية والجغرافية، والإثنية* والسياسية، والأمنية والاقتصادية، والاجتماعية، وكذا الأسباب الخارجية التي تتمثل في النفوذ الفرنسي وتداعياته.

1-الخلفية التاريخية للنزاع في مالي

تعتبر مالي من دول الساحل*، وهي من الناحية الجغرافية السياسية (الجيوبوليتيك)** تعد دولة تماس مع الجزائر بحدود شاسعة في جنوبها التي تمتد إلى 1400 كلم، يضاف إليها التداخل الاجتماعي من خلال العنصر البشري (الطوارق) المنتشر ما بين دول الجوار

---

[1] - عربي BBC NEWS، الحرب في ليبيا: ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟، 2020/07/21، www.bbc.com/arabic/middleeast-535888475، (2023/05/15).

* – الإثنية ETHNOLOGY: وهي علم تصنيف الأعراق والجنسيات، وهذا العلم يدرس المظاهر المادية والثقافية لشعب من الشعوب، أو مجتمع من المجتمعات، أو الأقوام البدائية في مختلف الأمكنة والأزمنة، والتي تبرز نتاج الجهد الإنساني للسيطرة على البيئة الطبيعية، نقلا عن: عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 98.

* – الساحل هو المنطقة شبه القاحلة في إفريقية، بين الصحراء في الشمال والسافانا في الجنوب، يمتد م السنغال غربا مرورا بموريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر، وشمال نيجيريا والسودان إلى إثيوبيا في الشرق، نقلا عن:

Angle Rabas, steven Bora, petre chalk, cragin, Theodore w. karasik, ungoverned territories : understanding and reducing terrorisim Risks, california, 2007, p 174.

** – هناك فروق بين الجغرافيا السياسية التي تهتم بالمتغيرات داخل محود حدود الدول والجيوبوليتيك أو الجيوسياسية Ceopolitics التي تركز على موقع الدولة وعلاقتها بمحيطها الدولي أي ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلا، والاحتياجات التي تتطلبها، نقلا عن: الموسوعة السياسية www.political-encyclopedian.org/dictionery .

في الجنوب[1]، وهذه الخريطة توضح الموقع الجغرافي لدول منطقة الساحل، ومختلف الهواجس الأمنية الجديدة التي تحيط بها.

الموقع الجغرافي لدول منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: قوي بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

لا يمكن التطرق إلى ما حدث مؤخرا في مالي 2012 دون فهم وتتبع جل الجذور التاريخية، والوقوف عن أهم المحطات والأحداث والوقائع، التي بدورها قسمت إلى ثلاثة مراحل بارزة، أولها ميلاد النزاع بعد الاستقلال ثم مرحلة التنظيم والعمل المسلح وأخيرا انفجار النزاع كما يلي:

تعد مسألة الطوارق موروثا استعماريا ملغما، يرجع تاريخه إلى استقلال كل من: ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينافاسو 1960، والجزائر 1962، عندها وجدت قبائل الطوارق نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار"، المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.[2]

[1] – مصطفى سائح، «التسوية الدبلوماسية لأزمة ملي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي»، ص 10.

[2] – نسيم بهلولي وآخرون، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل، (ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص 383.

بعد الاستقلال شن فيه الطوارق أول تمرد على حكومة موديبوكيتا في منطقة كيدال، وقد قاد التمرد زعماء القبائل والوجهاء التقليديون للمطالبة بالاستقلال الذاتي، متهمين فيه الحكومة المركزية بالتمييز في توزيع الإعانات على مناطق الشمال.[1]

كما شهدت سنوات 1972 حتى 1974 تغير كبير في المناخ تميز بشدة الجفاف شمالي مالي، ما دفع بالعديد من الطوارق للهجرة نحو كل من الجزائر وليبيا، وفي هذا الصدد قال إياد آغا غالي: "إن الذي لم يفقد عائلته أو قريب من أقربائه بسلاح الجيش المالي سنة 1963 فقده بالموت جوعا خلال سنوات 1972-1973 وحتى 1974.[2]

2-مرحلة التنظيم والعمل المسلح (1990-2010):

في بداية التسعينات عاد الطوارق للتمرد وانتصروا على الحكومة المركزية بعد حرب عصابات استهدفت ثكنات الجيش المالي، ما دفع بالحكومة وجيشها لشن عمليات إبادة ضد المدنيين الطوارق، واستمرت أوضاع اللااستقرار إلى أن وقع الطوارق والحكومة الديمقراطية بحضور دول الجوار والأمم المتحدة والدول الخمس الكبرى اتفاقية تمنراست* بالجزائر في جانفي 1991.[3]

كما يتضمن هذا الاتفاق بنود منها: ضرورة إدماج مقاتلي حركات الأزواد في الجيش المالي، والسماح بإعادة اللاجئين، والسماح لسكان شمال مالي بإنشاء إدارة فيدرالية تدير شؤونها بالتنسيق مع الإدارة المركزية المالية.[4]

اندلع تمرد ثان استمر 5 سنوات حتى 1995، بدأ التمرد بمهاجمة المسلحين الطوارق سجنا وثكنة عسكرية في منطقة ميناكا، ورد الجيش المالي بعمليات عسكرية خاصة حول مدينة غاو مما تسبب في موجة نزوح جديدة، ونقل حينها عن قائد عسكري مالي، أن حل

---

[1] – عمار بالة، المرجع السابق، ص 167.

[2] – نسيم بهلولي وآخرون، المرجع السابق، ص 383.

* – نصت اتفاقية تمنراست جانفي 1991 على: منح منطقة الشمال وضعية خاصة لا مركزية "تمكن سكانها من تسيير شؤونهم المحلية، وتكوين شرطة محلية، وترقية لغتهم وثقافاتهم المحلية، وتموين صندوق خاص بالمشاريع التنموية.

[3] – نسيم بهلولي وآخرون، المرجع السابق، ص 385.

[4] – إبراهيم مجاهدي، المرجع السابق، ص 249.

قضية الطوارق يكمن في إبادتهم، سعى الرئيس ألفا كوناري–الذي يحكم البلاد وقتذاك– إلى احتواء التمرد عبر منح منطقة كيدال (في الشمال) حكما ذاتيا.[1]

وفي عام 2005 عاد الطوارق لحمل السلاح مطالبين بتطبيق اتفاقية السلام، عادت أجواء الحرب إلى شمال مالي، واستمرت الاضطرابات حتى شن تحالف 23 ماي الديمقراطي للتغيير، هجوما على مركز عسكري للجيش المالي في كيدال ومناكا، كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية للطوارق في مالي وعودة الجيش النظامي للمنطقة، وكان ذلك في ماي 2006[2]، وفي جويلية من نفس العام أشرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنفسه على توقيع اتفاق سلام بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي في الجزائر، ونص الاتفاق على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال، إلا أن ذلك الاتفاق لم يمنع حدوث اضطرابات، حيث شنت مجموعة منشقة تابعة لإبراهيم باهنغا هجوما على موقع تينزاواتين في مارس 2007، وخطفت 23 عسكريا.[3]

3–مرحلة انفجار النزاع (2011–2016):

إن سقوط نظام القذافي عام 2011، أسفر عن عودة الآلاف من الطوارق المقاتلين في جيش القذافي شمال مالي، مدججين بأسلحتهم الثقيلة، ليمهد ذلك لنشوب نزاع قوي وحدوث أزمة أمنية في البلاد، كانت لها انعكاسات سلبية على أمن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر.[4]

حيث شهد يوم 17 جانفي 2012 هجوما على مدن "أغيلهوك وميناكا وقاعدة تساليت" الجوية شمالي شرق مالي، قرب الحدود مع الجزائر، كان قد شن من قبل مسلحو "الحركة الوطنية أزواد" واستغرق ذلك أسابيع، مما أجبر عشرات آلاف المدنيين للنزوح

[1] – موقع الجزيرة نت، طوارق مالي "تمرد طويل أثمر "أزواد"، المرجع السابق.

[2] – نسيم بهلولي وآخرون، المرجع السابق، ص 386.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – عمار بالة، المرجع السابق، ص 171.

خاصة إلى الجزائر[1]، تطورت الأحداث وآلت إلى انقلاب عسكري على الحكومة المركزية بالعاصمة باماكو بقيادة النقيب أمادوسا نوغو برفقة ضباط آخرين متوسطي الرتب، الخميس 22 مارس 2012، للإطاحة بنظام الرئيس أمادو توماني توري".[2]

ومن الأطراف الداخلية للنزاع سنة 2012 نجد:

- الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA): تأسست رسميا في أكتوبر 2011...
والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: انضوت تحت لواء تنظيم القاعدة ذي التوجه العالمي سنة 2007.
- حركة أنصار الدين: (حرك شعبية جهادية سلفية أسسها زعيمها التقليدي "إياد آغا غالي".
- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا يقودها "سلطان ولد بادي"، و"حماد ولد محمد الخير" وهو ناشط موريتاني سابق في تنظيم القاعدة، أعلنت عن نفسها في أكتوبر 2011 بعد الانفصال عن تنظيم القاعدة.[3]

المطلب الثاني: أسباب النزاع في مالي، ومنها:

1-الأسباب الداخلية للنزاع في مالي:

تنوعت الأسباب الداخلية لما حدث في مالي أبرزها ما يلي:

أ-الأسباب الطبيعية والجغرافية:

لقد لعبت العوامل الطبيعية دورا لا يستهان به في تدهور الوضع الاقتصادي لقبائل الطوارق [شمال صحراوي قاحل]، مما ساهم في تصعيد حدة الخلاف بين هذه الأخيرة والحكومة المالية، إذ شهدت مالي حالة من الجفاف امتدت منذ 1975 إلى غاية 1983[4]،

---

[1] – نسيم بهلولي وآخرون، المرجع السابق، ص 386.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – محمد طبال، «النزاع في مالي: من النزاع بين المكونات الأمنية والحكومة المركزية إلى الانقلاب الأمني»، مجلة السياسة العالمية، العدد 2، 2022، ص ص 447-448.

[4] – عادل بن عمر، دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات في إفريقيا: دراسة حالة مالي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، 2019، ص 135.

إذ أن التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينيات والتي مست بجدية مسار حياة الطوارق، حيث فقد الآلاف من مواشيهم وأصبحوا بدون مورد مالي، وهو ما دفع بالآلاف منهم إلى اللجوء نحو الجنوب الجزائري خاصة تمنراست وإيليزي.[1]

ب-الأسباب الإثنية:

تعتبر مالي شديدة التنوع الإثني، إذ يبلغ عدد سكانها 14.514.176 مليون نسمة، حسب إحصائيات عام 2009، ووصل عددهم سنة 2012 حوالي 14.533.511 مليون نسمة[2]، كما تزايد عدد السكان ليصل إلى 21.904.983 مليون سنة، وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي 2021.[3]

يعاني الطوارق ليس في مالي فقط، ولكن في منطقة الساحل ككل من القطيعة العرقية التي سببتها الحدود، بحيث تشتتوا وتمركزوا عبر خمسة دول هي الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، مثل ما توضحه هذه الخريطة بالإضافة إلى بوركينافاسو.[4]

مناطق تمركز الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي

[1] – نبيل بوبيبة، «التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية بين الأمننة والأفغنة»، المرجع السابق، ص 151.

[2] – عبير شليغم، المرجع السابق، ص 390.

[3] – البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي Mali، 2023، www.dataalbanaldawli.org (2013/04/08).

[4] – تسعديت مسيح الدين، خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة حالة مالي، 2016/06/01، www.asjp.cerist.dz، (2023/04/08).

المصدر: بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

تضم مالي العديد من الإثنيات على غرار كل الدول الإفريقية شديدة التنوع من الناحية الإثنية، وكان سبب هذا التنوع نتيجة للحدود التي وضعتها المستعمرة الفرنسية.[1]

منهم 94% يعتنقون الدين الإسلامي وأكثر من 2% يعتنقون الديانة المسيحية 3/2 كاثوليك، 3/1 بروتستانت، حيث يتمركزون تقريبا في العاصمة باماكو، أما البقية المقدرة بحوالي 4% يعتنقون ديانات محلية، كما أن التعايش بين مختلف الإثنيات والقبائل لم يكن متاحا نظرا لفشل الدولة في التعامل مع التعدد الإثني والديني.[2]

إن ميزة المجتمعات الإفريقية هي تعدد الإثنيات، وتعد مالي إحدى هذه الدول، وهنا يمكن التمييز بين 23 إثنية، تنقسم إلى 5 قبائل رئيسية وهي:

- قبيلة المانديغا (Mandingue) وتضم "البامبارا bambara السومنكي sominké، الملانكي Malinké، والبوز Bozo.
- قبيلة البلسار: وتضم البار Peul، تكولر Tpucouleur.[3]
- قبيلة الفولتايك: Voltaique، وتضم: بوبو Bobo، سينوفو Sénoufo، والمينيانكا Miniankea.
- قبيلة الصحراء: Saharien، وتضم: المرور Maure، الطوارق Touareg والعرب.
- قبيلة السونغاي: Songhai.[4]

---

[1] – عبير شليغم، المرجع السابق، ص 390.

[2] – عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، «تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقية»، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 3، 2021، ص 600.

[3] – سفيان منصوري، آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017، ص 83.

[4] – عبد الوهاب غربي، المرجع السابق، ص 600.

تشكل قبيلة الماندي نسبة 80% من السكان متمركزون في الجنوب، أين تقع العاصمة باماكو، أما في الشمال هناك أربع مجموعات إثنية تتمثل في العرب والطوارق (البدو)، أما "الولاني" و"السنغاي" (المزارعين) فهم يمثلون نسبة 7.2%، أما الطوارق فيمثلون نسبة 1.7% ويمثل العرب نسبة 1.2% متواجدون في كل من تومبوكتو، قاو، كيدال، والتي تمثل المنطقة الغنية بالموارد المعدنية وفي نفس الوقت المنطقة الأكثر تخلفا من ناحية التنمية أطلق عليها اسم الأزواد.[1]والخريطة ادناه توضح ماتناولناه .

التمركز المجالي للمجموعات الإثنية في مالي

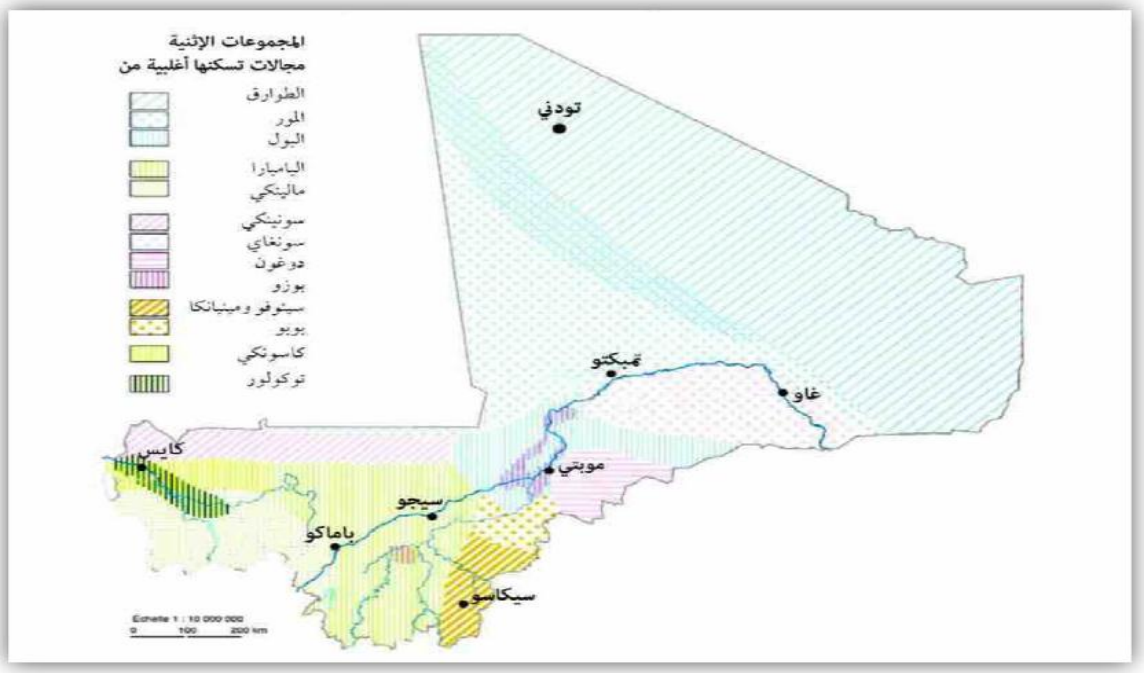

المصدر: كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2004، ص 253.

قتل 37 مدنيا من إثنية الفولاني في وسط مالي، يوم الثلاثاء 2019/01/01 في هجوم شنه على قريتهم صيادون تقليديون، بحسب ما أعلنت السلطات...، هذا الهجوم استهدف قرية "كولوغون" الفولانية في إقليمي موبتي (وسط)[2]، ومنذ جماعة جهادية في وسط

[1] عبد الوهاب غربي، المرجع السابق.

[2] – 24 France، 37 قتيلا من إثنية الفولاني في هجوم على قريتهم بوسط مالي (رسمي)، 2019/01/01، www.france24.com/ar/2019/01/01-37 ، (2023/05/15).

مالي قبل أربع سنوات يقودها الداعية المنحدر من إثنية الفولاني "أمادو كوفا"، تشهد المنطقة أعمال عنف مستمرة بين أفراد هذه الإثنية، التي يمتهن غالبية أبنائها رعي المواشي، وأفراد من إثنتي بامبارا ودوغون.. وكوفا متهم بتدبير هجمات دامية وإذكاء الصراع الطائفي في مالي.[1]

ج-الأسباب السياسية والأمنية:

فطبيعة النظام السياسي الذي تشكل بعد استقلال دولة مالي، فشل في تحقيق الاندماج السياسي للطوارق، وتميز هذا النظام بالديكتاتورية القائمة على شخصية السلطة وإقصاء الطوارق من الحقل السياسي، مما كرس الخوف كركيزة للنظام، والعنف كوسيلة لترجمة الأهداف، والفساد السياسي والإداري كظاهرة مألوفة في إدارة شؤون الدولة.[2]

يمكن معالجة ذلك من خلال طول فترة الديكتاتورية ونظام الحزب الواحد من 1960-1991، والانقلابات العسكرية المتكررة، بداية بما حدث ضد نظام مبيدو كايتا سنة 1968، ثم ضد نظام موسى تراوري سنة 1991، وضد الرئيس أمادو توماني توري في مارس 2012.[3]

تعمد رؤساء مالي المتعاقبين على تهميش الطوارق وعدم دمجهم في العملية السياسية، وإبعادهم عن المشاركة في القرار السياسي، وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والجنوبية، إضافة لكون مالي تعاني من مقاليد الحكم منذ الاستقلال، هي إثنية البومبارا المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد عام 1960.[4]

تتمثل أهم البنية الأمنية لدولة مالي والتي ساعدت على بروز استمرار أزمة الطوارق في:

---

[1] – France 24، 37 قتيلا من إثنية الفولاني في هجوم على قريتهم بوسط مالي (رسمي)المرجع السابق.

[2] – نبيل بوبيبة، «التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية بين الأمننة والأفغنة»، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد 1، 2018، ص 152.

[3] – تسعديت مسيح الدين، المرجع السابق، ص 108.

[4] – عبير شليغم، المرجع السابق، ص 396.

- غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل الميليشيات منتشرة بشكل واسع والتي تنظم على أساس عشائري وفكري تعصبي.
- ظاهرة عسكرة الأنظمة كانعكاس لتدخل الميليشيات في القضايا السياسية والاقتصادية...، وسيطرة المؤسسة العسكرية على الشؤون السياسية والمدنية.[1]

من بين الأسباب التي ساهمت في النزاع هي: وجود مواجهات مسلحة كالتي وقعت يوم السبت 27 أوت 2022 بالعاصمة طرابلس، إلى النزاع بين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، والحكومة الليبية المكلفة من مجلس النواب برئاسة فتحي باشاغا، يعد كل طرف حكومي مكونات سياسية وعسكرية[2]، فالأول "عبد الحميد الدبيبة" حظي بتأييد القوة الرافضة لاستمرار "خليفة حفتر" في المشهد، خاصة بعد هجومه على العاصمة في أفريل 2019، فيما يناصر الثاني جبهة "طبرق–الرجمة"، ممثلة في مجلس النواب والقيادة العامة التابعة له، والتي يترأسها "خليفة حفتر"[3]، أما الاشتباكات التي وقعت يوم السبت 27 أوت 2022 أسفرت عن مقتل 13 شخصا، وإصابة 96.[4]

قال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مالي "القاسم وان"، في إحاطة قدمها لمجلس الأمن يوم الجمعة 27 جانفي 2023، إن عدد النازحين داخليا في مالي لا يزال مرتفعا، بسبب استمرار التحديات الأمنية في البلاد، مشيرا إلى أن عددهم بلغ ما يزيد قليلا عن 410 ألف شخص في ديسمبر 2022.[5]

---

[1] – نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 152.

[2] – مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا أسباب ومآلات النزاع الحكومي الراهن، 2022/09/02، www.stidies.aljazeera.net/ar/raticle/5453، (2023/05/14).

[3] – المرجع نفسه.

[4] – أكاديمية dw، مقتل وجرح العشرات في أحدث اشتباكات في العاصمة الليبية، 2022/08/27، www.dw.com/ar/a62952079، (2023/05/14).

[5] – أخبار الأمم المتحدة، مالي تدهور الأوضاع الأمنية يتسبب في نزوح آلاف المدنيين، 2023/01/27، www.news.un.irg/ar/story/2023/01/1117807، (2023/05/15).

د-الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

تعد مالي دولة فقيرة، فهي من بين العشر دول الأكثر فقرا في العالم، ومن الدول الثمانية الأخيرة حسب مؤشرات التنمية البشرية بنسبة 60% من السكان، يعيشون تحت عتبة الفقر[1]، أي تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم، إضافة لتفاقم الديون، وتدني متوسط دخل الأفراد، حيث بلغ معدل الدخل الفردي في مالي 1200 دولار سنويا[2]، وتعاني مدن كيدال، وقاو، وتمبوكتو في شمال مالي بشكل أخص من الفقر المدقع، ويزداد الأمر سوءا أثناء فترات الجفاف، وغياب المشاريع التنموية لامتصاص البطالة والتخفيف من حدة الفقر.[3]

كما يعاني ما بين 70% إلى 90% من السكان الذين يعيشون في المناطق الشمالية من انعدام الأمن الغذائي بدرجة تتفاوت بين معتدل وشديد[4]، تعاني دولة مالي العديد من المشكلات الاجتماعية، فمعظم السكان فيها أميون، ونحو 69% نسبة من هم فوق سن الخامسة عشر ولا يستطيعون القراءة والكتابة، في حين أن 27% فقط من الأطفال يلتحقون بالمدارس، بالإضافة لعدم وجود مدارس أصلا في المناطق الريفية.[5]

صرح وزير خارجية مالي بخصوص هذه المسألة كما يلي: «لدينا تحديات داخلية في الساحل، تتمثل في ضرورة الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن مشكلاتنا الكبرى تتلخص في الفقر والإجرام والمخدرات».[6]

ومن جهة أخرى، فإن تنامي الأعمال الإرهابية والاختطافات المتكررة للأجانب يساهم في إضعاف السياحة، والتي تعد مصدرا أساسيا للدخل المعيشي للسكان، ما أدى إلى انتشار

---

[1] – نبيل بوبيبة، «التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية بين الأمننة والأفغنة»، المرجع السابق، ص 151.

[2] – عبير شليغم، المرجع السابق، ص 397.

[3] – تسعديت مسيح الدين، المرجع السابق، ص 107.

[4] – مريم مهدي، المرجع السابق، ص 126.

[5] – عبير شليغم، المرجع السابق، ص 401.

[6] – مريم مهدي، المرجع السابق، ص 76.

البطالة والفقر والعديد من المشاكل الاجتماعية، فمنذ سنة 2009 أضاعت مالي أكثر من 76 مليون أورو، و8000 منصب عمل في قطاع السياحة.[1]

كما حصل انقلاب عسكري في البلاد في 18 أوت 2020، حين اعتقل الجيش رئيس الدولة "إبراهيم أبو بكر كيتا" ورئيس وزرائها إثر اضطرابات شعبية عمت البلاد، نتيجة استمرار الحالة الاقتصادية والأمنية.[2]

قال السيد الأمين العام للأمم المتحدة في مالي القاسم وان يوم الجمعة، 2023/01/27، أن 8.8 مليون شخص من السكان الماليين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية بزيادة قدرها 17% مقارنة بعام 2022، ولا يزال نحو مليوني طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد.[3]

تواجه مالي باعتبارها دولة نامية العديد من المشكلات الاجتماعية، إذ نجد أن معظم السكان فيها أميون، ونحو 69% من الراشدين لا يعرفون القراءة والكتابة، في حين أن 27% من الأطفال يلتحقون بالمدارس...، ومن المشكلات أيضا تدني المستوى الصحي في البلاد، حيث يقل متوسط العمر المتوقع فيها عن 50سنة، ويموت فيها نحو نصف الأطفال حديثي الولادة، كما تنتشر فيها الملاريا التي تتسبب في أكبر نسبة للوفيات بين الأطفال.[4]

2-الأسباب الخارجية للنزاع في مالي:

الدور الخارجي يسعى دوما لتغذية الصراعات الداخلية، هدفا منه لتحقيق مصالحه الذاتية وعلى السيطرة على الموارد الهامة التي تزخر بها الدولة المعنية بالأزمة، وفيما يخص النزاع في مالي فقد تجسد هذا الدور من خلال فرنسا ونفوذها في مالي، الذي أفرز عدة تداعيات.

ا-النفوذ الفرنسي في مالي:

[1] – مريم مهدي، المرجع السابق، ص 124.

[2] – ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مالي، 2023/03/17 مالي www.wikipidia.org/wiki، (2023/05/15).

[3] – أخبار الأمم المتحدة، مالي تدهور الأوضاع الأمنية يتسبب في نزاع آلاف المدنيين، 2023/01/27 www.news.un.org/ar/story/2023/01/1117807، (2023//05/15).

[4] – المرجع نفسه.

سعى المستعمر الفرنسي لتحقيق مآربه بانتهاج العديد من السياسات، أبرزها رسمه لحدود القارة الإفريقية العشوائية والمصطنعة، وتفضيله لجماعات إثنية معينة على غيرها، وإعطائها نصيبا أكبر من خلال سياسة فرق تسد، كل هذه السياسيات كانت سببا لمختلف النزاعات والصراعات في إفريقيا من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية.

-الحدود المصطنعة:

رسم الاستعمار الفرنسي حدودا هندسية لدول المنطقة بغض النظر عن التركيبة البشرية والانتماءات والولاءات، وحتى الامتدادات الجغرافية والقبلية ولا طبيعة التنظيم الاجتماعي في المنطقة، حيث توزع الطوارق على خمس دول ذات سيادة، الأمر الذي ساعد من وتيرة انتشار آثار الأزمة بين هذه الدول.[1]

كانت فرنسا أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية، منذ اندلاعها عام 2012، وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتتناقش دوليا، استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كالقرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا، وشمل عدة فقرات عن الوضع في مالي (5 جويلية 2012)، والقرار 2071 (12 أكتوبر 2012)، والقرار رقم 2085 بشأن مالي (20 ديسمبر 2012).[2]

-تفضيل جماعات على أخرى "سياسة فرق تسد":

كما سعت فرنسا لتفضيل ودعم بعض المجموعات القبلية مثل (الهوسا) وجعلهم في الحكم وتهميش الغالبية من القبائل بما فيهم الطوارق، وتقسيمهم على عدة بلدان كنوع من زرع بذور الفتنة في القارة الإفريقية عامة، إذ عملت على تقسيم الحدود طولياوليس عرضيا[3].

---

[1] – نبيل بوبيبة، «التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية بين الأمننة والأفغنة»، المرجع السابق، ص 150.

[2] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، أزمة مالي والتدخل الخارجي، 2013/02/10، [www.dohainstitute.org] 2013/04/10، ص 05.

[3] – عبير شليغم، المرجع السابق، ص ص 402-403.

ب-دواعي التدخل الفرنسي في مالي:

يخضع وضع القوات الفرنسية في مالي لاتفاق وضع القوات بين فرنسا ومالي، والذي تم توقيعه في باماكو في 07 مارس 2013، وفي كولوبا koulouba في 08 مارس 2013 حسب المرسوم رقم 2013-368 بتاريخ 29 أفريل 2013 بشأن نشر الاتفاق في شكل تبادل للرسائل بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المالية لتحديد وضع القوة "سيرفال" "Serval"*.[1]

من الأسباب الرئيسية التي جعلت فرنسا تقوم بالتدخل في مالي، هو السبب الاقتصادي بحكم أنها ذات مساحة شاسعة ضمن دول الساحل (تقع وسط هذه الدول) ولها ثروات طبيعية، فهي ثالث دولة منتجة للذهب في إفريقيا بعد غانا وجنوب إفريقيا بإنتاج يقدر بـ 49 طن مكعب حسب إحصائيات 2008، ثم اكتشف البترول واليورانيوم من طرف شركة إيطالية عام 2010، لذا تسعى فرنسا إلى التحكم في استغلال هذه الثروات[2]، وغلق الطريق أمام الدول المنافسة لها مثل الصين، وروسيا، والولايات المتحدة، وهذا ما صرح به وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" "Loranet fabius" في 14 جانفي 2013، «لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا وإفريقيا على المحك، لذاك كان علينا التحرك بسرعة»، كما تتوفر مالي على احتياط 2 مليون طن من الحديد والبوكسيت، والذي يقدر بـ 1.5 مليون طن.[3]

* – عملية سيرفال (Opération creval)، هي عملية فرنسية في مالي، كانت تهدف على منع زحف الإسلاميين، وفي النهاية هزيمة الميليشيات الإسلامية المتمردة في شمال مالي والي بدأت بالاندفاع نحو وسط البلاد عن: ويكيبيديا، حرب مالي، أفريل 2019، [www.ar.m.wikibidia.org] (2013/04/13).

[1] – نبيل بوبيبة، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات، (مذكرة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 372.

[2] – زهير جبارة، عادل بن عمر، «التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات»، مجلة أبحاث قانونية، المجلد 1، العدد 1، جوان 2022، ص 676.

[3] – المرجع نفسه.

كما احتلت مالي المركز الرابع ضمن قائمة أكبر الدول المنتجة للذهب في افريقيا، اذ انتجت 63.4 طنا من الذهب خلال عام2021.[1]

وقد عبر الرئيس الفرنسي سابقا "فرانسوا ميتيران" عندما كان وزيرا لما وراء البحار عن اهتمام فرنسا بالقارة الإفريقية، وبأن فرنسا لن يكون لها مستقبل في القرن 21 دون إفريقيا.[2]

وفي 17 فيفري 2022، أعلنت فرنسا الشروع في سحب قواتها من مالي، نحو دول الجوار في منطقة الساحل، وأبرزها النيجر وبوكينافاسو.[3]

وفي صدد خروج آخر جندي فرنسي من الأراضي المالية في 15 أوت 2022، قامت وزارة الخارجية المالية بتوجيه رسالة إلى مجلس الأمن الدولي، اتهمت فيها فرنسا بأنها تدعم جماعات مسلحة في البلاد، من خلال تسليمها ذخائر وأسلحة وبعض المعلومات الاستخبارية، كانت قد جمعتها قبل مغادرة الأراضي المالية[4]؛ مؤكدة أن لديها أدلة تثبت تورط فرنسا في دعم الجماعات الإرهابية، ودعت مجلس الأمن إلى عقد اجتماع طارئ فيما يتعلق بالوضع الأمني في البلاد وإدانة الانتهاكات المتكررة للمجال الجوي المالي من قبل فرنسا.[5]

---

[1] – الطاقة، قائمة أكبر الدول المنتجة للذهب في إفريقيا، تضم دولة عربية واحدة، 2022/09/11 www.attaqa.net/2022/09/11، 2023/06/03.

[2] – محمد طبال، المرجع السابق، ص 450.

[3] – مركز الجزيرة للدراسات، الانسحاب الفرنسي من مالي: تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة؟، 2022/03/07 www.studies.alhazeera.net/ar/article/5313، (2023/05/15).

[4] – مركز شاف SHAF للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وإفريقيا)، مالي بين الحاضر والماضي...ومستجدات الأزمة، 2023/02/07 www.shafcentre.org، (2023/05/15).

[5] – المرجع نفسه.

المبحث الثالث: تداعيات النزاع الليبي والمالي على الأمن الجزائري

المطلب الأول: تداعيات النزاع الليبي على الأمن الجزائري

تفرض الأزمة الليبية رهانات وتحديات على كل الدول المجاورة لها، وخاصة الجزائر، وذلك لارتباطها الجيوسياسي لليبيا، بجوارها الجغرافي، ومن هذه التهديدات نجد التهريب والمتاجرة بالسلاح، والمد الإرهابي، وتنامي الجريمة المنظمة كما يلي:

1-تنامي ظاهرة التهريب والمتاجرة بالسلاح:

صادرت قوات الجيش الجزائري، حسب مجلة الجيش 2012، وفي الحدود مع ليبيا 123 قذيفة مضادة للدبابات، 193 قذيفة صاروخية، 283 حشوة قذيفة وعدد من الذخائر من عيارات مختلفة، إضافة إلى 82 رشاش من نوع كلاشينكوف، 57 بندقية، 3 قاذفات صواريخ.[1]

كما لوحظ تزايد معتبر لكميات الأسلحة والذخائر التي تهرب إلى الجزائر، حيث حجزت وحدات الجيش الجزائري مالا يقل عن 4 آلاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام كان يجري تهريبها من ليبيا، منها 1000 قطعة تقريبا تم حجزها في الستة أشهر الأولى من سنة 2016 لوحدها.[2]بالإضافة الى هذه الكميات من الأسلحة التي ضبطتها السلطات الجزائرية حسب ما هو موضح في هذا الجدول الموالي:

جدول يبين أهم الأسلحة المهربة من ليبيا تم ضبطها لدى السلطات الجزائرية بالجنوب الكبير سنة 2016

نوعية السلاح	الكمية
بنادق كلاشنيكوف الأوتوماتيكية	668
المدافع الرشاشة FMPK	48
قذائف الهاون	37
مسدسات أوتوماتيكية من أنواع مختلفة	35
قنابل	792
صواريخ مضادة للطائرات	06
RPG-7 rocket propelled grenade	18

Source: Francesco strazzari ,francesca zampagni," illicit firearms circulation and The politics of upheaval In north africa "

[1] – فاطمة زمام، «فرضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2018، ص 84.

[2] – عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري –مالي أنموذجا–، (مذكرة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018، ص 200.

فالجناح الشرقي للحدود الجزائرية منكشف بسبب تداعيات الحرب فيها، وجدت الجزائر نفسها أمام تهديد خطير في حدودها مع ليبيا، التي تمتد على طول 982 كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا، في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود، عوض المساهمة في تأمينها.[1]

2-تصاعد المد الإرهابي:

لقد أتاح الانتشار الفوضوي وغير المتحكم فيه للأسلحة، مجالا واسعا للنشاط الإرهابي، وهو ما يمكن فهمه من تصريحات ذات صلة بالموضوع منها:

- تصريح الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل لجريدة القدس العربي اللندنية، بقوله: «نحن قلقون جدا من حضور "القاعدة" بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة، ما ينعكس سلبا على أمن المنطقة».[2]

وعن الوضع الذي أفرزه التدخل العسكري الأول لحلف الناتو، يقول الكاتب الصحفي الليبي عبد الباسط بن هامل "الجماعات الإرهابية أصبحت تستمد قوتها من تردي الأوضاع في ليبيا، بحصولها على الدعم المالي والتدريب وغيرها من وسائل الدعم، كما هو الحال بمدينة "سرت" التي أصبح ميناؤها ومطارها تحت قبضة تنظيم داعش، متسائلا خلال حديثه لـ CNN بالعربية عن مصير المنطقة ودول الجوار".[3]

---

[1] – راوية تبينة، «تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري»، مجلة المفكر، العدد 2، 2019، ص 216.

[2] – رواية تبينة، المرجع السابق، ص 217.

[3] – حمزة عتبي، كيف تنظر الجزائر إلى التدخل العسكري المحتمل في ليبيا ضد "داعش؟، 2016/08/17، [www.arabia.cnn.com/word2016]، (2023/04/01).

ولعل الخريطة التالية توضح الانتشار الفعلي لتنظيم الدولة، الذي سيطر على جل سواحل ليبيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، مما يجعله لا يهدد دول الجوار فقط، بل حتى الدول المجاورة للمتوسط.[1]

ولقد احتلت ليبيا المركز السادس عربيا، والسادس عشر في قائمة الدول ذات النشاط الإرهابي لعام 2020.[2]

كما أدانت الجزائر بشدة الاعتداء الإرهابي الذي استهدف يوم 07 جوان 2021، موقعا للشرطة الليبية بمدخل مدينة سبها، والذي أدى إلى استشهاد ضابطين وإصابة 5 من عناصر الشرطة.[3]

[1] – جمال تراكة، «التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري»، مجلة متون، المجلد 08، العدد 4، 2017، ص 15.

[2] – التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب، دراسة حالة الدولة الليبية، 2021/10/21 www.jocu.journal.ekb.eg (2023/05/10).

[3] – وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر تدين بشدة الاعتداء الإرهابي الذي استهدف موقعا للشرطة بمدينة سبها الليبية، 2021/06/07 www.mfaove.dz(2023/05/10).

3-انتشار وتنامي الجريمة المنظمة:

لقد ساهمت الأوضاع الأمنية السياسية الصعبة في ليبيا إلى تنامي وتزايد المجموعات وشبكات الجريمة المنظمة.

ففي 2014/05/16 تمت محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس حسب ما ذكرته قناة الجزيرة عن صحيفة الشروق الجزائرية أن سفير الجزائر في ليبيا عبد الحميد بوزاهر نجا من محاولة اختطافه، وبحسب الجريدة، فإن الخارجية الجزائرية تلقت اتصالا من السفير بعد الحادث فأعادته إلى البلاد على متن طائرة عسكرية برفقة نحو 50 فردا من الموظفين وعائلاتهم.[1]

4-مخاطر الهجرة غير الشرعية ومشكل اللاجئين:

احصى الهلال الأحمر الجزائري وجود أكثر من 50 ألف لاجئ، وذكر مصدر آخر من وزارة الداخلية أن عددهم بالضبط 29.030 لاجئ، أغلبهم دخل عبر المعابر الحدودية، ويستقرون بالمدن الجنوبية الشرقية، كإيليزي، ورقلة، وادي سوف، وقد عملت السلطات الجزائرية على خلق جو حياة لائق، بحيث تم إنشاء مراكز إيواء للعائلات الليبية.[2]

وقد تم تسجيل مجموع الأشخاص الذين تم توقيفهم بسبب تواجدهم في وضعية الهجرة غير الشرعية (خاصة في ليبيا ومالي) في الفترة ما بين 2019/10/07 و2019/11/09 يقدر بـ 365 شخص: وفي الفترة ما بين 2020/10/07 و2020/11/09 يقدر بـ 274 شخص أي بنقصان يقدر بـ 91 شخص عن نفس الفترة لسنة 2019.[3]

---

[1] – موقع الجزيرة نت، نجاة سفير الجزائر بليبيا من محالة اختطاف، 2014/05/18 [www.Aljazzira.net]، (2013/04/01).

[2] – نسيمة عموري، «التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري»، مجلة متون المجلد 8، العدد 4، 2017، ص 623.

[3] – عمار بريق، «الهجرة غير الشرعية وآثارها على الجزائر»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 01، 2022، ص 903.

المطلب الثاني: تداعيات النزاع المالي على الأمن الجزائري

تواجه الجزائر تحديات أمنية مختلفة والمتمثلة أساسا في التهديدات اللاتماثلية كالهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب العابر للحدود.

1-الهجرة غير الشرعية:

تعرف على أنها انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى مكان آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دوليا.

فولاية تمنراست أكثر ولايات الوطن تأثرا وانتشارا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، لما يربطها من حدود شاسعة مع كل من دولتي النيجر (1300 كلم ومالي 7011 كلم)، فمن 5430 مهاجر غير شرعي سنة 2000 انتقل عددهم إلى 10702 مهاجر سنة 2004، أي بنسبة قاربت 60.13%.[1]

تزايد مذهل للمهاجرين غير الشرعيين، فبعد أن كان الرقم المسجل سنة 2009 7028 شخص، تم تسجيل 20 ألف مهاجر غير شرعي خلال السنوات الثلاث الماضية [2013-2016]، هؤلاء المهاجرين ينتمون إلى أكثر من 34 جنسية، معظمهم من القارة الإفريقية، يأتي في مقدمتهم الماليون، النيجيريون، الكاميرونيون...الخ.[2]

كما تشير التقارير إلى وصول أكثر من 16792 لاجئ إفريقي إلى الجزائر بطريقة غير شرعية خلال 2015، من بنيهم 5588 لاجئ مالي.[3]

أعلنت وزارة الدفاع الوطني يوم 2020/07/18 عن توقيف 30 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بعين صالح: وقبلها ألقت المفارز العسكرية القبض على العشرات بعد اجتيازهم للحدود قادمين من مالي والنيجر.[4]

---

[1] – نسيم بهلولي، عبد الوهاب حفيان وآخرون، «حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل»، (ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص 54.

[2] – نسيم بهلولي، المرجع السابق، ص 100.

[3] – عبد الرحمن غالم، «التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري»، مجلة السياسة العالمة، المجلد 4، العدد 3، 2021، ص 73

[4] – البلاد نت، الجزائر في مواجهة موجات تدفق المهاجرين الأفارقة، 2020/07/19 www.elbilad.net/evenment/45476.(2023/05/10)

حركة المهاجرين غير الشرعيين نحو بلدان أوروبا المطلة على البحر المتوسط

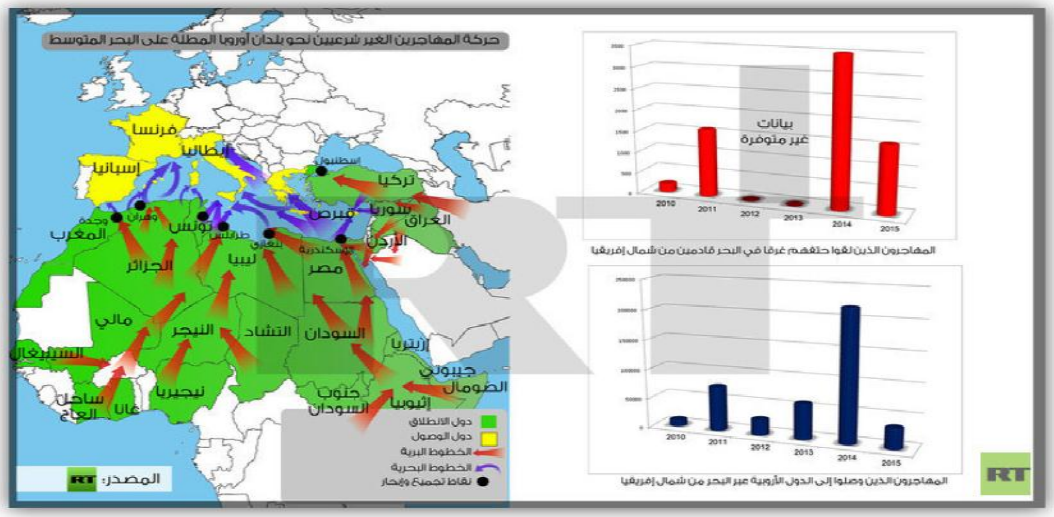

المصدر: "أكثر من 100 مهاجر عبروا البحر إلى أوروبا منذ مطلع 2015، موقع روسيا اليوم، على الرابط: https://arabic.rt.com/news/785363

2-الجريمة المنظمة:

إن الجريمة المنظمة، يقوم بارتكابها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية منظمة لها تعريفات عديدة منها:

عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية بأنها «جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحدا أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة أو منفعة مادية أخرى».[1]

كالاتجار بالمخدرات حسب إحصائيات مكتب الأمم المتحدة سنة 2007، فقد تم حجز (124كلغ من الكوكايين بقيمة 55 مليون دولار)، بالقرب من منطقة "تنزاواتي" 500 كلم إلى الجنوب الغربي من تمنراست.[2]

وفي إطار محاربة الجريمة المنظمة وتأمين الحدود الوطنية، أوقفت المصالح الأمنية للجيش الوطني الشعبي من 11 إلى 18 أفريل 2023 بتمنراست بالناحية العسكرية السادسة مجموعة إجرامية عابرة للحدود متكونة من 8 مجرمين، والتي كانت تزرع الرعب في

[1] – أسماء رسولي، المرجع السابق، ص 158.

[2] – المرجع نفسه، ص 163.

المنطقة، وتروع المواطنين باستعمال الأسلحة، كما تم خلال نفس العملية استرجاع ثلاث (3) مسدسات رشاشة من نوع كلاشينكوف ومسدس واحد (1) آلي ومركبة رباعية الدفع.[1]

3-ظاهرة الإرهاب العابر للحدود:

كقيام تنظيم القاعدة بشن هجوم مسلح عام 2013 على وحدة لإنتاج الغار في عين أميناس جنوب شرقي الجزائر، واحتجزت فيه مئات الرهائن من جنسيات مختلفة، ممن كانوا يعملون بالوحدة، وقتلت 8 منهم، وذلك كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي.[2]

ففي 16 جانفي 2013 هاجم مسلحون حافلة لدى مغادرتها موقع منصة الغاز المستغلة بشراكة بين (بي بي شتات أويل) و(سوناطراك)، بتيقنتورين الواقعة على بعد 30 كلم غرب عين أميناس، وبعد فشل هذه المحاولة توجهت المجموعة نحو قاعدة الحياة واحتجزوا 650 شخصا رهائن بينهم 573 جزائريا و132 من جنسيات نرويجية ويابانية وفرنسية وأمريكية وبريطانية يعملون في حقل استغلال الغاز.[3] والخريطة المرفقة تبين موقع **منطقة تيقنتورين الغازية والشركات النفطية الثلاثة التي تديره: سوناطراك الجزائرية، بريتش ببتروليوم البريطانية، ستاتويل النرويجية، كما توضح ايضا الحدود المتقاربة مع ليبيا، النيجر ومالي عن مجلة جون أفريك.**

[1] – وزارة الدفاع الوطني، محاربة الجريمة المنظمة وتأمين الحدود الوطنية: توقف مجموعة إجرامية عابرة للحدود، 2023/04/18 http://www.mdn.dz، (2023/05/10).

[2] – موقع الجزيرة نت، هجوم عين أميناس، الموسوعة 2016/02/02 www.aljazzera.net، (2023/03/31).

[3] – المرجع نفسه.

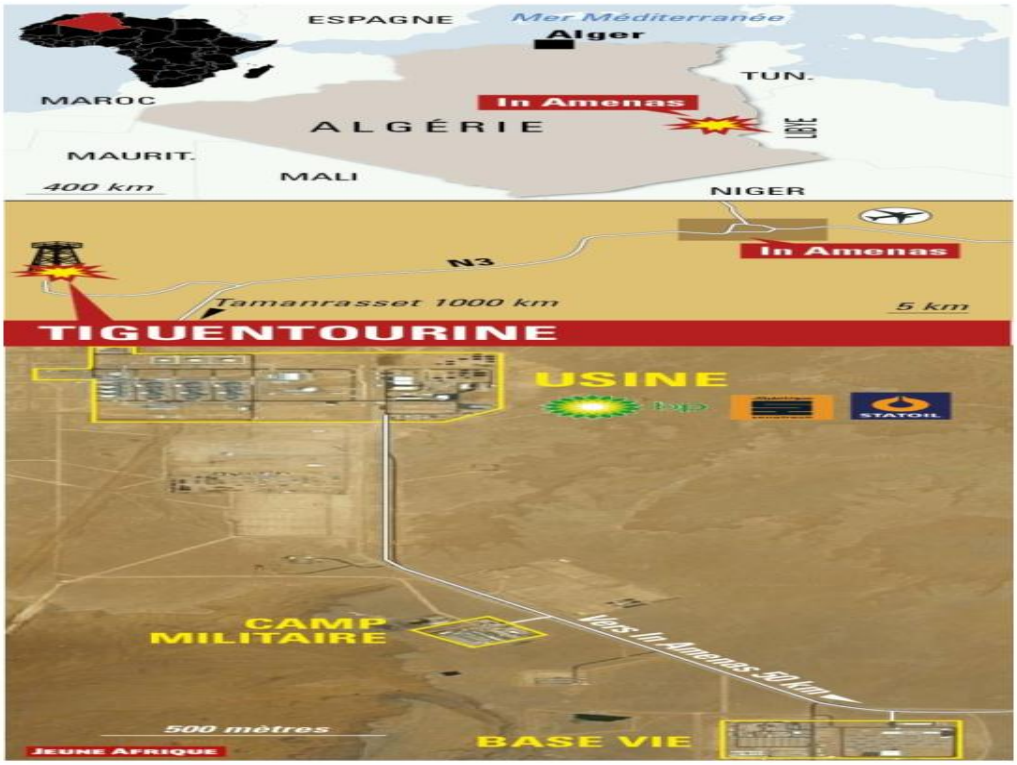

تمثل موقف الجزائر من حادثة الاعتداء واحتجاز الرهائن في توجيه ضربة استباقية من طرف القوات الجزائرية بعد يوم واحد من الهجوم، دون الرجوع إلى الأصوات المنادية بضرورة التحلي بالحكمة وتسيير الأزمة للحيلولة دون وقوع ضحايا على غرار الموقفين البريطاني والفرنسي، إلا أن إقدامهم على إعدام 7 رهائن من الأجانب سرع عملية التدخل لتسفر على تحرير 685 عاملا جزائريا و107 أجانب وتم القضاء على 32 إرهابيا من منفذي الهجوم.[1]

وحسب بيان لوزارة الدفاع الوطني في 21 ديسمبر 2022 تطرق فيه للحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في الفترة من 2022/12/14 إلى 2022/12/20 في إطار مكافحة الإرهاب، تمكنت مفارز الجيش الوطني الشعبي عين قزام، حيث تم القضاء على إرهابيين وتوقيف اثنين (2) آخرين واسترجاع ثلاث (3) رشاشات ثقيلة من عيار

[1] – عمار بالة، المرجع السابق، ص 221.

12.7ملم، وواحد (1) بندقية رشاشة من نوع fmpk[1]، وسبع (7) مسدسات رشاشة من نوع كلاشينكوف، وواحد (1) قاذفات صاروخ من نوع RPG-7، وواحد (1) بندقية قناصة من نوع SUD، وواحد (1) سلاح رشاش مجهول النوع، وفي برج باجي مختار تم إلقاء القبض على 3 إرهابيين ينشطون بمنطقة الساحل، وتوقيف 11عنصر دعم للجماعات الإرهابية.[2]

كما أدانت الجزائر بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم السبت 22 أفريل 2023 في منطقة مطار سيفاري بمنطقة موبتي (وسط مالي) والتي راح ضحيتها العديد من الجنود والمدنيين الماليين.[3]

[1] – وزارة الدفاع الوطني، الحصيلة العملياتية من 2022/12/14 إلى 2022/12/20، www.mdn.dz/site-principalsommair/actua، (2023/05/06).

[2] – المرجع نفسه.

[3] – بيان الوزارة –الجزائر تدين الهجمات الإرهابية في منطقة سيفاري بمالي، 2023/04/22 www.mfa.gov.dz، (2023/05/10).

خلاصة:

واجهت الجزائر تحديات النزاع الليبي والمالي، والذي تضمن عدة أسباب، بداية من أسباب النزاع الليبي وتداعياته، والذي يعود إلى سنة 2011، منها: الأسباب الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، كالتفاوت في توزيع الثورة، وعدم تحقيق التنمية الاقتصادية، والأسباب التاريخية كالتنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، بالإضافة إلى الأسباب الخارجية، كموجة الاحتجاجات في كل من مصر وتونس، وتدخل الأطراف الخارجية كالطرف الفرنسي، وتداعيات النزاع الليبي على الأمن الجزائري، كتنامي ظاهرة التهريب، والمتاجرة بالسلاح، وتضاعف المد الإرهابي، والجريمة المنظمة.

بالإضافة إلى تتبع جذور النزاع المالي بدءا بميلاد النزاع (1960-1989)، ثم مرحلة التنظيم والعمل المسلح (1990-2010)، ومرحلة انفجار النزاع (2011-2016)، والتي أفرزت الإطاحة بنظام الرئيس "أمادو توماني" توري" في 22 مارس 2012، ثم دراسة أسباب النزاع داخليا، منها: الطبيعية كحالة الجفاف (1975-1983)، والأسباب الإثنية، حيث يوجد 23 إثنية تنقسم إلى خمس قبائل، والأسباب السياسية والأمنية (طول فترة الدكتاتورية ونظام الحزب الواحد)، والأسباب الخارجية، كدراسة النفوذ الفرنسي وغيره.

كما تم التطرق إلى أهم تداعيات النزاع المالي على الأمن القومي الجزائري، كالهجرة غير الشرعية، حيث تم تسجيل 20 ألف مهاجر غير شرعي خلال سنوات (2013-2016)،كما أعلنت وزارة الدفاع الوطني يوم 2020/07/18 عن توقيف 30 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بعين صالح: وقبلها ألقت المفارز العسكرية القبض على العشرات بعد اجتيازهم للحدود قادمين من مالي والنيجر والجريمة المنظمة، حيث تم حجز سنة 2007، 124 كلغ من الكوكايين بقيمة 55 مليون دولار وغيرها، كماأوقفت المصالح الأمنية للجيش الوطني الشعبي من 11 إلى 18 أفريل 2023 بتمنراست بالناحية العسكرية السادسة مجموعة إجرامية عابرة للحدود متكونة من 8 مجرمين، والتي كانت تزرع الرعب في المنطقة، وتروع المواطنين باستعمال الأسلحة، كما تم خلال نفس العملية استرجاع ثلاث

(3) مسدسات رشاشة من نوع كلاشينكوف ومسدس واحد (1) آلي ومركبة رباعية الدفع. وكذا ظاهرة الإرهاب العابر للحدود (هجوم 2013/01/16 على موقع منصة الغاز بتيقنتورين وغيرها)، وقد تم التصدي بحزم وتحرير 685 عاملا جزائريا، و107 أجانب، وتم القضاء على 32 إرهابيا من منفذي الهجوم، وحسب بيان لوزارة الدفاع الوطني في 21 ديسمبر 2022 تطرق فيه للحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في الفترة من 2022/12/14 إلى 2022/12/20 في إطار مكافحة الإرهاب، تمكنت مفارز الجيش الوطني الشعبي عين قزام، حيث تم القضاء على إرهابيين وتوقيف اثنين (2) آخرين واسترجاع ثلاث (3) رشاشات ثقيلة من عيار 12.7ملم، وواحد (1) بندقية رشاشة من نوع fmpk[1]، وسبع (7) مسدسات رشاشة من نوع كلاشينكوف، وواحد (1) قاذفات صاروخ من نوع RPG-7، وواحد (1) بندقية قناصة من نوع SUD، وواحد (1) سلاح رشاش مجهول النوع، وفي برج باجي مختار تم إلقاء القبض على 3 إرهابيين ينشطون بمنطقة الساحل، وتوقيف 11عنصر دعم للجماعات الإرهابية.

تعمل الجزائر على استتباب الأمن في دول الجوار الجغرافي لليبيا ومالي، فهي تواجه حدودا شاسعة وتعمل دائما على حراسة وتأمين حدودها الشرقية بين الجزائر وليبيا والمقدرة بـ 982كلم، والشريط الحدودي بين الجزائر ومالي والمقدر بـ 1329كلم، وذلك من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في دول الجوار الإقليمي.

[1] – وزارة الدفاع الوطني، الحصيلة العملياتية من 2022/12/14 إلى 2022/12/20، www.mdn.dz/site-principalsommair/actua، (2023/05/06).

الفصل الثالث

المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي والمالي بين التحديات والفرص المتاحة

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي تحدياتها وأهم مرتكزاتها

المطلب الأول: تحديات المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي

المطلب الثاني: مرتكزات المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع لليبي

المبحث الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية والبعد التنموي لهندسة بناء السلم في مالي

المطلب الأول: مقاربة الأمن والتنمية محور الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة في مالي

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية وهندسة بناء السلم في مالي

تقوم المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي والمالي على مواجهة مختلف التحديات، كما تعتمد على عدة مرتكزات، من أجل تسوية الأزمة الليبية، وعلى مقاربة الأمن والتنمية من أجل هندسة بناء السلم في مالي.

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي تحدياتها وأهم مرتكزاتها

تواجه المقاربة الجزائرية في تسويتها للنزاع الليبي عدة تحديات، فهي تمثل تهديدا مباشرا لحدود الجزائر وأمنها، لذلك فالجزائر تسعى من أجل استتباب الأمن في دول الجوار الجغرافي، وتعتمد على عدة مرتكزات من أجل تسوية الأزمة الليبية.

المطلب الأول: تحديات المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي

تواجه المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي عدة تحديات أبرزها:

1-التحديات الداخلية:

تواجه ليبيا العديد من التحديات، أبرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن كما يلي:

-التحديات السياسية: تختلف وتتنوع التحديات السياسية في ليبيا، ومنها:

- طبيعة نظام القذافي وما انجر عنه وذلك من خلال تبلور طبقات سياسية منفصلة عن المجتمع نفسه، ومنه نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب.
- صعوبة توحيد الشعب الليبي تحت راية موحدة وسلطة مركزية مسيطرة، وهذا راجع إلى البيئة القبلية، وكذا التوجهات السياسية التي تتجه إليها كل قبيلة.[1]
- التحديات الأمنية: تؤدي فوضى انتشار السلاح وتحكم المدنيين والميليشيات في الأسلحة الخفيفة إلى تقويض عمليات بناء السلام... تضم كتائب التوارق ليبيا، باعتبارها أكبر القوات المسلحة غير الحكومية من 75% إلى 85% من المقاتلين المتمرسين ومخزون الأسلحة الخارج عن نطاق سيطرة الحكومة،

[1] – نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945-قالمة، 2020، ص 69.

ففي مصراتة تسيطر الكتائب على 820 دبابة، والعشرات من القطع المدفعية الثقيلة، وأكثر من 2300 مركبة مجهزة بالرشاشات والأسلحة المضادة للطائرات.[1]

- أما التحدي المجتمعي: فيتمثل في الانقسام الحاد والاستقطاب بين أزلام النظام السابق والثوار، وما ينجم عنه من انقسامات حادة داخل المجتمع الليبي، إذ لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية في ظل هذا الانقسام.

2-التحديات الخارجية:

زاد التدخل الخارجي في الأزمة الليبية من تعقيد الأمور، فأصبحت مسرحا لتنفيذ استراتيجيات بعض القوى الإقليمية أو الدولية، فقد أدى تدخل الأطراف الخارجية إلى المزيد من الاضطرابات العنيفة، بفعل مساندة الأطراف الخارجية لأحد أطراف الأزمة الليبية[2] والتي منها:

أ-فرنسا والأزمة الليبية:

تعتبر مالي ثالث منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا، حيث ارتفع إنتاج الذهب بسرعة فائقة، متضاعفا إلى 49 طنا مكعبا عام 2008، والجدير بالذكر أنه منذ اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي من قبل شركة إيطالية عام 2010، لذا تسعى فرنسا إلى إيجاد موطئ قدم في منطقة الساحل الإفريقي[3]، وفي عام 2021 احتلت مالي المركز الرابع ضمن قائمة اكبر الدول المنتجة للذهب في افريقيا، اذ انتجت 63.4 طنا من الذهب[4].

---

[1] – فريدة حموم، «التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا»، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، 2019، ص 160.

[2] – توفيق بوستي، المرجع السابق، ص 695.

[3] – علي مدوني، «التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات»، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، 2020، ص 133.

[4] - الطاقة، قائمة أكبر الدول المنتجة للذهب في إفريقيا، تضم دولة عربية واحدة، المرجع السابق.

خريطة وقوع منطقة الساحل الإفريقي بين دائرتي عرض 20° شمالا و12° جنوبا وخصائصها المناخية

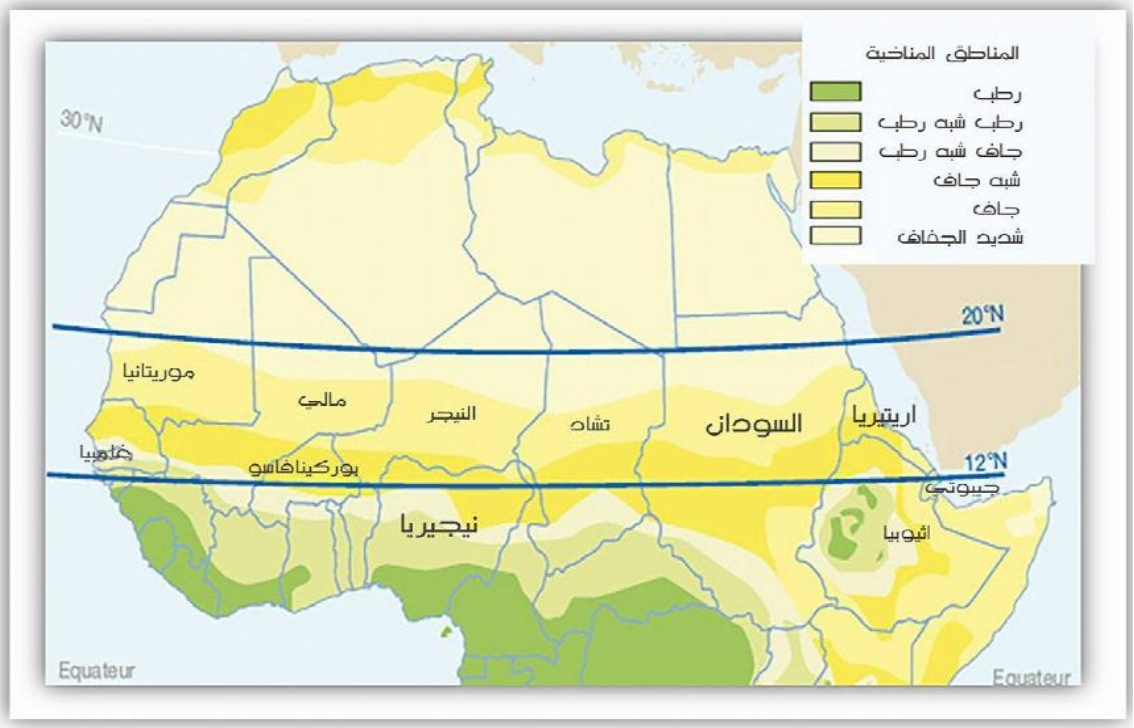

philipp Heinrigs, « Incidences secrétaire du changement climatique au sahel : perspectives politique », p5, sur
https://www.oecd.org/fr/csao/publications/47234529.pdf

يبدو من الموقف الفرنسي، أن ثمة تخوف من استمرار الصراع في المناطق الليبية القريبة من مناطق النفود الفرنسية التقليدية، في كل من تشاد، مالي والنيجر[1]، ففرنسا تسعى إلى التدخل عسكريا لفرض الأمن والقضاء على الميليشيات المسلحة، التي تدعم الحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.[2]

وقعت فرنسا عام 2018 صفقات سلاح إلى مصر بقيمة 14.1 مليار يورو، وبقيمة 9.5 مليارات للإمارات، كان الجزء الأعظم منها يتجه إلى ميليشيات اللواء المتقاعد المتمرد

[1] – عمر سمير، الأطراف الدولية والأزمة الليبية، أكتوبر 2014 www.eademia.edu (2023/04/15).

[2] – محمد أمين ديداوي، المرجع السابق، ص 49.

خليفة حفتر وقواته، عبر بوابة نظام عبد الفتاح السيسي، كما أن فرنسا صدرت سلاحا إلى حفتر بشكل مباشر بما قيمته 295 مليون يورو.[1]

اتهامات جورجيا ميلوني زعيم الائتلاف اليميني المتطرف في إيطاليا خلال المؤتمر سنة 2018 إلى التهجم المباشر والقاسي على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وعلى سياسة الحكومة الفرنسية السابقة.

فميلوني اتهمت فرنسا بالتدخل في ليبيا، للحؤول دون حصول إيطاليا على امتيازات مهمة في مجال الطاقة[2]، كما اتهمت التدخل الفرنسي في ليبيا بالتسبب في فوضى الهجرة الغير الشرعية التي تعاني منها أوروبا اليوم، أما الأهم فكان اتهام ميلوني للفرنسيين باستغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام في إفريقيا بشكل غير عادل.[3]

ب-روسيا:

دعمت روسيا كلا طرفي النزاع، على الرغم من الدعم القوي لحفتر، إلا أنها تحافظ أيضا على علاقات دبلوماسية مع حكومة الوفاق الوطني، التي دعمت تأسيسها من خلال الاتفاق الليبي الليبي، وكان الدعم الروسي لحفتر أكبر وأكثر واقعية، حيث زودت موسكو الجيش الوطني الليبي بمرتزقة على الأرض، من خلال مجموعة فاغنر[4]، حيث أكد متحدث باسم القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا أفريكوم وجود شركات عسكرية روسية خاصة في غرب ليبيا، وقد أشار العديد من المسؤولين الليبيين والغربيين إلى وجود ما بين 200

---

[1] – عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، 2020/07/10 www.alaraby.co.uk، (2023/05/06).

[2] – السياسة، صراع فرنسي إيطالي على ثروات شمال إفريقيا، 2023/01/05 www.fanack.com، (2023/05/06).

[3] – المرجع نفسه.

[4] – رضا دمدوم، «الأطراف الخارجية في النزاع الليبي منذ 2014: عوامل جديدة وأدوار متزايدة»، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2022، ص ص 177-178.

و1400 متعهد عسكري روسي خاص، ينتمي معظمهم إلى مجموعة "فاغنر" المرتبطة بأحد المقربين من فلاديمير بوتين.[1]

حاول الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في سنة 2019 إلى دفع "خليفة حفتر" لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في موسكو مع رئيس الوزراء "فايز السراج" رئيس حكومة الوفاق الوطني، المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، لكنه فشل في ذلك، كما شارك بوتين في مؤتمر برلين بداية من 2020 الذي كان يهدف إلى إعادة توجيه الأطراف نحو الحل السياسي، إلا أن تدخل موسكو في ليبيا سيستمر رسميا في كلا الحالتين (Laurent Joochin 2022).[2]

ج-إيطاليا:

كانت إيطاليا طرفا أساسيا في عملية الإطاحة بنظام معمر القذافي، وبخاصة أنها أكثر الدول الأوروبية قربا للسواحل الليبية...وتجد الدوافع الاقتصادية المتعلقة بإعدادات النفط والغاز الليبية إلى إيطاليا قوة، إذا علمنا أن إيطاليا في 2010 كانت تعتمد على النفط الليبي بنسبة 22% من وارداتها و13% من وارداتها من الغاز، ناهيك عن سيطرة الطاقة الإيطالية على جزء كبير من إنتاج النفط الليبي.[3]

دعت كل من الجزائر وإيطاليا يوم 23 جانفي 2023 إلى إنجاز انتخابات حرة في ليبيا، وإسناد حوار ليبي تقوده الأمم المتحدة كمدخل رئيسي لحل الأزمة العالقة منذ سنوات، جاء ذلك خلال مؤتمر مشترك للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في القصر الرئاسي بالعاصمة مع رئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني[4]، وقال تبون في المؤتمر المشترك "اتفقنا

---

[1] – محمد بن فردية، ومراد بوعيشة، «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية)»، دفاتر السياسة والقانون، جامعة غرداية، المجلد 14، العدد1، 2022، ص 400.

[2] – كريمة لعيساوي، «دور الشركات الأمنية العسكرية الخاصة "فاغنر" في إفريقيا، نموذج ليبيا»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01، 2022، ص 373.

[3] –عمر سمير، المرجع السابق، ص ص 8–9.

[4] – العربي الجديد، الجزائر وإيطاليا تجددان الدعوة إلى إنجاز انتخابات حرة في ليبيا، 2023/01/23 www.alaraby.co.uk، (2023/05/06).

على تنسيق العمل لحل أزمات المنطقة، ولمست موقفا من ميلوني يترجم تقاربا كبيرا في الرؤى حول الأزمة الليبية.[1]

د-مصر:

ينبع دعم مصر لحفتر من مزيج من الانتهازية الاقتصادية، والتهديدات المباشرة لمصالحها الأمنية، وأيديولوجية عسكرية مشتركة بين حفتر والرئيس عبد الفتاح السيسي، باعتباره الترياق الوحيد لنزع الإسلاميين عام 2014.[2]

ومع حلول 2019، تبلور لدى مصر احتمال أن حفتر قد يهمشها بالنظر للاتصال الوثيق مع فرنسا وروسيا والإمارات العربية المتحدة... مما دفع مصر إلى تنمية العلاقات مع رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، والمساعدة في عودة النظام القديم.[3][ومع رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي الذي زار مصر 2021/12/21].

هـ-الإمارات العربية المتحدة:

كما تعتبر الإمارات العربية المتحدة لاعبا مهما في إدارة هذا النزاع واشتداده، من خلال دعمها المعلن لقوات حفتر وحكومة طبرقة سياسيا وعسكريا[4]، فمنذ ماي 2017 اتبعت الإمارات نهجا مباشرا لإيصال حفتر إلى السلطة، واستضافت اجتماعات بينه وبين السراج، كانت هذه العملية تهدف أساسا إلى الحصول على دعم الأمم المتحدة لاتفاق سياسي من شأنه أن يجعل حفتر الزعيم الفعلي لليبيا، لكنها فشلت بسبب رفض السراج التوقيع عليها، وعدم استعداد حفتر لقبول السلطة المدنية التي كان النظام الجديد سيضعه تحت إشرافها.[5]

---

[1] -العربي الجديد، الجزائر وإيطاليا تجددان الدعوة إلى إنجاز انتخابات حرة في ليبيا المرجع السابق.

[2] – رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 173.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – حورية قصعة، «تداعيات التهديدات الأمنية في الفضاء الإفريقي على الأمن القومي الجزائري (دراسة في تطورات الأزمة الليبية)»، مجلة البحث القانوني والسياسي، العدد 1، 2022، ص 57.

[5] – رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 174.

لقد دعمت الإمارات لسنوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي يقود القوات غير المعترف بها دوليا، والمتمركزة في بنغازي شرقي البلاد، غير أن هذا الدعم تراجع بشكل كبير منذ توافقت كل الأطراف تقريبا على الخريطة التي ترعاها الأمم المتحدة منذ فيفري 2021، وتعهد الإمارات في أفريل 2021 بتقديم الدعم لحكومة الدبيبة.[1]

و-تركيا:

أبدت تركيا دعمها للقوات التي قادت عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية في مواجهة قوات القعقاع والصواعق، والمدني، وازداد التأييد التركي لحكومة الوفاق الوطني في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها تركيا في شهر جويلية 2016، وصدرت تصريحات عن مسؤولين أتراك حول إعادة فتح السفارة في طرابلس، وإعادة تشغيل الخطوط الجوية بين البلدين وإلغاء التأشيرات، ويشار أن لدى تركيا نشاطا اقتصاديا كبيرا.[2]

وتحرص تركيا للتمسك بليبيا بعد خسارتها السودان، التي مالت بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس عمر البشير نحو المحور السعودي الإماراتي، وتقع المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع وراء هذا الموقف التركي، وقد وقعت أنقرة مع طرابلس أكثر من اتفاقية للتنقيب عن مصادر الطاقة، فضلا عن مذكرتي تفاهم وقعتا في إسطنبول، في نوفمبر 2019 بشأن التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية.[3]

حيث قررت تركيا وحكومة الوفاق الليبية، العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط، من خلال الاتفاقية البحرية في 2019/11/27 وتحديد الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، بالإحداثيات الجغرافية على الخرائط..تكسب الاتفاقية البحرية أكثر من 100 كيلومتر مربع بحري تحت السيادة التركية، الأمر الذي يعني

---

[1] – طه العاني، الخليج أونلاين، وصولا للانتخابات: كيف تغير الدور الإماراتي في ليبيا عبر السنوات؟، 2023/02/23 www.alkaaleejonline.net، (2023/05/06).

[2] – مركز دراسات الشرق الأوسط، «الأزمة الليبية إلى أين؟»، https://mesci.com.jopdfcrices.

[3] – عربي BBC NEWS، الحرب في ليبيا: ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟، 2020/07/21 www.bbc.com/arabic/midd/eeast53588475، (2023/05/06).

وصول تركيا إلى منتصف البحر المتوسط على حساب اليونان وقبرص.[1]حسب ماتوضحه الخريطة التالية:

حدود الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية بين ليبيا وتركيا

المصدر: https://www.google.com/search?q

المطلب الثاني: مرتكزات المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي

تقوم المقاربة الجزائرية على عدة مرتكزات تتمثل في:

1-التأكيد على الحل السلمي عبر الحوار والحلول السلمية:

منذ بداية الحراك الشعبي في ليبيا، رافعت الجزائر بضرورة إيجاد حل سلمي يقي ليبيا من خطر التدويل وما يتبعه من تدخلات خارجية أجنبية تزيد الوضع تعقيدا فيها، حيث كانت لها نظرة دقيقة حول ما تؤول إليه الأوضاع في ليبيا، خاصة بعد عودة الكثير من ذوي السوابق في النشاط الإرهابي إلى الساحة الليبية، كمقاتلي الجماعة الإسلامية بليبيا وغيرها[2]، كما تؤكد على أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيا-ليبيا، من خلال احتضانها لثلاث لقاءات حوار بين الفرقاء الليبيين، كما ترفض الجزائر المشاركة في الاجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحسم العسكري، وتساند المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية

[1] – صبرينة كيحال، «التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة عن تعاون اقتصادي»، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021، ص 341.

[2] – عادل جارش، «تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري»، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 3، يونيو 2017، ص 196.

المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين بليبيا، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية)[1]، وبخصوص الاستراتيجية الجزائرية بشأن ليبيا فقد تضمنت:

- دعم الاستقرار الوطني.
- الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف.
- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي-الليبي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.
- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.[2]

أكدت الدبلوماسية الجزائرية على أن حل الأزمة الليبية يقوم على محورين أساسيين هما:

1-1-محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار:

دعت الجزائر لاجتماع ضم الأطراف الليبية للحوار*، إن المبادرة الجزائرية [لتسوية الأزمة] تقوم على جمع الفرقاء، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الشعب الليبي من جهة، وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى.[3]

إن الأزمة الليبية لا بد أن تحل من طرف الليبيين وحدهم، دون إشراك طرف آخر في إطار حوار شامل لا يقصي أي طرف ماعدا الجماعات المتطرفة المصنفة ضمن المنظمات

---

[1] – توفيق بوستي، «المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، 2021، ص 689.

[2] – توفيق بوستي، المرجع السابق، ص 689.

* – في اجتماع الجزائر أكد رئيس حزب العدالة والبناء محمد صوان، رئيس حزب الوطن عبد الكريم بلحاج، رئيس حزب التغيير جمعة القماطي، عبد الله الرفادي أمين عام حزب الجبهة الوطنية، علي التكبالي النائب البارز في برلمان طبرق، علي أبو زعكوك عضو برلمان طبرق، جمعة عتيقة نائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقا، إلى جانب خالد المشري مقرر لجنة الأمن القومي بالمؤتمر الوطني العام، عبد الحفيظ غوقة أبرز داعمي عملية الكرامة، ربيع شرير، محمد عبد المطلب الهوني وهشام الونيدين، عن: ن. بوست، ليبيا: هل تنجح الجزائر حيث فشل البقية؟، 2015/03/12 www.noonpost.com/contont5805 (2023/04/15).

[3] – علي مصباح محمد لوحيشي، المرجع السابق، ص 12.

الإرهابية، وهو ما يميز الموقف الجزائري عن غيره من مواقف الأطراف الدولية والإقليمية التي تتدخل لطرف على حساب طرف، مثلما حدث في مصر أين تدخلت لصالح اللواء "خليفة حفتر" ومساهمة قطر، الإمارات والكويت في فرض الحظر الجوي على ليبيا.[1]

1-2-الجزائر ودعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا:

قدمت الجزائر مقترحا لحل الأزمة الليبية في اجتماع اللجنة التابعة للاتحاد الإفريقي بأديس بابا بتاريخ مارس 2011، ضم منظمة الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، الدول المجاورة لليبيا وشركاء آخرين، المقترح باختصار دعا للوقف الفوري لإطلاق النار في كامل ليبيا،...بالإضافة لمد الشعب الليبي بمساعدات إنسانية والسماح بانتقال وفد ليبيا يشرف على الحوار بين أطراف الأزمة.[2]

كما سعت الدبلوماسية الجزائرية لدعم جهود الأمم المتحدة لحل النزاع الليبي على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال استضافة وزراء خارجية دول جوار ليبيا، والذين أكدوا فيه على ضرورة تبني الحل السياسي في حل الأزمة الليبية، والابتعاد عن الخيار العسكري الذي سيزيد من تفاقم الأوضاع في ليبيا، والانخراط الكامل في مساندة جهود الأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي، وفي هذا الإطار عقدت الجزائر عدة اجتماعات.[3]

2-جهود الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية:

تنفيذا للمبادرة، انطلقت أول جولة للحوار بالجزائر العاصمة في 10 مارس 2015، وحضرها بالإضافة للأطراف الليبية المتصارعة، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "برنادينو ليون" والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية "فريديريكا موغيريني"، وبعد يومين من الحوار السياسي توج الاجتماع ببيان ختامي[4]، تضمن البيان المشترك مجموعة من النقاط المهمة كانت كالتالي:

---

[1] – زهرة مناصري، المرجع السابق، ص 121.

[2] – أحمد لفقيه، آمال بريزيني، المرجع السابق، ص 388.

[3] – توفيق بوستي، المرجع السابق، ص 692.

[4] – عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «مساعي التسوية السلمية للنزاع الليبي...»، المرجع السابق، ص 154.

- تأكيد المجتمعين ضرورة التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية واستقلالها.
- الالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن مبادئ ثورة شباط 17 فيفري القائمة على العدالة وحقوق الإنسان، وبناء دولة القانون والمؤسسات.
- الالتزام باحترام العملية السياسية، المبنية على قواعد اللعبة الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة.
- تأكيد دعم الحوار بمساراته المختلفة، وإعلان الرغبة الجماعية في إنجاح أعماله.
- تأكيد المشاركين التزامهم التام بإعادة بناء القوات المسلحة وشرطة وأجهزة أمنية وتنظيمها، لتقوم بحماية أمن المواطن والتراب الوطني.[1]

كما عقدت الجولة الثانية بالعاصمة الجزائرية يومي 13-14 أفريل 2015 تحت إشراف الأمم المتحدة...أجمع المشاركون على ضرورة إيجاد حل سياسي وسلمي يمكن ليبيا من استعادة السلم والاستقرار، وجولة ثالثة بالجزائر يوم 03 جوان 2015، استغرقت يومين بمشاركة أكثر من 20 شخصية من قادة أحزاب وناشطين سياسيين، لبحث تشكيل حكومة وطنية ومسودة اتفاق شامل لحل الأزمة في البلاد...وبالرغم من عدم استمرار جولات الحوار في الجزائر، وانتقال المفاوضين إلى جولات جديدة بمدينة الصخيرات المغربية.[2]

عقدت الجزائر عدة لقاءات مع كافة الأطراف الليبية، بما في ذلك قوى الشرق الليبي، ومن أبرز التحركات الدبلوماسية الجزائر، استقبالها للمرة الأولى للمشير "خليفة حفتر" في 2016/12/18، والتي سبقها استقبال "عقيلة صالح"، وعدد من نواب البرلمان الليبي في 2016/11/26.[3]

[1] – توفيق بوستي، المرجع السابق، ص 691.

[2] – عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «مساعي التسوية السلمية للنزاع الليبي...»، المرجع السابق، ص 155.

[3] – أسماء بن لمخربش، «دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالتي ليبيا ومالي»، مجلة الفكر، العدد 17، 2018، ص 311.

3-حضور الجزائر أشغال مؤتمر برلين 1و2:

ولعل أهم المرتكزات كانت وضعت في مؤتمر برلين1، 19 جانفي 2020، والذي ناقش العملية الانتقالية الليبية، وعقد مؤتمر السلام الخاص بليبيا في برلين بألمانيا، وشارك فيه قائد الجيش "خليفة حفتر"، ورئيس حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج"، إلى جانب عدة منظمات دولية و11 دولة من بينها الجزائر، ومن أبرز النقاط التي توصل إليها المشاركون:

- لا حل عسكريا للنزاع.
- احترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا.[1]
- شارك وزير الشؤون الخارجية "صبري بوقادوم" في أشغال مؤتمر برلين 2 حول ليبيا، حيث دعا البيان الختامي لمؤتمر برلين 2 بشأن ليبيا، الذي انعقد في العاصمة الألمانية [2021/06/23] إلى ضرورة خروج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا "دون تأخير" وإجراء انتخابات نزيهة.[2]

4-مبادرات الجزائر ودول جوار ليبيا:

يعود اتفاق الصخيرات الذي وقعت عليه الأطراف الليبية في 2015/12/18 في جزء كبير منه إلى المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر لحلحلة الأزمة الليبية، وهو ما يفسر دعمها للاتفاق، بالرغم من أن المغرب احتضنت التوقيع النهائي للاتفاقية، كما عبرت من جهتها عن ارتياحها لمصادقة مجلس الأمن على اللائحة 2259 حول الاتفاق الليبي، لكونه شمل الحل السياسي، لا سيما ما يتعلق باحترام مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الترابية والوحدة الوطنية.[3]

---

[1] – العربية، برلين 1و2: مفاوضات رسمت مسار الأزمة الليبية، 2021/12/05 www.alarabiya.net (2023/04/24).

[2] – وكالة الأنباء الجزائرية، "مؤتمر برلين 2" يدعو إلى انسحاب جميع المقاتلين الأجانب من ليبيا، 2021/06/24 www.abs.dz (2023/04/24).

[3] – أسماء بن لمخريش، المرجع السابق، ص ص 310-311.

عقد وزراء خارجية تونس، الجزائر ومصر في 2017/02/20 اجتماعا تنسيقيا بالعاصمة تونس، أكد فيه على دعم التسوية السياسية في ليبيا، مشددين على ضرورة تقريب وجهات نظر جميع الأطراف السياسية للأزمة، وتجدر الإشارة إلى أن عقد هذا الاجتماع جاء بعد بروز خلافات جوهرية بين أطراف الصراع الليبي، حول آليات تنفيذ اتفاق الصخيرات[1]، واتساع الخلافات السياسية بين الفرقاء الليبيين، لا سيما في مسائل قيادة المؤسسة العسكرية، وتركيبة المجلس الأعلى للدولة، والمجلس الرئاسي، وغيرها من الخلافات[2]

تم عقد لقاء وزاري مشترك بتاريخ 21 ماي 2018 بالجزائر العاصمة، وجاء في بيان الجزائر لدعم التسوية في ليبيا، على أهمية وضع خطة عمل لإنهاء المرحلة الانتقالية، كما أعرب وزراء خارجية الجزائر، تونس ومصر بتاريخ 2019/06/12 بتونس حول دعم التسوية السياسية في ليبيا عن قلقهم وانشغالهم العميق إزاء الوضع في ليبيا...وتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، وإقناعها بوقف فوري غير مشروط لإطلاق النار.[3]

كما احتضنت الجزائر اجتماعا آخر بتاريخ 2020/01/23 لدول جوار ليبيا ممثلين في تونس، مصر، بالإضافة إلى تشاد، النيجر والسودان، وعقد اللقاء بمبادرة من الجزائر، لدعم التنسيق والتشاور بين بلدان الجوار الليبي، والفاعلين الدوليين من أجل مرافقة الليبيين لدفع بمسار التسوية السياسية للأزمة عن طريق الحوار الشامل بين مختلف الأطراف الليبية.[4]

كما عقد اجتماع بين وزراء خارجية دول تونس، مصر، تشاد، السودان والنيجر في 30 أوت 2021 بالجزائر، من أجل إيجاد حل للأزمة، وقد حضر هذا الاجتماع المبعوث الأممي في ليبيا، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزير خارجية جمهورية الكونغو ممثل

[1] – عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «مساعي التسوية السلمية للنزاع الليبي...»، المرجع السابق، ص 156.

[2] – أسماء بن لمخربش، المرجع السابق، ص 311.

[3] – عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «مساعي التسوية السلمية للنزاع الليبي...»، المرجع السابق، ص 157.

[4] – المرجع نفسه، ص 158.

عن الاتحاد الإفريقي، وقد خلص الاجتماع بضرورة تكثيف الجهود لإنهاء الأزمة وإقامة مصالحة وطنية شاملة.[1]

5-معارضة التدخل الأجنبي:

تعتبر الجزائر التدخل الأجنبي أول باعث للتهديد، فمختلف حالات التدخل أفضت إلى مراحل سادتها بيئة من الفوضى، وحالة من العجز على التوصل إلى اجتماع، أو على الأقل إلى توافق على القواعد والأشخاص الذين يحلون محل النظام البائد (الصومال، وأفغانستان، العراق وليبيا) تكون هذه الفوضى دائما منعدمة وعابرة للحدود، وهو ما يبرز عن التدخل العسكري الأجنبي (تدخل حلف شمال الأطلسي).[2]

وفي هذا الإطار، عقد رؤساء أركان دول الساحل أول اجتماع لهم في 12 و13 أوت 2009 بتمنراست (جنوب الجزائر) كخطوة أولى نحو بناء رؤية مشتركة للتعاون العسكري الميداني، وقد شارك فيها 7 دول وهي: الجزائر، ليبيا، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر والتشاد، وأهم ما خرجت به توصيات هذا الاجتماع، مبدأ عدم السماح بالتدخل الأجنبي في منطقة الساحل.[3]

من بين أسس المقاربة الجزائرية، هو رفض التدخل الأجنبي انطلاقا من المبادئ الثابتة في سياسة الجزائر الخارجية، التي تعتبر حق الدول في السيادة من بين المبادئ الرئيسية في سياستها، وتعارض بشدة تواجد القوات الأجنبية على التراب الجزائري أو على حدودها[4]، وهذا ما أكده رئيس الجمهورية خلال مشاركته في القمة 33 للاتحاد الإفريقي المنعقد بأديس أبابا في 9 و10 فيفري 2020، بقوله: «**إن حل الأزمات في القارة الإفريقية**

[1] – محمد أمين ديداوي، المرجع السابق، ص 48.

[2] – توفيق بوستي، المرجع السابق، ص 694.

[3] – مريم مهدي، المرجع السابق، ص 108.

[4] – زهرة مناصري، المرجع السابق، ص 121.

يجب أن يقوم على الحل السلمي والحوار الشامل والمصالحة الوطنية دون أي تدخل أجنبي».[1]

أعلن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "موسى فقي محمد" يوم 2023/02/19 أن المنظمة القارية ستنظم مؤتمرا بشأن المصالحة الوطنية في ليبيا، في أحدث محاولة لإعادة الاستقرار إلى البلد الذي مزقته النزاعات...وتتنازع منذ مارس [2023] حكومتان، السلطة في ليبيا: الأولى مقرها في طرابلس برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وتعترف بها الأمم المتحدة[2]، والثانية برئاسة فتحي باشاغا، ومقرها مدينة سرت (وسط)، ويسيطر المشير خليفة حفتر على شرق البلاد وقسم من جنوبها.

وكان مقرر أن تشهد ليبيا انتخابات رئاسية وتشريعية في ديسمبر 2021، لكنها أرجئت إلى أجل غير مسمى، بسبب الخلافات حول الأساس الدستوري للانتخابات.[3]

أكدت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة "5+5" التي تضم قادة أمنيين من غرب البلاد وشرقها، استعدادهم لتقديم الدعم لتأمين الانتخابات المرتقبة، ولجنة "5+5" تضم خمسة أعضاء من المؤسسة العسكرية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية في غرب البلاد، ومثلهم من طرف قوات الشرق التي يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر.[4] [الوصول الى لجنة 6+6 مكونة من6 أعضاء من مجلس النواب ومثلهم من مجلس الدولة] .

كما جدد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" يوم 25 فيفري 2023 التأكيد على أن حل الأزمة الليبية لن يكون إلا عن طريق الليبيين بأنفسهم وشدد في حوار مع وسائل

---

[1] – كلمة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في القمة 33 للاتحاد الإفريقي، قناة الغد، 2020/12/02.

[2] – مؤتمر للمصالحة: هل ينجح الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة الليبية؟، 2023/02/19 www.m.dw.com، (2023/04/27).

[3] – المرجع نفسه.

[4] – أخبار ليبيا، ليبيا: اللجنة العسكرية المشتركة تؤكد استعداداها لتأمين الانتخابات، 2023/04/08 [www.aljazera.net]،(2023/04/24).

الإعلام الجزائرية على ضرورة إجراء الانتخابات باعتبارها بداية الحل لبناء هيكل الدولة الليبية حسب تعبيره.[1]

كما أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية في 12 مارس 2023، أن الملف الليبي سيكون في جدول أعمال زيارة رسمية لمسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" إلى الجزائر، وتأتي زيارة "بوريل" إلى الجزائر مع نشاط دبلوماسي أوروبي أمريكي مكثف يجري في ليبيا عبر مبعوثي أربع دول هي: باريس، برلين، روما ولندن بجانب واشنطن، بهدف تقديم الزخم اللازم لمبادرة المبعوث الأممي "باتيلي": لإجراء الانتخابات قبل انقضاء العام الجاري[2] [قبل نهاية 2023].

المبحث الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية والبعد التنموي لهندسة بناء السلم في مالي

فبحكم ما عاشته الجزائر إبان الأزمة الأمنية في مرحلة التسعينيات، تبلورت هذه المقاربة الجديدة بمعنى الارتكاز في حل معضلتها على الجانب الأمني والتنمية للوصول إلى بناء السلم في مالي.

المطلب الأول: مقاربة الأمن والتنمية محور الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة في مالي

تميزت الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع الأزمة الترقية بتغليب الجانب الأمني، وارتكازها على المبادئ التي حددها الدستور الجزائري، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدور الجوار، ومبدأ حسن الجوار، واحترام المواثيق الدولية، خاصة ما تعلق بقبول الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومبادئ أخرى تم تناولها في الفصل الأول.

[1] – وكالة الأنباء الليبية، الرئيس الجزائري: حل الأزمة الليبية لن يكون إلا عن طريق الليبيين أنفسهم، (2023/02/25) www.lana.gov.ly/post.php?lang=ar8ld=2716 (2023/04/28)

[2] – وكالة الأنباء الليبية، الملف الليبي على طاولة جدول أعمال زيارة "بوريل" للجزائر، (2023/03/12) www.lana.gov.ly/post.php?lang=ar8ld=2716، (2023/04/28).

1-الأمن محور الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة الترقية:

لقد اهتمت الجزائر داخليا بسكان الجنوب الكبير وسكان الطوارق، خصوصا في عملية البناء الوطني، التي تتطلب ظروف داخلية مستقرة، وتحقيق عملية إدماج لهؤلاء السكان في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق يمكن فهم قرار الرئيس الجزائري أحمد بن بلة بتعيين أحد قادة الطوارق في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.[1]

كما نجحت الجزائر ومنذ الستينيات، في دمج مواطنيها الطوارق في العملية السياسية، من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان أو هياكل جبهة التحرير الوطني، وتوطين السكان في المدن الجنوبية، وتوفير البنى التحتية الحديثة اللازمة، وتحسين ظروفهم المعيشية، لأن مغريات الانفصال تهدد بالفعل الأمن القومي الجزائري ووحدة أراضيها، ولهذا السبب لعبت الجزائر دورا رئيسيا في الوساطة بين الطوارق في الشمال المالي والحكومة المركزية في باماكو في 1990، 2006، 2012.[2]

فمنذ مطلع التسعينيات، أين تفجرت الأزمة الترقية، وفي هذا الإطار عقدت الجزائر مجموعة اللقاءات التنسيقية بين رؤساء ومسؤولين دول المنطقة، وأهمها عقد قمة جانت يومي 8 و1990/9/9، والتي تعتبر مرحلة أولى معبرة عن رغبة البلدان المعنية بالمشكل الأزوادي وعدم اللجوء إلى القوة.[3]

كما تنسب إلى الجزائر العديد من المبادرات لإيجاد الحلول السياسية، مثل جهود الجزائر في 04 جويلية 2006، بتوقيع اتفاق الجزائر، والذي سمح للأطراف المتحاربة بوقف الأعمال العدائية في مالي، والحفاظ على أراضيها، وواصلت عملها في سياق الأزمة التي

[1] – نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 434.

[2] – رتيبة برباش، «مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، 2017، ص 256.

[3] – نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 434.

استمرت منذ مارس 2012، وقد تم تتويجه باتفاق بين الطرفين وقع في الجزائر يوم 2012/12/21.[1]

كما أنه تم نشر قوات البعثة الأممية في أفريل 2013، بحيث لم تتمكن من حفظ السلام في المنطقة، مما أدى إلى قتل ما يقارب 118 من بعثة الأم المتحدة لحفظ السلام في فيفري 2017.[2]

فقد رفعت الجزائر عدد قواتها إلى 25 ألف جندي ودركي سنة 2010، كما تساهم في مخطط التدريب الجديد بتأطير معسكر تدريب في أقصى الجنوب، يختص في تكوين ضباط الصف من العساكر والدرك، وتدريب ضباط من مالي والنيجر في معاهد جزائرية.[3]

كما عرفت النفقات العسكرية للجزائر ارتفاعا مستمرا منذ نشوء القاعدة في المغرب الإسلامي*...فقد تم ترتيب الجزائر كأول دولة في شمال إفريقيا من حيث النفقات العسكرية لسنة 2011، حسب تقرير مؤسسة البحث الدولية حول السلام (*Sipri*)، وقدر الارتفاع بنسبة 44% في الميزانية العسكرية للجزائر التي تساوي 2.5 مليار دولار.[4]

كما قامت الجزائر بتخصيص ميزانية ضخمة للجانب الدفاعي، إذ قدرت مخططات هذا القطاع سنة 2013 بحوالي 15 مليار دولار.[5]

كما تم رفع الحكومة الجزائرية لميزانية الدفاع مجددا عام 2014 لتصل إلى نحو 20 مليار دولار، وهي الأعلى ضمن كل القطاعات، حيث تشكل نحو 15% من الميزانية العامة

---

[1] – رتيبة برباش، المرجع السابق، ص 262.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – مريم مهدي، المرجع السابق، ص 113.

* – تعود أصول تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى ما عرف في بداية تسعينيات القرن الماضي بـ"الجماعة المسلحة في الجزائر"، التي ظهرت عقب إعلان الجنرالات في الجزائر عن إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في 12 جانفي 1992، والتي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقيادة الثنائي عباسي مدني وعلي بلحاج، قد فاز بها، فضلا عن إصدار السلطات الجزائرية قرارا بحل الجبهة وحضر نشاطاتها، نقلا عن: أسماء رسولي، المرجع السابق، ص 149.

[4] – مريم مهدي، المرجع السابق، ص 117.

[5] نسيم بهلولي وآخرون، المرجع السابق، ص 106.

للبلاد[1]، كما بلغ حجم الإنفاق العسكري الجزائري سنة 2019؛ 6% من إجمالي الناتج المحلي.[2] كما خصصت الجزائر في مشروع قانون المالية 2023 الذي ارسلته للبرلمانيين.. مايقرب من23 مليار دولار لميزانية الدفاع.[3]

لقد حمل الدستور الجديد الجزائري تعديلات شملت السياسة الخارجية في إمكانية إرسال قوات عسكرية إلى الخارج للمشاركة في عمليات حفظ السلم والأمن تحت إشراف أممي، وبعد موافقة ثلثي (3/2) أعضاء البرلمان.[4]

2-البعد التنموي في السياسة الأمنية الجزائرية خلال الأزمة في مالي:

كما اعتمدت الجزائر على المتغير الثاني كخيار رئيسي للخروج من دوامة الأزمة الأمنية، فتم الارتكاز على الجانب الاقتصادي والتنموي، لما له من تأثيرات مباشرة على الأبعاد الأخرى، دون إغفال الجانب العسكري.

فالظروف الاقتصادية المتردية، تلعب دورا في تعفين الوضع والدفع نحو التمرد، وعدم الاعتراف بسلطة الدولة[5]...، وهذا ما يتضح جليا من خلال مختلف الوساطات التي قامت بها الجزائر لإيجاد حل للأزمة لمالية (1968، 1990، 1994، 2006، 2012)، من خلال تأكيدها على البعد التنموي والنهوض بالمناطق المهمشة شمال البلاد، من ذلك إعطاء صلاحيات التسيير للجماعات المحلية، إنشاء صناديق للتنمية المحلية، دعم الاستثمارات.[6]

---

[1] – أسماء رسولي، «التهديدات في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001»، (مذكرة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018، ص 179.

[2] – لبنى جصاص، «الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية»، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 2، العدد 2، 2022، ص 214.

[3] – المجاهد، طموحات الجزائر في البحر المتوسط ومنطقة الساحل وقوتها البحرية تقلق باريس وواشنطن، 2023/06/03، www.elmoujahid.net، (2023/06/03).

[4] – سمية رمدوم، «الجزائر وإفريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور»، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 15، 2021، ص 54، موجود في الموقع: www.kfcris.com.

[5] – نسيم بهلولي، مراد فول، المرجع السابق، ص 104.

[6] – المرجع نفسه.

وقد عمدت الجزائر إلى سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للتوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن في جنوبها وترقية ظروف معيشتهم.[1]

2-1-دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد:

كما شاركت الجزائر بقوة في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (*NEPAD*) سنة 2002، التي اعتبرتها الركيزة الأساسية من أجل تحقيق الاستقرار واستعادة الأمن، وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائرية السابق "مراد مدلسي" خلال مشاركته في منتدى "دافوس" سنة 2013، أين ربط الأمن بالتنمية، معتبرا التنمية محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية.[2]

منذ اندلاع الأزمة في جانفي 2012، قامت الدبلوماسية الجزائرية ممثلة في وزير الخارجية "رمطان لعمامرة" بدعوة أطراف النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات، لإيجاد تسوية سلمية للأزمة بعيدا عن الحل العسكري، الذي تقدمه مجموعة "الإيكواس"*، بإيعاز من أطراف دولية معينة، وعلى رأسها فرنسا، وترى الجزائر بأن التدخل الأجنبي يشكل تهديدا أمنيا مباشرا على الجزائر.[3]

وفي جوان 2014، رحبت الجزائر بالاتفاق المبرم بين الحكومة المالية والمتمردين التوارق، والذي كان سببا في إجراء الانتخابات الرئاسية في مالي يوم 2014/07/28.[4]

---

[1] – أسماء رسولي، المرجع السابق، ص 180.

[2] – نسيم بهلولي، مراد فول، المرجع السابق، ص 104.

* – الإيكواس (Ecowas)، فقد أنشئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (Ecowas) بالفرنسية communauté Économique des États de (Cedeao Louvest) بموجب اتفاقية لاغوس بنيجيريا 28 ماي 1975، بحضور 15 دولة، تنتمي جغرافيا لغرب إفريقيا هي: البنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، سيراليون، الطوغو، الرأس الأخضر، التي انضمت إلى الجماعة عام 1976، كما أن موريطانيا كانت ضمن الأعضاء قبل أن تقرر الانسحاب سنة 2000، نظم "الإيكواس" سوقا قوامه حوالي 300 مليون مستهلك، وتهدف أساسا إلى تعزيز التعاون والتكامل في إطار الاتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا بغية رفع مستوى شعوبها، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، عمار بالة، المرجع السابق، ص 210.

[3] – إبراهيم مجاهدي، المرجع السابق، ص 250.

[4] – إبراهيم مجاهدي، المرجع نفسه.

قدرت فاتورة المساعدات للدول الإفريقية [مالي وموريتانيا] شهر جوان 2010 بـ 10 ملايين دولار لدفع التنمية تجسدت في 15 ألف طن من الأرز.[1]

اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية على تقديم مساعدات للدول الإفريقية، حيث تبنت خيار مسح الديون، منها شطب 3 مليار دولار لديون عشر دول إفريقية سنة 2012، وألغت 9.2 مليون دولار على 14 دولة إفريقية أخرى سنة 2013، فضلا عن تقديم مساعدات لدولة مالي تجاوزت 100 مليون دولار.[2]

تم يوم24جانفي2022بالقاعدة الجوية لبوفاريك الناحية العسكرية الأولى شحن مساعدات إنسانية لدولة مالي متكونة من 108طن من المواد الغذائية و400 الف جرعة من اللقاح المضاد لفيروس كوفيد 19[3]، كما تم ارسال يوم 25 جانفي 2022 شحن دفعة ثانية متمثلة في 27طن من المواد الغذائية و100الف جرعة من اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 من نوع سينوفاك.[4]

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية وهندسة بناء السلم في مالي

لعبت الجزائر دور الوسيط لحل الأزمة المالية منذ التسعينات بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية، بهدف وقف العمليات المسلحة، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

---

[1] – سفيان منصوري، عادل زقاغ، «أمن منطقة الساحل: بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 6، 2014، ص 75.

[2] – سمية رمدوم، المرجع السابق، ص 53.

[3] – وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر ترسل مساعدات إنسانية إلى دولة مالي (2022/01/24)، www.aps.dz/ar/algerie/120292-2022-01-24، (2023/06/03).

[4] – الإذاعة الجزائرية، الجزائر ترسل شحنة ثانية من المساعدات الإنسانية إلى دولة مالي الشقيقة، (2022/01/25)، www.news.radioolgerie.dz/ar/node/3985، (2023/06/03).

أولا: الوساطة الجزائرية بعد 1990

1-قمة جانت من 08 إلى 09 سبتمبر 1990:

حيث توجه الجهود الدبلوماسية لعقد قمة رباعية، ضمت كل من الجزائر (الشاذلي بن جديد)، ليبيا (معمر القذافي)، مالي (موسى تراوري)، والنيجير (علي سايبو)، أكدت الدول المشاركة في هذه القمة على:

- معالجة أزمة شمال مالي بتبني الحلول السياسية واستبعاد المواجهة العسكرية.
- العمل على وضع حد للتهميش الذي يعاني منه الطوارق، بإدماجهم في الجيش المالي.
- تنمية المناطق الحدودية لهذه الدول يترتب عنه استقرار المنطقة.[1]

2-اتفاقية تمنراست 1991:

التقى ممثلو الحكومة المالية يومي 5-6 جانفي 1991 بتمنراست وفدا ضم ممثلي الحركتين المتمردين وهما: الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد، وذلك لإجراء المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على اتفاق يقضي بوقف الأعمال المسلحة[2] بين الطرفين، والعمل على منح منطقتي "تمبكتو" و"كيدال" حكما ذاتيا، وقد نصت الاتفاقية على:

- وقف إطلاق النار وإطلاق سراح المسجونين.
- إعادة توطين العناصر المتمردة.
- التخفيف من التواجد الحكومي العسكري شمال البلاد.
- إبعاد الجيش عن إدارة الشؤون المدنية.

---

[1] – زهير مزارة، عامر حاج مليود، «أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال-مالي نموذجا-»، مجلة آفاق للعلوم، العدد 10، 2018، ص 298.

[2] – نصر الدين لبال، «المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذجا»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017، ص 559.

– إدماج العناصر المتمردة في القوات المسلحة، وفقا لآليات تحدد لاحقا.[1]

3–لقاء الجزائر العاصمة الأول:

دام يومين 29–30 ديسمبر 1991، من أجل تحديد وتحضير إطار المفاوضات والتأكيد على أهمية الوساطة الجزائري في هذا النزاع.[2]

4–لقاء الجزائر العاصمة الثاني:

انطلق أيام 22–24 جانفي 1992، خلال جلسة المفاوضات الأولية، وتحت إشراف الجمهورية الجزائرية، توصلت الأطراف المشاركة للاتفاق حول النقاط التالية:

– توقيع هدنة.

– الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.

– تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق.

– ضرورة متابعة المفاوضات.[3]

5–لقاء الجزائر الثالث:

انطلق أيام 15–25 مارس 1992، تم فيه تحقيق اتفاق وطني، أو ما يسمى باتفاقية باماكو.[4]

6–لقاء تمنراست:

انطلق أيام 16–20 أفريل 1994، الذي عقد من أجل تقييم مستوى تطبيق الميثاق الوطني، وتحديد السبل الكفيلة بذلك، بالإضافة على إعادة التأكيد على الحل النهائي للمشاكل المتعلقة بالمتمردين.

7–لقاء الجزائر العاصمة:

انعقد أيام 10–15 ماي 1994، الذي خصص للتفاوض حول:

---

[1] – عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، المرجع السابق، ص 487.

[2] – زهيرة مزارة، عامر حاج مليود، المرجع السابق، ص 299.

[3] – نصر الدين لبال، المرجع السابق، ص 559.

[4] – عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، المرجع السابق، ص 487.

– عدد المتمردين الذين سيتم إدماجهم في مختلف أجهزة الدولة.

– التفاوض حول تفكيك قواعد المتمردين وتنصيب أمن حماية الأشخاص والممتلكات.[1]

8-لقاء تمنراست:

انطلق أيام 27-30 جوان 1994، وقد نص الاتفاق على ما يلي: إدانة الانحرافات غير المراقبة، كما أبرز الطرفان أن مهمة التعزيزات العسكرية تهدف لحماية كل السكان وإعادة الأمن، وأن سحبها سيتم بالتدريج من طرف السلطات المختصة، وهذا وفقا لتطور الأوضاع الأمنية، وبتنصيب الوحدات الخاصة في مناصبها...والالتزام الدائم بسريان قرارات الجزائر التي اتخذت في ماي 1994.[2]

ثانيا: الوساطة الجزائرية بعد 2012

1-اتفاق الجزائر 21 ديسمبر 2012:

وهو الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية "لبنة" في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل[3] مع سلطات "باماكو"، فضلا عن كون هذا الاتفاق الذي تم برعاية جزائرية، قد حقق أحد الأهداف المرجوة منه، وهو عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، التي كانت تحتفظ برهائن دبلوماسيين جزائريين، تم اختطافهم من القنصلية الجزائرية في «غاو» شمال مالي في 05 أفريل 2012.[4]

2-اتفاق الجزائر مارس 2015:

نص على انتخاب مجالس إقليمية في مناطق شمال البلاد، على أن تتمتع تلك المجالس بصلاحيات تنفيذية ومالية كبيرة في تلك المناطق، وفي الوقت الذي لم يقر فيه

---

[1] – زهيرة مزارة، عامر حاج مليود، المرجع السابق، ص 300.

[2] – نصر الدين لبال، المرجع السابق، ص 560.

[3] – رتيبة برباش، «مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، ص 262.

[4] – المرجع نفسه.

بمطالب الحركات الطوارقية بالحصول على الحكم الذاتي الموسع في مناطقهم، كما يؤكد الاتفاق على وحدة الأراضي المالية في مواجهة المطالب الانفصالية، وهو ما أدى بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد بعدم التوقيع على الاتفاق.[1]

أصر الرئيس "عبد المجيد تبون" في 06 جانفي 2022، لدى استقباله بعثة مالية رفيعة المستوى، على ضرورة التزام السلطات الانتقالية المالية بجعل 2022 سنة إقامة نظام دستوري جامع وتوافقي منبثق من مسار الجزائر، وعليه فإن فترة انتقالية لمدة تتراوح بين 12-16 شهرا تكون معقولة ومبررة.[2]

رفضت الجزائر طلب المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا "إيكواس" بالانخراط في عقوبات على مالي، وقالت الجزائر إنها تتحدث من موقعها كرئيس للوساطة الدولية في أزمة شمال مالي، التي تعمل على تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي، المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015.[3]

رفع قادة دول غرب إفريقيا، خلال اجتماعهم الأحد في أكرا، العقوبات التجارية والمالية التي كانت تخنق منذ كانون الثاني/يناير مالي [2022] الغارقة في أزمة سياسية وأمينة خطيرة...وقال "جانم-كلود كاسي برو" رئيس مفوضية "إيكواس" المنتهية ولايته، «قررت القمة رفع كل العقوبات الاقتصادية والمالية» المفروضة على مالي اعتبار من [03 جويلية 2022]، غير أنها أبقت على العقوبات الفردية وعلى تعليق مالي من هيئات "إيكواس" إلى حين عودة النظام الدستوري.[4]

---

[1] – نصر الدين لبال، المرجع السابق، ص 563.

[2] – علي ياحي، مبادرة الجزائر أمام تحدي وضع للأزمة في مالي، 2022/01/16 [www.independentarabia.com] (2023/04/23).

[3] – عباس ميموني، أزمة مالي-إيكواس: مقاربة جزائرية لوقف الاضطرابات (تقرير)، 12/02/ 2022 [www.aa.com] (2023/04/23).

[4] – وكالة الصحافة الفرنسية (أف.ب)، "إيكواس" ترفع العقوبات عن مالي اتفاق على مدى الفترة الانتقالية في بوركينافاسو، 2022/07/03 [www.swissinfo.ch] (2023/04/23).

أشاد أعضاء مجلس الأمن الأممي خلال اجتماع عقد يوم 12 أفريل 2023 بنيويورك، بدور الجزائر التي تقود الوساطة الدولية، نظير التزامها المستمر إلى جانب الماليين عن طريق عودة الاستقرار إلى مالي، سيما عبر مختلف المشاورات التي جرت بكل من الجزائر وباماكو.[1]

ووصل الوسيط "غودلاك جوناثان"، الرئيس النيجيري الأسبق إلى باماكو، وقال أحد أعضاء الوفد المرافق له لوكالة فرانس برس، إن مالي حققت تقدما هائلا، وأعلنت السلطات برنامجا لإجراء انتخابات يحدد موعد الاستحقاق الرئاسي في فيفري 2024، ثم الاستفتاء الدستور مارس 2023، والانتخابات التشريعية بين أكتوبر ونوفمبر 2023.[2]

من جانبه أشاد الأمين العام الأممي، أنطونيو غوتيريش، في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي في 2023/04/05 بمناسبة هذا الاجتماع، بالالتزام الشخصي لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي استقبل تباعا وفدا ماليا بمستوى وزاري، وكذا ممثلين عن الحركات الموقعة على اتفاق السلام.[3]

كما تؤكد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف إلى العاصمة المالية "باماكو"، يومي الأربعاء والخميس 26-27 أفريل 2023، وتركيزه خلال مجمل المباحثات التي أجراها مع القيادات العسكرية للسلطة الانتقالية في مالي، على مسألة تثبيت اتفاق السلام الموقع في الجزائر في ماي 2015 بين الحكومة في باماكو وحركة الأزواد التي تمثل سكان مناطق شمال مالي[4].

---

[1] – الإذاعة الجزائرية، تسوية الأزمة في مالي، الأمم المتحدة تشيد بالدور المحوري للجزائر والجهود الحميدة للجزائر والجهود الحميدة لرئيس الجمهورية، 2023/04/13 www.radioalgerie.dz (2023/04/28).

[2] – المرجع نفسه.

[3] – نفسه.

[4] – العربي الجديد، حراك جزائري في مالي لمنع تكرار السيناريو السوداني، 2023/04/28 www.alaraby.co.uk/politics، (2023/05/15).

خلاصة الفصل:

اعتمدت المقاربة الجزائرية على أولوية الجانب التنموي والحوار السياسي، ومعارضة التدخل الأجنبي، كما عملت الدولة الجزائرية على وضع استراتيجية في التعامل مع مختلف التحديات التي تواجهها، فقامت بتعزيز قوة الدولة داخليا، لأنه لما تكون قاعدة صلبة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، فإن ذلك يعطي دعما كبيرا لسياسة الدولة الخارجية، حيث اهتمت بالإصلاحات السياسية الدستورية منذ سنة 2011، كإلغاء حالة الطوارئ والتي فرضت منذ 09 فيفري 1993، والتركيز على تعديل قانون الانتخابات والأحزاب السياسية، بمنح الاعتمادات الجديدة لها، مع إعادة هيكلة الحركة الجمعوية، بتحديد مصادر تمويل الجمعيات، وقانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من 20% إلى 50%، وتأمين الحدود البرية لتوفير الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تفعيل دور الدبلوماسية خارجيا، من خلال اللقاءات والاجتماعات التي تمت من أجل التوصل لتسوية سلمية للنزاع في ليبيا ومالي، والتي قامت على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وضرورة التركيز على إشراك دول الجوار، باحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبعيدا عن التدخل الأجنبي من أجل استتباب الأمن وتحقيق المصالحة وتعزيز السلم إقليميا ودوليا.

الخـــاتمة

الخاتمة:

من خلال التطرق لموضوع الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الدولي والإقليمي، تبين لنا أن النشاط الدبلوماسي الجزائري كان فعالا، نتيجة ما كسبه من خبرة طويلة للممارسة الدبلوماسية الجزائرية، وذلك قبل الثورة التحريرية، بداية من مؤتمر باندونغ ومختلف المؤتمرات الدولية، والتي شاركت فيها الجزائر بوفد رسمي للحكومة الجزائرية المؤقتة: كمؤتمر القاهرة، وأكرا، ومونروفيا، وتونس، وأديس بابا، حيث لعبت فيها الجزائر دورا رياديا لجعل القضية الجزائرية قضية إفريقيا، واحتلت الصدارة على الساحة الإفريقية، رغم ما كانت تعانيه من تضييق وعزلة شديدين من قبل الاستدمار الفرنسي.

كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة والخلافات الدولية والإقليمية بعد الاستقلال ومنها: النزاع المالي البوركينابي، والسينغالي والموريتاني، والتشاد، وتونس وليبيا، والعراق وإيران، وليبيا ومصر، وأزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، والنزاع النيجيري، والإثيوبي الإيرتري، وصولا إلى النزاع الليبي والنزاع المالي.

كما تعتبر محددات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، هي ذاتها محددات دبلوماسيتها، ومنها: المحددات الجغرافية، والتي تتضمن الموقع، والمساحة، والتضاريس، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية، والمحدد العسكري يحد من سلوك الجزائر الخارجي، لعدم تمكنها من إنتاج أسلحة تزود بها قواتها الحربية، دون اللجوء إلى الاستيراد، والمحددات الاقتصادية، فبدون موارد اقتصادية يكون من الصعب على الدولة القيام بأي دور محوري في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى العقيدة الأمنية، باعتبارها دليلا يقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ويوجهونها، وكذا الثواب الدستورية في تعاملها مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

كما تستند الدبلوماسية الجزائرية على عدة مبادئ، قائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعاون بين الدول المجاورة، وبمبدأ حل النزاعات بين

الدول بالطرق السلمية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وضبط الحدود مع دول الجوار، كل ذلك من أجل لعب دور محوري للدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا.

كما واجهت الجزائر تحديات النزاع الليبي والمالي، والذي تضمن عدة أسباب، بداية من أسباب النزاع الليبي وتداعياته، والذي يعود إلى سنة 2011، منها: الأسباب الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، كالتفاوت في توزيع الثورة، وعدم تحقيق التنمية الاقتصادية، والأسباب التاريخية كالتنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، بالإضافة إلى الأسباب الخارجية، كموجة الاحتجاجات في كل من مصر وتونس، وتدخل الأطراف الخارجية كالطرف الفرنسي.

بالإضافة إلى تتبع جذور النزاع المالي بدءا بميلاد النزاع (1960-1989)، ثم مرحلة التنظيم والعمل المسلح (1990-2010)، ومرحلة انفجار النزاع (2011-2016)، والتي أفرزت الإطاحة بنظام الرئيس "أمادو توماني" توري" في 22 مارس 2012، ثم دراسة أسباب النزاع داخليا، منها: الطبيعية كحالة الجفاف (1975-1983)، والأسباب الإثنية، حيث يوجد 23 إثنية تنقسم إلى خمس قبائل، والأسباب السياسية والأمنية (طول فترة الدكتاتورية ونظام الحزب الواحد)، والأسباب الخارجية، كدراسة النفوذ الفرنسي وغيره.

كما تم التطرق إلى تداعيات النزاع الليبي على الأمن الجزائري، كتنامي ظاهرة التهريب، والمتاجرة بالسلاح، وتضاعف المد الإرهابي، والجريمة المنظمة و التطرق أيضا إلى أهم تداعيات الأزمة المالية على الأمن القومي الجزائري، كالهجرة غير الشرعية، حيث تم تسجيل 20 ألف مهاجر غير شرعي خلال سنوات (2013-2016)، كماأعلنت وزارة الدفاع الوطني يوم 2020/07/18 عن توقيف 30 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بعين صالح: وقبلها ألقت المفارز العسكرية القبض على العشرات بعد اجتيازهم للحدود قادمين من مالي والنيجر والجريمة المنظمة، حيث تم حجز سنة 2007، 124 كلغ من الكوكايين بقيمة 55 مليون دولار وغيرها،وفي إطار محاربة الجريمة المنظمة وتأمين الحدود الوطنية، أوقفت المصالح الأمنية للجيش الوطني الشعبي من 11 إلى 18 أفريل 2023

بتمنراست بالناحية العسكرية السادسة مجموعة إجرامية عابرة للحدود ، وكذا ظاهرة الإرهاب العابر للحدود (هجوم 2013/01/16 على موقع منصة الغاز بتيقنتورين وغيرها)، وقد تم التصدي بحزم وتحرير 685 عاملا جزائريا، و107 أجانب، وتم القضاء على 32 إرهابيا من منفذي الهجوم ، وحسب بيان لوزارة الدفاع الوطني في 21 ديسمبر 2022 تطرق فيه للحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في الفترة من 2022/12/14 إلى 2022/12/20 في إطار مكافحة الإرهاب، تمكنت مفارز الجيش الوطني الشعبي في مناطق عديدة عبر الحدود من الوطن من القضاء على عدة إرهابيين واسترجاع أسلحة .

كما أدانت الجزائر بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم السبت 22 أفريل 2023 في منطقة مطار سيفاري بمنطقة موبتي (وسط مالي) والتي راح ضحيتها العديد من الجنود والمدنيين الماليين.

تعمل الجزائر على استتباب الأمن في دور الجوار الجغرافي لليبيا ومالي، فهي تواجه حدودا شاسعة وتعمل دائما على حراسة وتأمين حدودها الشرقية بين الجزائر وليبيا والمقدرة بـ 982كلم، والشريط الحدودي بين الجزائر ومالي والمقدر بـ 1329كلم، وذلك من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في دول الجوار الإقليمي.

بالإضافة إلى اعتماد المقاربة الجزائرية على أولوية الجانب التنموي والحوار السياسي، ومعارضة التدخل الأجنبي، كما عملت الدولة الجزائرية على وضع استراتيجية في التعامل مع مختلف التحديات التي تواجهها، فقامت بتعزيز قوة الدولة داخليا، لأنه لما تكون قاعدة صلبة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، فإن ذلك يعطي دعما كبيرا لسياسة الدولة الخارجية، حيث اهتمت بالإصلاحات السياسية الدستورية منذ سنة 2011، كإلغاء حالة الطوارئ والتي فرضت منذ 09 فيفري 1993، والتركيز على تعديل قانون الانتخابات والأحزاب السياسية، بمنح الاعتمادات الجديدة لها، مع إعادة هيكلة الحركة الجمعوية، بتحديد مصادر تمويل الجمعيات، وقانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من 20% إلى 50%، وتأمين الحدود البرية لتوفير الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تفعيل دور

الدبلوماسية خارجيا، من خلال اللقاءات والاجتماعات التي تمت من أجل التوصل لتسوية سلمية للنزاع في ليبيا ومالي، والتي قامت على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وضرورة التركيز على إشراك دول الجوار، باحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبعيدا عن التدخل الأجنبي من أجل استتباب الأمن وتحقيق المصالحة وتعزيز السلم إقليميا ودوليا.

النتائج والتوصيات:

أ-في الأزمة الليبية:

- تأكيد الجزائر على الحل السلمي عبر الحوار بجمع الأطراف الليبية بالجزائر، مارس، أفريل، جوان 2015، ديسمبر 2016، ماي 2018، جانفي 2020، جوان، أوت 2021، مارس 2023.
- التأكيد على أن تحل الأزمة الليبية من طرف الليبيين وحدهم.
- تسعى الجزائر لدعم جهود الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ودول الجوار.
- حل الأزمة الليبية يقوم على المصالحة الوطنية ورفض التدخل الأجنبي.
- تأكيد الجزائر لمبادرة المبعوث الأممي إلى ليبيا عبد الله باتيلي لإجراء الانتخابات قبل نهاية 2023.

ب-في الأزمة المالية:

- اهتمام الجزائر داخليا بسكان الجنوب وسكان الطوارق خصوصا بتوفير البنى التحتية وتحسين الظروف المعيشية للحفاظ على وحدة أراضيها.
- حرص الجزائر على تسوية الأزمة المالية بجمع الأطراف بالجزائر، ونجاح اللقاءات 1990، 1991، 1994، 2012، 2015، 2022، 2023.
- تقديم مساعدات لدول الجوار بمالي من أجل استتباب الأمن وتحقيق التنمية في 2010 بـ 10 ملايين دولار، وفي 2013 تجاوزت 100 مليون دولار، وفي 2022 مد

مساعدات بـ 135 طن من المواد الغذائية، و500 ألف جرعة من اللقاح لفيروس كوفيد 19.

- ترحيب الجزائر بموعد الانتخابات التشريعية، المزمع عقدها بين أكتوبر ونوفمبر 2023، وموعد الاستحقاق الرئاسي فيفري 2024.
- تخصيص الجزائر لميزانية ضخمة للجانب الدفاعي من 15 مليار دولار سنة 2013 وصولا إلى 23 مليار دولار سنة 2023، إذ تعتبر الدولة الأكثر استيراد للسلاح، حيث تحتل المرتبة السادسة عالميا والثانية عربيا.
- ينبغي الاهتمام بتصنيع السلاح بالجزائر، من أجل حماية أمنها القومي بالاعتماد على التكنولوجية الروسية والصينية ولما لا الولايات المتحدة الأمريكية.
- تأكيد وزير الخارجية أحمد عطاف يوم 13جوان 2023 بـ: 6 أولويات للجزائر خلال عهدتها بمجلس الأمن خلال الفترة 2024-2025 منها: مرافعة الجزائر من أجل الأولويات التي تفرضها الأوضاع المتأزمة في فضاءات الانتماءات العربية والإفريقية كالأزمة في ليبيا ومالي وغيرها.
- الحرص على استغلال منصب انتخاب الجزائر عضو غير دائم في مجلس الأمن، من أجل دعم القضايا العربية والإفريقية الأخرى.

قائمة
المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I- المصادر:

1) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976، الجريدة الرسمية، ع 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.
2) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، ع 76، المؤرخة في 08 ديسمبر 1996.
3) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، ع 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.
4) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، ع 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

II- المراجع

أولا: باللغة العربية

أ/الكتب:

1) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011).
2) أمين شلبي السيد، في الدبلوماسية المعاصرة، (ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1997).
3) عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).
4) علي حسن الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، (ط3، لبنان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007).
5) علي حسن الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، (ط3، لبنان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007).

6) علي حسين الشامي، الدبلوماسية شأنها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، (ط3، لبنان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007).

7) عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، (ط1، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016).

8) مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، (ط3، سوريا: دار الفكر، 2001).

9) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 1989).

10) محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية–الإيريترية، (ط1، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2006).

11) مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، جامعة الجزائر 3 ، 2014 .

12) نسيم بهلولي، وآخرون، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل، (ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2016).

ب/الدوريات والمجلات العلمية:

1) ابتسام أوعشرين، «الدبلوماسية الجزائرية من الموروث الثوري إلى الحاجة لإنعاش الأدوات الاقتصادية: تحديات وفرص»، السياسة العالمية، المجلد 6، العدد2، 2022.

2) جمال تراكة، «التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري»، مجلة متون، المجلد 08، العدد 4، 2017.

3) إبراهيم مجاهدي، «دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية (دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)»، مجلة صوت القاهرة، العدد 8، 2017.

4) أحلام بارش، كريم رقولي، «دور الدبلوماسية الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي»، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 3، 2021.

5) أحلام بارش، كريم رقولي، «دور السياسية الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي»،

6) أحمد لفقيه، أمال بريزيني، «المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي: دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية أنموذجا»، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 12، العدد 1.

7) أسماء بن لمخربش، «دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالتي ليبيا ومالي»، مجلة الفكر، العدد 17، 2018.

8) توفيق بوستي، «المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، 2021.

9) جمال بلفردي، فاتح زياني، «إفريقيا في ميزان الدبلوماسية الجزائرية 1962-1973»، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 28، 2021.

10) حورية قصعة، «تداعيات التهديدات الأمنية في الفضاء الإفريقي على الأمن القومي الجزائري (دراسة في تطورات الأزمة الليبية)»، مجلة البحث القانوني والسياسي، العدد 1، 2022.

11) دينا شحاتة، ومريم وحيد، «محركات التغيير في العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

12) راوية تبينة، «تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري»، مجلة المفكر، العدد 2، 2019.

13) رتيبة برباش، «مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، 2017.

14) رتيبة برباش، «مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09.

15) رضا دمدوم، «الأطراف الخارجية في النزاع الليبي منذ 2014: عوامل جديدة وأدوار متزايدة»، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2022.

16) رؤوف بوسعدية، «دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، 2016.

17) زهرة مناصري، «سياسة الجزائر الخارجية والأزمات الإقليمية دراسة حالة: تصفية الاستعمار في الصحراء العربية والأزمة الليبية»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، 2022.

18) زهير جبارة، عادل بن عمر، «التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات»، مجلة أبحاث قانونية، المجلد 1، العدد 1، جوان 2022.

19) زهير مزارة، عامر حاج ميلود، «أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال-مالي نموذجا-»، مجلة آفاق للعلوم، العدد 10، 2018.

20) زياد عقل، «عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

21) سفيان منصوري، عادل زقاغ، «أمن منطقة الساحل: بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 6، 2014.

22) سمية غضبان، «مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية -تحدى نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر، 2018.

23) صبرينة كيحال، «التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة عن تعاون اقتصادي»، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021.

24) عادل بن عمر، دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات في إفريقيا: دراسة حالة مالي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، 2019.

25) عادل جارش، «تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري»، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 3، يونيو 2017.

26) عبد الرحمن غالم، «التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري»، مجلة السياسة العالمة، المجلد 4، العدد 3، 2021.

27) عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكالطة، «تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقية»، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 3، 2021.

28) علي مدوني، «التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات»، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، 2020.

29) علي مصباح محمد لوحيشي، «دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة»، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 5، 2017.

30) عمار بريق، «الهجرة غير الشرعية وآثارها على الجزائر»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 01، 2022.

31) عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «دور الجزائر في حل النزاع الإثيوبي–الإيريتري»، مجلة آفاق العلوم، المجلد 5، العدد 3، 2000.

32) عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «مساعي التسوية السلمية للنزع الليبي–رؤية تقييمية للدور الجزائري»، مجلة صوت القانون، العدد خاص، 2022.

33) عيسى طيبي، خيراني بن ملوكة، «مساعي التسوية السليمة للنزاع الليبي–رؤية تقييمية للدور الجزائري–»، مجلة صوت القانون، العدد خاص.

34) فاطمة زمام، «فرضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2018.

35) فريدة حموم، «التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا»، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، 2019.

36) كريم رقولي، «الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011»، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة السادسة، المجلد 6، العدد 1، 2021.

37) كريمة لعيساوي، «دور الشركات الأمنية العسكرية الخاصة "فاغنر" في إفريقيا، نموذج ليبيا»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01، 2022.

38) لبنى جصاص، «الأمن الحدودي الجزائري بين تحديات التنافس الدولي والتهديدات الأمنية»، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 2، العدد 2، 2022.

39) لحضر شعاشعية، «دور الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران»، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، 2017.

40) محمد أمين ديداوي، «رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية»، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 1.

41) محمد بن فردية، ومراد بوعيشة، «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية)»، دفاتر السياسة والقانون، جامعة غرداية، المجلد 14، العدد1، 2022.

42) محمد طبال، «النزاع في مالي: من النزاع بين المكونات الأمنية والحكومة المركزية إلى الانقلاب الأمني»، مجلة السياسة العالمية، العدد 2، 2022.

43) منصف بكاي، «دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية»، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 1، العدد1، 2014.

44) نادية آيت عبد المالك، «دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية»، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، العدد الثاني، 2018.

45) ناصر بوعلام، «دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيوأمنية في منطقة الساحل»، مجلة مدرارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، 2018.

46) نبيل بويبية، «التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية بين الأمننة والأفغنة»، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد 1، 2018.

47) نسيمة عموري، «التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري»، مجلة متون المجلد 8، العدد 4، 2017.

48) نصر الدين لبال، «المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذجا»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017.

49) نصير لعرباوي، «صورة الدبلوماسية الجزائرية في السفارات الأجنبية بالجزائر–سفارة دولة فلسطين نموذجا»، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 13، 2019.

50) ياسين بن عمر، «حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2019.

ج/الرسائل الجامعية:

1) أسماء رسولي، «التهديدات في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001»، (مذكرة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018.

2) سفيان منصوري، آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017.

3) عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري –مالي أنموذجا–، (مذكرة دكتوراه)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018.

4) نبيل بويبية، الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات، (مذكرة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018.

5) بلقاسم كلوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة البليدة، ديسمبر 2004.

6) سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2011.

7) عطا الله فشار، دور الدبلوماسية الجزائرية في انتصار الثورة الجزائرية، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ-جامعة الجزائر، 2001.

8) محمد الطاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة، جامعة قسنطينة، 2005.

9) محمد إمحمد محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، (درجة ماجستير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2019.

10) مريم مهدي، الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3ـ 2012.

11) مريم مهدي، الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، (مذكرة ماجستير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013.

12) سليمة جودي، رانيا زغيب، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية والمالية، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2022.

13) ليلى دقلة، توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو القارة الإفريقية بعد 2019، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2022).

14) نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945–قالمة، 2020.

15) هنية عسلوج، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة دراسة في الآراء، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 09 ماي 1945، قالمة، 2013.

د/المواقع الإلكترونية:

1) محمد سليم قلالة الشروق أونلاين، «المفهوم الصحيح للحل السياسي»، 2017/07/18 www.echoroukonline.com (2023/05/06).

2) كتوباتي إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي–إنجليزي)، www.kotobati.com/book/reading/55c3d6fd، (2023/05/01).

3) الجزيرة، الحرب في ليبيا: اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرضها المصالح ويحكمها التاريخ، 2020/07/23 www.aljazeera.net/politics/2020/07/23/، (2023/05/15).

4) الطاقة، قائمة أكبر الدول المنتجة للذهب في إفريقيا، تضم دولة عربية واحدة، 2022/09/11 www.attaqa.net/2022/09/11، 2023/06/03.

5) مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا أسباب ومآلات النزاع الحكومي الراهن، 2022/09/02 www.stidies.aljazeera.net/ar/raticle/5453، (2023/05/14).

6) عربي BBC NEWS، الحرب في ليبيا: ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها ومـــــا دوافعهـــــا؟، 2020/07/21 www.bbc.com/arabic/middleeast-535888475، (2023/05/15).

7) France 24، 37 قتيلا من إثنية الفولاني في هجوم على قريتهم بوسط مالي (رسمي)، 2019/01/01 www.france24.com/ar/2019/01/01-37 ، (2023/05/15).

8) المجاهد، طموحات الجزائر في البحر المتوسط ومنطقة الساحل وقوتها البحرية تقلق باريس وواشنطن، 2023/06/03، www.elmoujahid.net، (2023/06/03).

9) وكالـــة الأنبـــاء الجزائريـــة، الجزائـــر ترســـل مســـاعدات إنســـانية إلـــى دولـــة مـــالي (2022/01/24)، www.aps.dz/ar/algerie/120292-2022-01-24، (2023/06/03).

10) الإذاعة الجزائرية، الجزائر ترسل شحنة ثانية من المساعدات الإنسانية إلى دولة مالي الشقيقة، (2022/01/25)، www.news.radioolgerie.dz/ar/node/3985، (2023/06/03).

11) أخبار الأمم المتحدة، مالي تدهور الأوضاع الأمنية يتسبب في نزوح آلاف المدنيين، 2023/01/27 www.news.un.irg/ar/story/2023/01/1117807، (2023/05/15).

12) أكاديميـة dw، مقتـل وجـرح العشـرات فـي أحـدث اشـتباكات فـي العاصـمة الليبيـة، 2022/08/27 www.dw.com/ar/a62952079، (2023/05/14).[1] - مركـــز الجزيـــرة للدراســـات، ليبيـــا أســـباب ومـــآلات النـــزاع الحكـــومي الـــراهن، 2022/09/02 www.stidies.aljazeera.net/ar/raticle/5453، (2023/05/14)

13) إفريقيـــــــا ومقومـــــــات دبلوماســـــــيتها الإفريقيـــــــة، 2014/05/15 www.asjp.cerist.dz/en/article26055 (2013/04/06).

14) سـيد أحمـد ولـد سـالم، العلاقـات الجزائريـة الإيرانيـة متينـة فـي أغلـب مراحلهـا، 2007/02/14، www.aljazeera.net، 2023/03/24.

15) بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazra.net/reports/2012/06/20126310429208904html

16) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989 مأخوذ من موقع الرئاسة https://www.elmouradia.dz/arabe/sumbole/lex/es/constitution89.html.

17) محمد المهدي عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، مركـز الشـهيد أحمـد أحـواس للدراسـات 2021/07/09، www.hajmarkiz.org، 2023/03/26.

18) الموسوعة السياسية www.political-encyclopedian.org/dictionery .

19) البنـــــك الـــــدولي، تعـــــداد الســـــكان الإجمـــــالي Mali، 2023، www.dataalbanaldawli.org (2013/04/08).

20) تسعديت مسيح الدين، خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة حالة مالي، www.asjp.cerist.dz 2016/06/01، (2023/04/08).

21) المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، تقـدير موقـف، أزمـة مـالي والتـدخل الخارجي، 2013/02/10، www.dohainstitute.org 2013/04/10.

22) ويكيبيديا، حرب مالي، أفريل 2019، https://www.ar.m.wikibidia.org/miki/ (2013/04/13).

23) حمـزة عتبـي، كيـف تنظـر الجزائـر إلـى التـدخل العسـكري المحتمـل فـي ليبيـا ضـد "داعـــــــــش؟، 2016/08/17 [www.arabia.cnn.com/word2016]، (2023/04/01).

24) العربي الجديد، حراك جزائري في مالي لمنع تكرار السيناريو السوداني، 2023/04/28 www.alaraby.co.uk/politics، (2023/05/15).

25) مركز شاف SHAF للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وإفريقيا)، مالي بين الحاضر والماضي...ومستجدات الأزمة، 2023/02/07 www.shafcentre.org، (2023/05/15).

26) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مالي، 2023/03/17 مالي www.wikipidia.org/wiki، (2023/05/15).

27) مركز الجزيرة للدراسات، الانسحاب الفرنسي من مالي: تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة؟، 2022/03/07 www.studies.alhazeera.net/ar/article/5313 (2023/05/15).

28) التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب، دراسة حالة الدولة الليبية، 2021/10/21 www.jocu.journal.ekb.eg (2023/05/10).

29) وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر تدين بشدة الاعتداء الإرهابي الذي استهدف موقعا للشرطة بمدينة سبها الليبية، 2021/06/07 www.mfaove.dz (2023/05/10).

30) موقع الجزيرة نت، نجاة سفير الجزائر بليبيا من محالة اختطاف، 2014/05/18 www.Aljazzira.net، (2013/04/01).

31) البلاد نت، الجزائر في مواجهة موجات تدفق المهاجرين الأفارقة، 2020/07/19 www.elbilad.net/evenment/45476(2023/05/10).

32) وزارة الدفاع الوطني، محاربة الجريمة المنظمة وتأمين الحدود الوطنية: توقف مجموعة إجرامية عابرة للحدود، 2023/04/18 https://www.mdn.dz، (2023/05/10).

33) موقع الجزيرة نت، هجوم عين أميناس، الموسوعة 2016/02/02 www.aljazzera.net، (2023/03/31).

34) وزارة الدفاع الوطني، الحصيلة العملياتية من 2022/12/14 إلى 2022/12/20، www.mdn.dz/site-principalsommair/actua، (2023/05/06).

35) بيان الوزارة -الجزائر تدين الهجمات الإرهابية في منطقة سيفاري بمالي، 2023/04/22 www.mfa.gov.dz، (2023/05/10).

36) عمر سمير، الأطراف الدولية والأزمة الليبية، أكتوبر 2014 www.eademia.edu (2023/04/15).

37) عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، 2020/07/10 www.alaraby.co.uk، (2023/05/06).

38) السياسة، صراع فرنسي إيطالي على ثروات شمال إفريقيا، 2023/01/05 www.fanack.com، (2023/05/06).

39) العربي الجديد، الجزائر وإيطاليا تجددان الدعوة إلى إنجاز انتخابات حرة في ليبيا، 2023/01/23 www.alaraby.co.uk، (2023/05/06).

40) طه العاني، الخليج أونلاين، وصولا للانتخابات: كيف تغير الدور الإماراتي في ليبيا عبر السنوات؟، 2023/02/23 www.alkaaleejonline.net، (2023/05/06).

41) مركز دراسات الشرق الأوسط، «الأزمة الليبية إلى أين؟»، https://mesci.com.jopdfcrices.

42) بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201263104292 08904.html

43) عربي BBC NEWS، الحرب في ليبيا: ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها ومـــا دوافعهـــا؟، 2020/07/21 www.bbc.com/arabic/midd/eeast53588475، (2023/05/06).

44) ن. بوســت، ليبيــا: هــل تــنجح الجزائــر حيــث فشــل البقيــة؟، 2015/03/12 www.noonpost.com/contont5805 (2023/04/15).

45) العربيــة، بــرلين 1و2: مفاوضــات رســمت مســار الأزمــة الليبيــة، 2021/12/05 www.alarabiya.net (2023/04/24).

46) وكالة الأنباء الجزائرية، "مؤتمر برلين 2" يدعو إلى انسحاب جميع المقاتلين الأجانب من ليبيا، 2021/06/24 www.abs.dz (2023/04/24).

47) مــؤتمر للمصــالحة: هــل يــنجح الاتحــاد الإفريقــي فــي حــل الأزمــة الليبيــة؟، 2023/02/19 www.m.dw.com، (2023/04/27).

48) أخبار ليبيا، ليبيا: اللجنة العسكرية المشتركة تؤكد استعداداها لتأمين الانتخابات، 2023/04/08 www.aljazera.net،(2023/04/24).

49) وكالة الأنباء الليبية، الرئيس الجزائري: حل الأزمة الليبية لن يكون إلا عن طريق الليبيـــــــــين أنفســـــــــهم، (2023/02/25) www.lana.gov.ly/post.php?lang=ar8ld=2716 (2023/04/28)

50) وكالة الأنباء الليبية، الملف الليبي على طاولة جدول أعمال زيارة "بوريل" للجزائر، (2023/03/12) www.lana.gov.ly/post.php?lang=ar8ld=2716 ، (2023/04/28).

51) سمية رمدوم، «الجزائر وإفريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور»، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 15، 2021، ص 54، موجود في الموقع: www.kfcris.com.

52) الأزمة الليبية (2011–الآن) ويكيبيديا www.ar.m.wikibidia.org .

53) علي ياحي، مبادرة الجزائر أمام تحدي وضع للأزمة في مالي، 2022/01/16 [www.independentarabia.com] (2023/04/23).

54) عباس ميموني، أزمة مالي–إيكواس: مقاربة جزائرية لوقف الاضطرابات (تقرير)، 02/12 /2022 [www.aa.com] (2023/04/23).

55) وكالة الصحافة الفرنسية (أف.ب)، "إيكواس" ترفع العقوبات عن مالي اتفاق على مدى الفترة الانتقالية في بوركينافاسو، 2022/07/03 www.swissinfo.ch (2023/04/23).

56) الإذاعة الجزائرية، تسوية الأزمة في مالي، الأمم المتحدة تشيد بالدور المحوري للجزائر والجهود الحميدة للجزائر والجهود الحميدة لرئيس الجمهورية، 2023/04/13 www.radioalgerie.dz (2023/04/28).

57) أخبار الأمم المتحدة، مالي تدهور الأوضاع الأمنية يتسبب في نزاع آلاف المدنيين، 2023/01/27 www.news.un.org/ar/story/2023/01/1117807، (2023//05/15).

58) قوي بوحنية، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html

هـ/القواميس والمعاجم:

1) وضاح زيتون، المعجم السياسي، (ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006).

ثانيا: باللغة الأجنبية

1) *Global Corruption, Report 2009, Corruption and the private, sector, cambridge university press.*

2) *philipp Heinrigs, « Incidences secrétaire du changement climatique au sahel : perspectives politique »*

3) *Angle Rabas, Steven Bora, petre chalk, cragin, Theodore w. karasik, ungoverned territories : understanding and reducing terrorisim Risks, california, 2007.*

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

إهداء
شكر وعرفان
مقدمة.....أ

الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإقليمي والدولي

المبحث الأول: نشاطات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية وبعدها.....16

المطلب الأول: أهم نشاطات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية.....16

1-مؤتمر باندونغ 18-24 أفريل 1955.....16

2-مؤتمر القاهرة من 26 ديسمبر إلى 01 جانفي 1958.....17

3-مؤتمر آكرا (عاصمة غينيا) بين 22/15 أفريل 1958.....17

4-مؤتمر منروفيا (ليبيريا) من 04 إلى 08 أوت 1959.....18

5-مؤتمر تونس بين 25-30 جانفي 1960.....18

6-مؤتمر أديسا بابا من 15-24 جوان 1960.....18

7-مؤتمر القاهرة في مارس 1961.....19

المطلب الثاني: إنجازات الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال.....19

أولا: تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية قاريا والتي منها.....20

ثانيا-مرحلة تراجع الدبلوماسية الجزائرية 22

ثالثا-مرحلة إعادة تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية.....22

أ-الوساطة الجزائرية في النزاع النيجيري.....23

ب-الوساطة الجزائرية لحل النزاع الإثيوبي الإيريتري سنة 2000.....23

ج-الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي في مارس 2011.....24

د-الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع المالي بدءا من 1990.....24
المبحث الثاني: محددات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....25
المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية.....25
1-المحددات الجغرافية.....25
2-المحدد العسكري 26
3-المحددات الاقتصادية Économic Determinants.....27
4-العقيدة الأمنية.....27
5-الثوابت الدستورية Constitutionnel Constants.....28
6-العامل الشخصي في الدبلوماسية الجزائرية Personale Factor in the Algerian Diplomacy.....28
المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....29
1-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.....29
2-التعاون بين الدول المتجاورة 31
3-مبدأ حل النزاعات بين الدول وبالطرق السلمية.....31
4-مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.....32
5-ضبط الحدود مع دول الجوار.....33
خلاصة.....35
الفصل الثاني: النزاع الليبي والمالي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية وتداعياته على الأمن الجزائري
المبحث الأول: النزاع الليبي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية.....38
المطلب الأول: الأسباب الداخلية للنزاع الليبي.....39
1-الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.....39
2-الأسباب التاريخية والسياسية.....40

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للنزاع في ليبيا..... 41
المبحث الثاني: النزاع المالي بين الخلفيات التاريخية والأطماع الخارجية..... 43
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنزاع في مالي..... 43
1-الخلفية التاريخية للنزاع في مالي..... 43
2-مرحلة التنظيم والعمل المسلح (1990-2010)..... 45
3-مرحلة انفجار النزاع (2011-2016)..... 46
المطلب الثاني: أسباب النزاع في مالي..... 47
1-الأسباب الداخلية للنزاع في مالي..... 47
أ-الأسباب الطبيعية والجغرافية..... 47
ب-الأسباب الإثنية..... 48
ج-الأسباب السياسية والأمنية..... 51
د-الأسباب الاقتصادية والاجتماعية..... 52
2-الأسباب الخارجية للنزاع في مالي..... 54
ا-النفوذ الفرنسي في مالي..... 54
ب-دواعي التدخل الفرنسي في مالي..... 56
المبحث الثالث: تداعيات النزاع الليبي والمالي على الأمن الجزائري..... 58
المطلب الأول: تداعيات النزاع الليبي على الأمن الجزائري..... 58
1-تنامي ظاهرة التهريب والمتاجرة بالسلاح..... 58
2-تصاعد المد الإرهابي..... 59
3-انتشار وتنامي الجريمة المنظمة..... 61
4-مخاطر الهجرة غير الشرعية ومشكل اللاجئين..... 61
المطلب الثاني: تداعيات النزاع المالي على الأمن الجزائري..... 62

1-الهجرة غير الشرعية..... 62
2-الجريمة المنظمة..... 63
3-ظاهرة الإرهاب العابر للحدود..... 64
خلاصة..... 67

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية والمالية بين التحديات والفرص المتاحة

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي تحدياتها وأهم مرتكزاتها 70
المطلب الأول: تحديات المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي..... 70
1-التحديات الداخلية..... 70
2-التحديات الخارجية..... 71
أ-فرنسا والأزمة الليبية..... 71
ب-روسيا..... 73
ج-إيطاليا..... 74
د-مصر 75
هـ-الإمارات العربية المتحدة..... 75
و-تركيا..... 76
المطلب الثاني: مرتكزات المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي 77
1-التأكيد على الحل السلمي عبر الحوار والحلول السلمية..... 77
1-1-محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار..... 78
1-2-الجزائر ودعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا..... 79
2-جهود الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية..... 79
3-حضور الجزائر أشغال مؤتمر برلين 1و2..... 81

4-مبادرات الجزائر ودول جوار ليبيا..... 81
5-معارضة التدخل الأجنبي..... 83
المبحث الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية والبعد التنموي لهندسة بناء السلم في مالي..... 85
المطلب الأول: مقـــــــــــــــاربة الأمـن والتنميـة محـــــــور الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة
في مالي..... 85
1-الأمن محور الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة الترقية..... 86
2-البعد التنموي في السياسة الأمنية الجزائرية خلال الأزمة في مالي 88
2-1-دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد 89
المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية وهندسة بناء السلم في مالي..... 90
أولا: الوساطة الجزائرية بعد 1990..... 91
1-قمة جانت من 08 إلى 09 سبتمبر 1990..... 91
2-اتفاقية تمنراست 1991..... 92
3-لقاء الجزائر العاصمة الأول..... 92
4-لقاء الجزائر العاصمة الثاني..... 91
5-لقاء الجزائر الثالث..... 92
6-لقاء تمنراست..... 92
7-لقاء الجزائر العاصمة..... 92
8-لقاء تمنراست..... 93
ثانيا: الوساطة الجزائرية بعد 2012..... 93
1-اتفاق الجزائر 21 ديسمبر 2012..... 93
2-اتفاق الجزائر مارس 2015..... 93
خلاصة الفصل..... 96

الخاتمة.....98
قائمة المصادر والمراجع.....104
فهرس المحتويات.....121
ملخص

ملخص الدراسة

ملخص:

تعالج هذه الدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية بعض نزاعات دول الجوار في ليبيا ومالي بدء بالإشادة بنشاطات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية وبعد الاستقلال، والتطرق لأهم محددات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، والاهتمام بدراسة أداء الدبلوماسية من خلال مبادرات التسوية السلمية للنزاع الليبي والمالي، وأهم تداعياتهما على الأمن الجزائري ، والتركيز على المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمتان بالتأكيد على الحل السلمي وجمع الأطراف للحوار بعيدا عن التدخل الخارجي، كما تم التطرق لأهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن الجزائري كالتحدي السياسي، والأمني، والمجتمعي، وتدخل الأطراف الخارجية، والعمل على ترسيخ مقاربة الأمن والتنمية كمحور لتحقيق الأمن والاستقرار في دول الجوار الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الوساطة، التسوية، النزاع، الأزمة.

Abstract

This study deals with the role of Algerian diplomacy in settling some disputes of neighboring countries in Libya and Mali, starting with praising the activities of Algerian diplomacy during the liberation revolution and after independence, and addressing the most important determinants and principles of Algerian diplomacy such as non-interference in the internal affairs of countries and the settlement of disputes by peaceful means, and interest in studying the performance of diplomacy through Initiatives for the peaceful settlement of the Libyan and financial conflict, and their most important repercussions on Algerian security, focusing on the Algerian approach to resolving the two crises by emphasizing a peaceful solution and bringing the parties together for dialogue away from external interference. External parties, and work to consolidate the security and development approach as a focus for achieving security and stability in the regional neighboring countries.

***Keywords**: diplomacy, Medition, Settlement, dispute, Crisis.*